



نص جمع الـجــوامع ــــــــدين

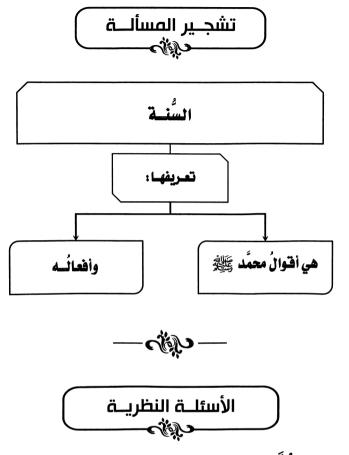
الكِتَابُ الثَّانِي فِي السُّنَّةِ

اللهِ وَهِيَ: أَقْوَالُ مُحَمَّدٍ اللهُ وَأَفْعَالُهُ.

نص الكوكب الساطع

قَـوْلُ النَّبِيْ وَالفِعْلُ وَالتَّقْرِيرُ سُـنَّتُهُ، وَهَمُّـهُ المَـذْكُورُ.





٤١٧. ما تعريف "السُّنَّة"؟



[٧٦٦] ميِّزْ ما يدخُلُ في تعريف السُّنة وما لا يدخُلُ فيه مما يأتي:

- ١) قال النبيُّ ﷺ: «إنه قد كان فيما مضى قبلكم مِن الأُمَم محدَّثون، وإنه إنْ كان في أمَّتي هذه منهم، فإنه عُمَرُ بن الخطَّاب».
 - ؟) «سهَا رسولُ الله ﷺ؛ فسجَدَ».

- ٤) عن يحيى بن سعيد: أن عُمَرَ بن الخطاب انصرَفَ مِن صلاةِ العصر، فلَقِي رجُلًا لم يَشهَدِ العصر، فقال عُمَرُ: (ما حبَسَكَ عن صلاة العصر؟)، فذكرَ له الرجُلُ عُذْرًا، فقال عُمَرُ: (طفَّفْتَ).
- ه) عن عبد الله بن عبّاس؛ أنه قال: أقبَلْتُ راكبًا على أتانٍ وأنا يومئذ قد ناهَزْتُ الاحتلام، ورسولُ الله ﷺ يصلّي للناس بمنّى، (فمرَرْتُ بين يدَيْ بعضِ الصفّ)، فنزَلَثُ، فأرسَلْتُ الأتانَ تَرتَعُ، ودخَلْتُ في الصفّ، فلم يُنكِرْ ذلك عليّ أحدٌ.
- ٦) قال البخاري: (ويُذكر أن عمرو بن العاص: أجنَبَ في ليلةٍ باردة، فتيمَّمَ وتلله وتلك النبي الله وتلك اله وتلك الله وتلك ال





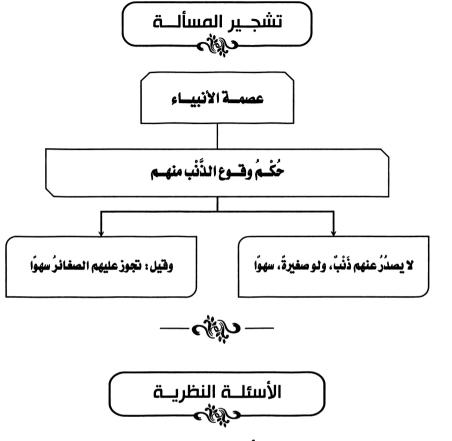
نص جمع الجـوامع

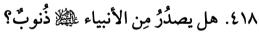
لل الأنبياء على مَعْصُومُونَ، لا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ، وَلَوْ صَغِيرَةً، سَهُوًا؛ وِفَاقًا لِلْأُسْتَاذِ وَالشَّهْرَسْتَانِيِّ وَعِيَاضٍ وَالشَّيْخِ الإِمَامِ.

نص الكوكب الساطع

فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ وَلَوْ بِالغَفْلَةِ-فَلَا يُقِرُّ المُصْطَفَىٰ مِنْ مُنْكَرِ. الأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمُ ذُو عِصْمَةِ؛ ذَنْبٌ؛ وَلَوْ صَغِيرَةً فِي الأَظْهَرِ؛











نص جمع الجــوامع حين

لل فَإِذَنْ لا يُقِرُّ مُحَمَّدُ ﴿ اللهُ أَحَدًا عَلَىٰ بَاطِلٍ، وَسُكُوتُهُ بِلَا سَبَبٍ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَبْشِرٍ، عَلَىٰ الفِعْلِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: إِلَّا الكَافِرَ وَلَوْ مُنَافِقًا، عَلَىٰ الفِعْلِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: إِلَّا الكَافِرَ وَلَوْ مُنَافِقًا، وَقِيلَ: إِلَّا الكَافِرَ وَلَوْ مُنَافِقًا، وَقِيلَ: إِلَّا الكَافِرَ غَيْرَ المُنَافِقِ.. دَلِيلُ الجَوازِ لِلْفَاعِلِ، وَكَذَا لِغَيْرِهِ؛ خِلَافًا لِلْقَاضِي.

—ഗ്ല്ഗ∙—

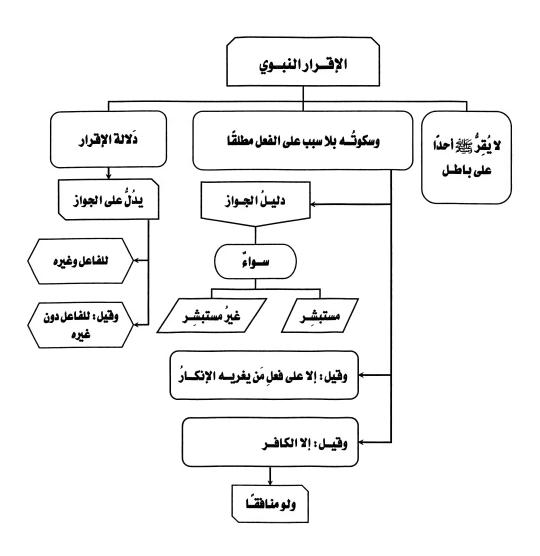
نص الكوكب الساطع

ذَنْبُ؛ وَلَوْ صَغِيرةً فِي الأَظْهَرِ؛ وَالصَّمْتُ عَنْ فِعْلِ؛ وَلَوْ مَا اسْتَبْشَرَا، وَقِيلَ: لَا مِنْ كَافِرٍ وَذِي نِفَاقْ، دَلَّ عَلَى الجَوازِ لِلْفَاعِلِ مَعْ

فَ لَا يُقِرُّ المُصْطَفَىٰ مِنْ مُنْكَرِ. وقِيلَ: لَا مِمَّنْ بِالِأَنْكَارِ اجْتَرَا، وقِيلَ: لَا الكَافِرِ غَيرِ ذِي النِّفَاقْ-سِواهُ، وَالقَاضِي لِغَيْرِهِ مَنَعْ.

--**ા**ં}







الأسئلــة النظريـــة ــــــحين

٤١٩. ما حُكْمُ إقرار النبيِّ ﷺ على أمرٍ مِن الأمور؟

٤٢٠. هل يُشترَطُ لإقرار النبيّ الله أن يسكُتَ مستبشِرًا؟ اذكر الخلاف في المسألة، ثم مثّل لها بمثال.

٤٢١. إن أقرَّ النبيُّ ﷺ أحدًا، فهل يقاس علىٰ الفاعلِ غيرُه؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألة، ثم مثِّل لها بمثال.

التصارين والتطبيقات

[٧٦٧] في مِفتاح الوصول: (وذلك: كاحتجاجِ أصحابنا على أن حُكْمَ قَذْفِ الزوجِ لزوجته الحدُّ، وأن اللِّعانَ مسقِطٌ له؛ خلافًا للحنفيَّةِ القائلين بأن حُكْمَهُ اللَّعانُ، فإن تعذَّرَ وجَبَ الحدُّ: بقول العَجْلانيِّ للنبي ﷺ: "الرجُلُ يجدُ مع اللَّعانُ، فإن تعذَّر وجَبَ الحدُّ: بقول العَجْلانيِّ للنبي ﷺ: "الرجُلُ يجدُ مع امرأتِهِ رجُلًا، إن قتلَ قتلتموه، وإن تكلَّمَ جلَدتموه، وإن سكتَ عن عن النبيُ ﷺ؛ فدلً على إصابتِه في الحُكْمِ)، ما المسألة الأصولية التي بنى عليها الحنفيَّةُ استدلالَهم؟

[٧٦٨] (عن عائشة، قالت: دخَلَ عليَّ رسولُ الله عليَّ ذاتَ يوم وهو مسرورٌ، فقال: «يا عائشةُ، ألم ترَيْ أنَّ مجزِّزًا المُدْلِجيَّ دخَلَ عليَّ فرأى أسامةَ بنَ زيدٍ وزيدًا وعليهما قطيفةٌ، قد غطَّيا رؤوسَهما، وبدَتْ أقدامُهما، فقال: إن هذه الأقدامَ بعضُها مِن بعضٍ»)، ما وجه دَلالة الحديث على اعتبار قول القائف؟



[٧٦٩] (حديث جابر، قال: أحلِفُ بالله بأن ابنَ صيَّادٍ هو الدَّجَالُ؛ لأني سَمِعتُ عُمَرَ بن الخطاب يَحلِفُ بالله بأن ابن صيَّادٍ هو الدَّجَالُ بين يدَيْ رسولِ الله عُنَهُ، فلم يُنكِرْ عليه)، ما المسألة الأصولية التي يدُلُّ عليها هذا الأثر؟

[۷۷۰] (احتجاج الشافعية على قضاء فوائت النوافل في الأوقات الممنوعة، بما روى قيسُ بن فِهْرٍ، قال: أتى رسولُ الله وأنا أصلِّي ركعتَيْنِ بعد صلاة الصبح، فقال: ما هاتانِ الركعتانِ يا قيسُ؟ فقلتُ: يا رسولَ الله، لم أكُنْ صلَّيْتُ ركعتَي الفجر، فهما هاتانِ الركعتانِ، فسكت في)، ما التكييف الأصوليُّ لهذا الاستدلال؟

[٧٧١] (احتجاج الشافعية على جواز اقتداء المفترضِ بالمتنفِّلِ، بما رُوِيَ: أن مُعاذًا كان يصلي العِشاءَ مع رسول الله عليه ثم ينصرِفُ إلى قومه فيصلِّي جم، فهي له تطوُّعٌ، ولهم فريضةٌ)، ما التكييف الأصوليُّ لهذا الاستدلال؟



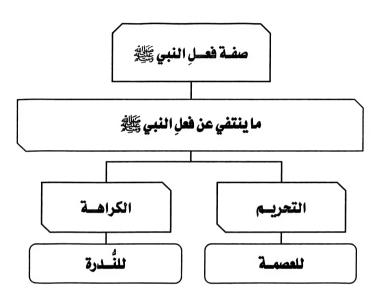


نص جمع الـجــوامع

وَفِعْلُهُ غَيْرُ مُحَرَّمِ لِلْعِصْمَةِ، وَغَيْرُ مَكْرُوهِ لِلنُّدْرَةِ.

نص الكوكب الساطع

وَغَيْــرُ حَظْـرٍ فِعْلُــهُ؛ لِلْعِصْــمَةِ. وَغَيْــرُ ذِي كَرَاهَــةٍ؛ لِلنَّــدْرَةِ. — وَغَيْــرُ ذِي كَرَاهَــةٍ؛ لِلنَّــدْرَةِ. — حَهْنِهُ —



—*ი*ქეს —

الأسئلــة النظريــة ــــــحين

٤٢٢. هل يقَعُ في فعلِ النبيِّ ﴿ اللَّهِ مُحرَّمٌ ؟ ولِمَ؟

٤٢٣. هل يقع في فعل النبي عنه مكروة ؟ ولِمَ؟



[٧٧٢] (وتشبيكُهُ عَلَيْ في حديث ذي اليدَيْنِ في المسجد لا يَنفِي الكراهة؛ لأنه نادرٌ، وقد حمَلَ الحنفيَّةُ وُضوءَه بسُؤْرِ الهِرِّ لبيان الجواز مع الكراهة)، ما المسألة الأصولية التي ترتبط بهذه الفروع؟

[٧٧٣] هل يصحُّ أن يقالَ في الجمع بين حديث النهي عن استقبال القِبْلة واستدبارها حالَ قضاء الحاجة، وحديثِ ابن عُمَرَ: أن النبيَّ فَضَى حاجتَهُ مستقبِلَ الشامِ مستدبِرَ الكعبةِ -: أن النهي محمولٌ على الكراهة؛ بدليل فعلِه هَا عم ربطِ ذلك بالمسألة الأصولية ذات الصلة.





نص جمع الجــوامع

لله وَمَا كَانَ جِبِلِّيًا، أَوْ بَيَانًا، أَوْ مُخَصَّصًا بِهِ.. فَوَاضِحٌ، وَفِيمَا تَرَدَّدَ بَيْنَ الجِبِلِّيِّ وَالشَّرْعِيِّ كَالحَجِّر رَاكِبًا تَرَدُّدُ.

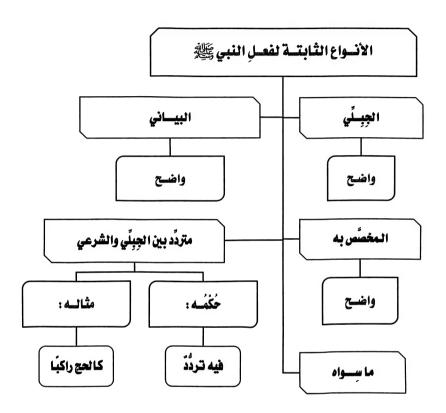
— ペジャー

نص الكوكب الساطع

فَإِنْ يَكُنْ: عَادِيًّا، أَوْ يَخْتَصُّ بِهُ، أَوْ لِبَيَانِ مُجْمَلٍ: لَا يَشْتَبِهُ.
وَمَا لِعَادِيٍّ وَشَرْعٍ يَرِدُ -كَالْحَجِّ رَاكِبًا-بِهِ تَرَدُّدُ.
—كالْحَجِّ رَاكِبًا-بِهِ تَرَدُّدُ.



تشجــير المسألـــة



—*₼*

الأسئلـــة النظريـــة

٤٢٤. ما كان مِن فعلِ النبيِّ ﴿ جِبِلَّةً أو بيانًا، فهل هو مباحٌ في حقِّنا أو لا؟ دما حُكْمُ ما تردَّدَ مِن فعلِهِ ﴿ يَنَ الجِبِلِّيِّ والشرعي؟

[٧٧٤] في مِفتاح الوصول: (ومِن ذلك: أنه الشَّ أعتَقَ صفيةَ وتزوَّجَها، وجعَلَ عِتْقَها صداقَها، فلا يجوز ذلك لغيره عندنا، والمخالِفُ يرى أن ذلك ليس بخاصِّ به)، أيُّ القولَيْنِ متمسِّكُ بالأصل؟

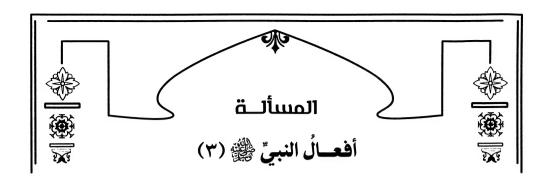
[٧٧٥] (رُوِيَ أنه هِ قَطَعَ يدَ السارق من الكوع مع قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَا قَطَعُ وَا أَيْدِيَهُ مَا ﴾)، ما نوع الفعل النبويِّ المذكور من الناحية الأصولية؟

[٧٧٦] (احتَجَّ الحنَفيَّةُ على جواز نكاح المُحرِم بما رُوِيَ: أنه اللهُ تزوَّجَ ميمونةَ وهو مُحرِمٌ)، ما نوع الفعل النبويِّ؟ وما دَلالتُهُ في الحديث؟

[٧٧٧] حدِّدْ نوعَ الفعل النبوي فيما يلي:

- ١. القيام.
- ٢. القعود.
- ٣. قطع يد السارق مِن الكوع.
 - ٤. الأكل والشُّرب.
 - ٥. الاضطباع.
- ٦. ذَهابه عليه الله العيد في طريق، ورجوعه في آخَرَ.
 - ٧. جَلْسة الاستراحة.
 - ٨. زيادته على أربع نسوةٍ في النكاح.

[٧٧٨] بالرجوع إلى زاد المعاد لابن القيِّم استخرِج بعضَ ما كان مِن هَدْيِهِ هَا الرَّجُوعِ إلى زاد المعاد لابن القيِّم هذيه السَّق عليه القواعدَ هَدْيِهِ هَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ



نص جمع الجـوامع حين

وَمَا سِوَاهُ إِنْ عُلِمَتْ صِفَتْهُ فَأُمَّتُهُ مِثْلُهُ فِي الْأَصَحِّ.

لله وَتُعْلَمُ بِنَصِّ، وَتَسْوِيَةٍ بِمَعْلُومِ الجِهَةِ، وَوُقُوعِهِ بَيَانًا أَوِ امْتِثَالًا لِدَالِّ عَلَىٰ وُجُوبٍ، أَوْ نَدْب، أَوْ إِبَاحَةٍ.

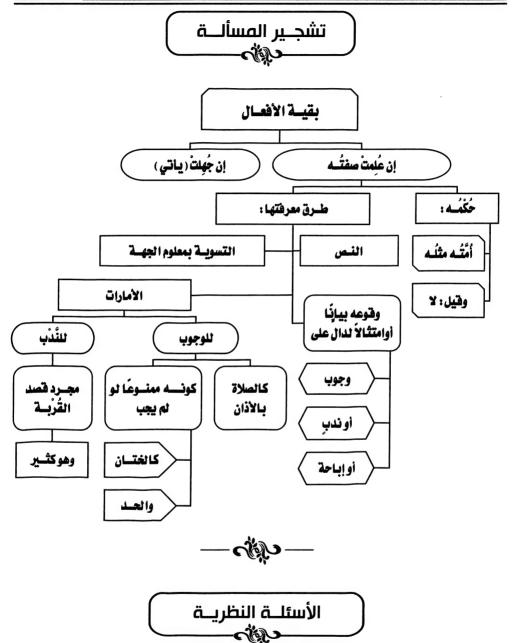
لل وَيَخُصُّ الوُجُوبَ أَمَارَتُهُ، كَالصَّلَاةِ بِالأَذَانِ، وَكَوْنُهُ مَمْنُوعًا لَوْ لَمْ يَجِبْ كَالخِتَانِ وَالحَدِّ، وَالنَّدْبُ مُجَرَّدُ قَصْدِ القُرْبَةِ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

—√#*}*—

نص الكوكب الساطع

وَمَا سِوَاهُ إِنْ تَبَدَّتْ صِفَتُهُ
وَعُلِمَتْ: بِنَصِّ، آوْ تَسْوِيَتِهُ
وَيُوتُوعِهِ بَيَانَا، وَامْتِشَالْ
وَيُوتُوعِهِ بَيَانَا، وَامْتِشَالْ
وَخَصَّ حَتْمًا: وَسْمُهُ؛ كَالنَّذْرِ،
كَقَرْنِهِ الصَّلَاةَ بِاللَّذَانِ،
وَالنَّدْبَ: قَصْدُ القُرْبَةِ المُجَرَّدُ،

فَمِثْلُهُ عَلَى الأَصَعِ أُمَّتُهُ ؟
بِ آخَرٍ إِذْ لَا خَفَ افِي جِهَتِهُ ،
لِمَا عَلَىٰ الوُجُوبِ أَوْ سِواهُ دَالْ.
وَكَوْنِهِ لَـوْ لَـمْ يَجِبْ ذَا حَظْرِ،
وَكَوْنِهِ لَـوْ لَـمْ يَجِبْ ذَا حَظْرِ،
وَلَا الْعَلَىٰ الْحَدِّ وَالْخِتَانِ.
وَكُوْنُهُ قَضَاءَ نَـدْبِ يُعْهَدُ.



٤٢٧. كيف يُعلَم كونُ فعلِه ﷺ للوجوب؟

[٧٧٩] هل اقترانُ سجود السهوِ بالصلاة يدُلُّ على وجوبه؟ اربِطْ جوابَك بما ذكرَهُ صاحبُ جمع الجوامع.

[٧٨٠] هل اقتران سجود التلاوة في الصلاة يدُلُّ على وجوبه؟ اربِطْ جوابَك بما ذكرَهُ صاحبُ جمع الجوامع.

[٧٨١] ذكرَ الماوَرْديُّ في "الحاوي" محتجًّا على عدم وجوب الأذان بأنه إنما ثبَتَ عن مشورةٍ أوقَعَها النبي على أصحابِهِ حتى تقرَّرَ برؤيا عبدِ الله بن زيد في الأذان، وليس هذا من صفاتِ الواجب، وإنما هو من صفات المندوب؛ لأنه ما شرَعَهُ بنفسِه، وإنما أقرَّهُ على فعل غيره.

اربطِ الكلامَ السابق بالمسألة الأصولية المناسبة له.



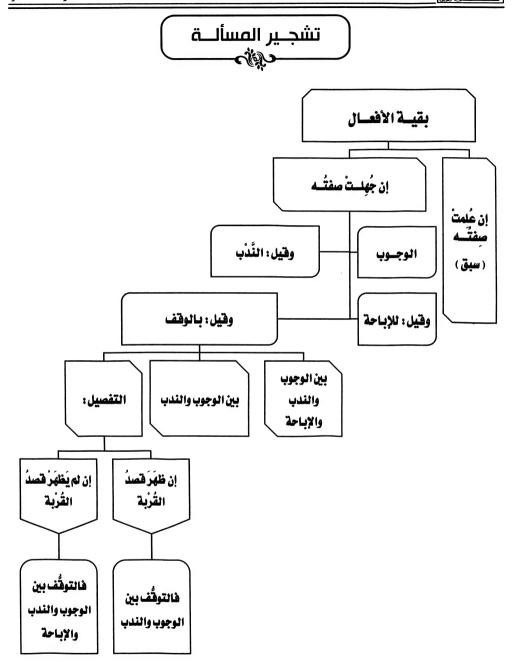


نص جمع الجــوامع

للهِ وَإِنْ جُهِلَتْ.. فَلِلْوُجُوبِ، وَقِيلَ: لِلنَّدْبِ، وَقِيلَ: لِلْإِبَاحَةِ، وَقِيلَ بِالوَقْفِ فِي الكُلِّ، وَقِيلَ: لِلْإِبَاحَةِ، وَقِيلَ بِالوَقْفِ فِي الكُلِّ، وَفِي الأَوَّلَيْنِ مُطْلَقًا، وَفِيهِمَا إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ القُرْبَةِ.

نص الكوكب الساطع

أَوْ جُهِلَتْ فَلِلْوُجُوبِ، وَخُدِ لِلنَّدْبِ، وَالتَّخْيِيرِ، وَالوَقْفِ بِذِي، وَالوَقْفِ بِذِي، وَالوَقْفِ بِذِي، وَفِي وَفِي وَفِي التَّخْيِيرِ مُطْلَقًا، وَفِي ذَيْنِ مَتَىٰ مَا قَصْدُ قُرْبَةٍ يَفِي.



الأسئلــة النظريــة

وع. ما حُكْمُ فعلِهِ اللهِ في حقِّنا إن جُهِلتْ صفتُه؟ اذكر الخلافَ في المسألة، ثم مثِّلْ لها بمثال.

التصارين والتطبيقات

[٧٨٢] مِن خلال ما درَسْتَ، بيِّنْ نوعَ الفعل النبويِّ ودَلالتَهُ إِن لم يوجَدْ صارفٌ:

الحديث	المسائة
كان ﴿ إِنَّا تُوضًّا خَلَّلَ لَحَيْتُهُ بِالْمَاء	١. تخليل اللِّحية في الوضوء
كان أحَبَّ الشراب إليه ﴿ اللَّهِ الدُّلُو البارد	٢. شُرْب الحُلْوِ البارد
أَخَذَ النبيُّ ﴿ يُواصِلُ ، فأخذ رجالٌ مِن	٣. حُكْمُ الوِصال في الصوم
أصحابه يواصِلون، فقال: «ما بال رجالٍ	
يواصِلون؟! إنكم لستم مثلي»	
كان ﷺ إذا جلس، احتبىٰ بيدَيْهِ	٤. خُكْمُ الاحتباء
كان ﷺ يصلِّي الظهر والعصر أربَعَ ركعات	٥. أداء صلاة الظُّهر والعصر أربع
	ركعات
رأَيْتُ جابرَ بن عبدالله يَحلِفُ بالله: أن ابنَ	٦. حُكْمُ الحَلِفِ في مسائل العلم
الصَّائدِ الدَّجَّالُ، قلتُ: تَحلِفُ بالله؟! قال: "إني	
سَمِعتُ عُمَرَ يَحلِفُ على ذلك عند النبيِّ عَلَيْكُ،	
فلم يُنكِرْهُ النبيُّ ﴿ ﴿ إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ	

العديث	المسالة
عن عائشةً: أن سَوْدةً بنت زمعةً وهَبتْ يومَها	٧. حُكْمُ هِبَة الزوجة ليلتَها لضَرَّتِها
لعائشة، «وكان النبيُّ ﴿ يَقْسِمُ لعائشةَ بيومِها،	
ويوم سَوْدةَ»	

[٧٨٣] في مِفتاح الوصول: (احتَجَّ بعضُ العلماء على وجوب الطهارة في الطواف، بما رُوِيَ: أن رسولَ الله على طاف بالبيت وهو على طهارةٍ، فتقول الحنفيَّةُ: لا يَلزَمُ مِن ذلك الوجوبُ)، ما سبب الخلاف في المسألة؟

[٧٨٤] (ومثلُ ذلك: احتجاجُ أصحابنا على وجوب القيام في الخُطْبة، بما رُوِيَ: أن النبي على كان يخطُبُ قائمًا)، ما المسألة الأصولية التي يَرجِعُ إليها هذا الاستدلال؟

[٧٨٥] (ومثل ذلك: احتجاجُ الشافعية ومَن وافَقهم مِن أصحابنا على وجوب الترتيب في الوُضوء، بما رُوِيَ: أنه في توضًا فغسَلَ وجهَه، ثم يدَيْهِ، ثم مسَحَ برأسه، ثم غسَلَ رِجْلَيْهِ)، ما القاعدة الأصولية التي تؤثِّر في الاستدلال؟

[٧٨٦] احتَجَّ بعضُ العلماء على وجوب استيعاب الرأس بالمسح في الوُضوء بأن النبيَّ على مسَحَ رأسهُ بيدَيْهِ فأقبَلَ بهما وأدبَرَ؛ بدأ بمقدَّمِ رأسِه، ثم رَدَّهما، فما وجه الاستدلال؟ وما جواب المخالِفِ عنه؟





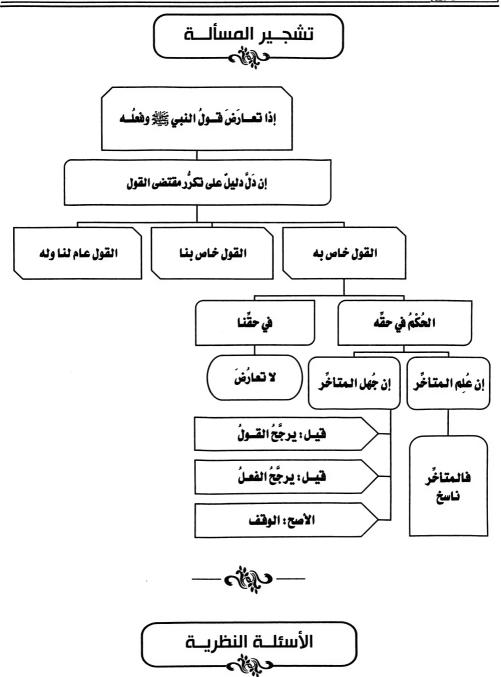
نص جمع الجــوامع

لله وَإِذَا تَعَارَضَ القَوْلُ وَالفِعْلُ، وَدَلَّ دَلِيلٌ عَلَىٰ تَكُرُّرِ مُقْتَضَىٰ القَوْلِ.. فَإِنْ كَانَ خَاصًا بِنَا.. فَلَا بِهِ.. فَالمُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ، فَإِنْ جُهِلَ.. فَثَالِثُهَا الأَصَحُّ: الوَقْفُ، وَإِنْ كَانَ خَاصًا بِنَا.. فَلَا مُعَارَضَةَ فِيهِ.

—√∰—

نص الكوكب الساطع

إِنْ يَتَعَارَضْ قَوْلُهُ وَالفِعْلُ وَمُقْتَضَىٰ القَوْلِ لَهُ يَدُلُ-بِأَنَّ فِيهِ يَجِبُ التَّكْرِيرُ وَخَصَّهُ فَالنَّاسِخُ الأَّخِيرُ، إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ فِيهِ خُلْفُ ثَالِثُهَا -وَهُوَ الأَصَحُّ-: الوَقْفُ.



٤٣٠. ما حالاتُ تعارُضِ أقواله وأفعاله ١٤٠٠ وما حُكْمُ كلِّ منهم؟



[٧٨٧] (لو قال النبيُّ ﷺ: (يجب عليَّ صومُ عاشوراءَ في كل سنَةٍ)، وأفطرَ فيه في سنَةٍ بعد القول أو قبله)، فكيف يُتعامَلُ مع هذا التعارض؟

[٧٨٨] نهى النبي عن شُرْبِ الماء قائمًا، وثبَتَ أنه شَرِبَ ماءَ زمزم قائمًا، وثبَتَ أنه شَرِبَ ماءَ زمزم قائمًا، فكيف يُتعامَل مع هذا الخلاف؟





نص جمع الجــوامع

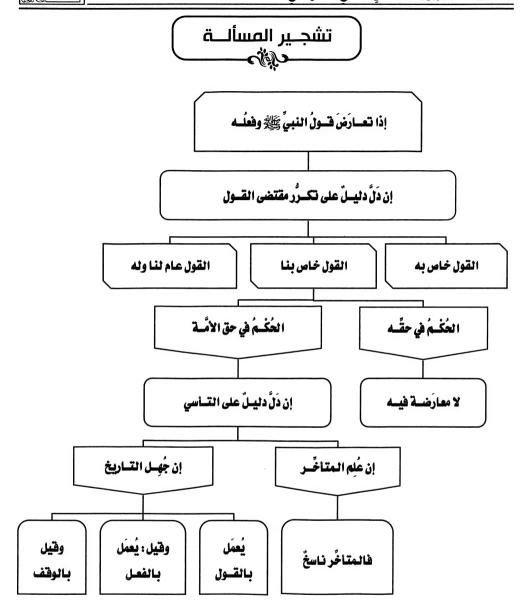
ل وَإِنْ كَانَ خَاصًا بِنَا.. فَلَا مُعَارَضَةَ فِيهِ.

لا وَفِي الْأُمَّةِ: المُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَىٰ التَّأَسِّي، فَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ.. فَثَالِثُهَا الأَصَحُّ: يُعْمَلُ بِالقَوْلِ.

—*₼*

نص الكوكب الساطع

أَوْ خَصَّنَا فَفِيهِ لَا تَعَارُضَا، ثُمَّ الأَخِيرُ نَاسِخٌ لِمَا مَضَىٰ - فِي حَقِّنَا حَيْثُ دَلِيلٌ جَاعَلَى أَلِاقْتِدَا، وَإِنْ أَخِيرٌ جُهِلَا عَلَىٰ خَلِيلٌ جَاعَلَىٰ أَلِاقْتِدَا، وَإِنْ أَخِيرٌ جُهِلَا عَلَىٰ فَالِثُهَا الأَصَحَّ بِالقَوْلِ عُمِلْ. وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمِلْ - وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمِلْ - وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمِلْ - فَالِثُهُا الأَصَحَ بِالقَوْلِ عُمِلْ. وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمِلْ - وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمِلْ - وَالنَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْلَالِي اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللْلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال







الأسئلــة النظريـــة

سبَقَتْ.

— dip —

التمارين والتطبيقات

[٧٨٩] لو قال النبي ﷺ: (يجب عليكم صومُ عاشوراءَ)، ثم ترَكَ صومَه، فهل يُعَدُّ تعارضًا بين القول والفعل؟ ولماذا؟





نص جمع الجـوامع

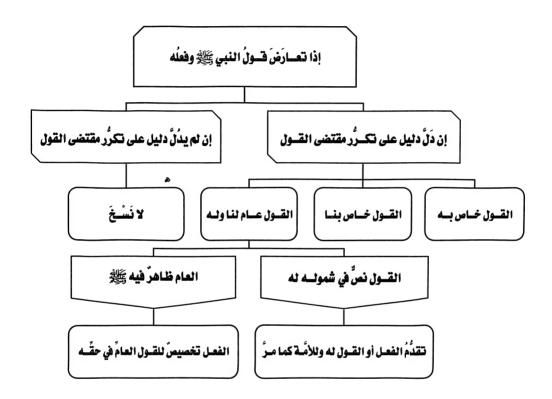
للهِ وَإِنْ كَانَ عَامًا لَنَا وَلَهُ.. فَيُقَدَّمُ الفِعْلُ أَوِ القَوْلُ لَهُ وَلِلْأُمَّةِ كَمَا مَرَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ العَامُّ ظَاهِرًا فِيهِ، فَالفِعْلُ تَخْصِيصٌ.

نص الكوكب الساطع

وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمِلْ صَحِّحْ لَنَا القَوْلَ وَفِي الهَادِي قِفِ؛ صَحِّحْ لَنَا القَوْلَ وَفِي الهَادِي قِفِ؛ بَلْ ظَاهِرًا فَالفِعْ لُ مِنْ هُ خَصًا ثَالِثُهَا الأَصَحُّ بِالقَوْلِ مُعِلْ. فَ الآخِرُ النَّاسِخُ، إِنْ لَمْ يُعْرَفِ فَ إِنْ يَكُنْ شُمُولُهُ لا نَصَّا



تشجــير المسألـــة ــــــــــــين





سبَقتْ.



التمارين والتطبيقات

[٧٩٠] لو قال النبيُّ ﷺ: (يجب عليَّ وعليكم صومُ عاشوراء)، ثم ترَكَ صومَه سنةً من السنوات؟ فهل هذا تعارُضٌ؟ وكيف يُتعامَل معه إن كان؟





نص جمع الجــوامع

الكَـلَامُ فِي الأَخْبَارِ

للهِ المُرَكَّبُ إِمَّا مُهْمَلٌ، وَهُوَ مَوْجُودٌ؛ خِلَافًا لِلْإِمَامِ، وَلَيْسَ مَوْضُوعًا، وَإِمَّا مُسْتَعْمَلُ، وَالمُخْتَارُ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ.

—- ペジシー

نص الكوكب الساطع

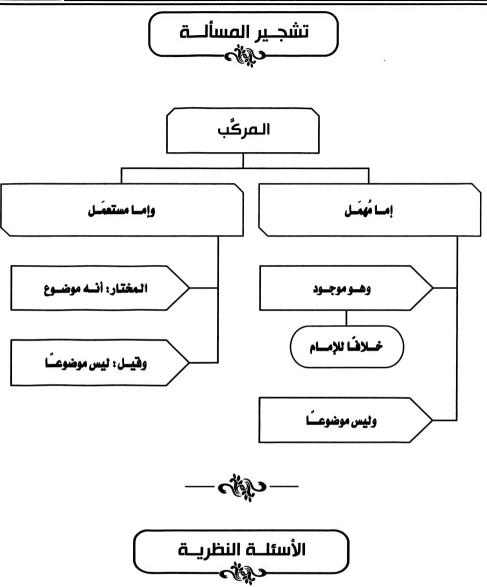
وَلَيْسَ مَوْضُوعًا. وَقَوْمٌ أَبْطَلُوا-

وَالتَّاجُ. أَوْ مُسْتَعْمَلُ، وَهْوَ الكَلَامْ.

وَحَدُّهُ: قَوْلُ مُفِيدٌ يُقْصَدُ لِذَاتِهِ. وَوَضْعُهُ المُعْتَمَدُ.

اللَّفْظُ ذُو التَّرْكِيبِ: إِمَّا مُهْمَلُ. وُجُودَهُ أَيْضًا، وَمِنْهُمُ الإِمَامُ





٤٣١. ما أقسام اللفظ باعتبار الإفراد والتركيب؟ وهل هي موضوعة أو لا؟ فصل إجابتك.



التمـارين والتطبيقــات حين

[٧٩١] هل أشار المصنِّفُ ﷺ إلى مسألة (المركَّب) في موضع آخَرَ؟ وما هو؟

[٧٩٢] ميِّزِ المُهمَل مِن المستعمَل فيما يأتي:

١. قول الهاذي: (جاء، لم يأتِ، فمتى أنت).

٢. قول القائل: (جاء زيد).

٣. قول النائم: (أنا متى أنت هو الذي فيه).

٤. قول القائل: (هند قامت).



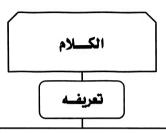


لل وَالكَلامُ مَا تَضَمَّنَ مِنَ الكَلِمِ إِسْنَادًا مُفِيدًا مَقْصُودًا لِذَاتِهِ.

-- Alp-

نص الكوكب الساطع

وَحَدُّهُ: قَوْلٌ مُفِيدٌ يُقْصَدُ لِذَاتِهِ. وَوَضْعُهُ المُعْتَمَدُ.



هـو مـا تضمَّنَ مِن الكلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاتـه



الأسئلــة النظريــة ــــــحيث

٤٣٢. عرِّفِ "الكلام".

—*იწს* —

التمارين والتطبيقات

[٧٩٣] ميِّزِ الكلامَ مِن غيره فيما يأتي:

- ۱. زید.
- ۲. مَجِيء.
- ٣. جاء زيد.
- ٤. عبد الله.

- ٥. مَجِيء زيد.
 - ٦. زيد جاء.
 - ۷. متئ.
 - ۸. هو.
 - ٩. علىٰ.
- ١٠. الكتاب على الطاولة.
 - ١١. الكتاب.
 - ١٢. الطاولة.
 - ۱۳. قام.
 - ١٤. جاء.
 - ١٥. ما صدر من النائم.
- ١٦. ما صدر من السَّكران.
 - ١٧. ما صدر من البَبْغاء.





نص جمع الجــوامع درائه

لله وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي اللِّسَانِيِّ، وَقَالَ الأَشْعَرِيُّ مَرَّةً: فِي النَّفْسَانِيِّ؛ وَهُوَ المُخْتَارُ، وَمَرَّةً: فِي النَّفْسَانِيِّ؛ وَهُوَ المُخْتَارُ، وَمَرَّةً: مُشْتَرَكٌ، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ الأُصُولِيُّ فِي اللِّسَانِيِّ.

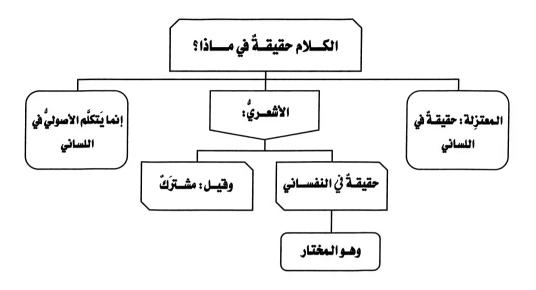
نص الكوكب الساطع

حَقِيقَةً أُطْلِقَ فِي النَّفْسَانِي، ثَالِثُهَا: فِيهِ وَفِي اللِّسَانِي.

فَإِنْ أَفَادَ طَلَبَ التَّحْصِيل-

وَهْــوَ مَحَــلُّ نَظَـرِ الأُصُــولِيْ. <u>فَــإِذُ</u>

تشجـير المسألـــة



— ペジシ—

الأسئلــة النظريــة

٤٣٣. هـل الكـلام حقيقـةٌ في اللِّساني أو النَّفْساني؟ ومَـن المخالِفُ؟ وما الصحيح فيه؟

٤٣٤. ما محَلُّ بحثِ الأصولي في الكلام باعتبار إطلاقه؟



[٧٩٤] فرَّعَ الإسنويُّ في التمهيد اختلافَ الشافعية في قوله ﷺ: «فإذا كان يومُ صيامِ أحدِكم، فلا يرفُث، ولا يَجهَلْ، فإنِ امرؤٌ شاتَمَهُ أو قاتَلَهُ، فليقُلْ: إني صائمٌ» - هل يقوله بقلبِهِ أو لسانه؟ - على مسألةٍ مذكورة في الأصول، فما هي؟

[٧٩٥] (إذا حلَفَ أن لا يَتكلَّم، أو لا يقرأ، أو لا يذكر: فإنه لا يَحنَثُ إلا بما يَتكلَّمُ به بلسانه دون ما يجري على قلبِه)، لهذا الفرعِ الفِقْهيِّ ارتباطٌ بمسألةٍ مذكورة في أصول الفقه وفيها خلافٌ بين الفِرَق، فما هي؟

[٧٩٦] (قالوا في حَدِّ الغِيبة: إنها ذِكْرُ الشخص بما يَكرَهُهُ بشروطه المعروفة، ثم قال الغزاليُّ في الإحياء -وتَبِعَهُ عليه النوويُّ في الأذكار-: إنها تحصُلُ بالقلبِ كما تحصُلُ باللفظ)، ربَطَ الإسنويُّ هذه المسألة الفقهية بمسألةٍ لها ذِكْرٌ في أصول الفقه وأصول الدِّين، فما هي؟

[٧٩٧] اختلَفَ الفقهاءُ في صحة النَّذْرِ بدون لفظ، وفيه وجهانِ، والأصحُّ عدم الصحة، ربَطَ الإسنويُّ هذه المسألة بمسألة مذكورة في أصول الفقه وأصول الدِّين، فما هي؟





لله فَإِنْ أَفَادَ بِالوَضْعِ طَلَبًا.. فَطَلَبُ ذِكْرِ المَاهِيَّةِ (اسْتِفْهَامٌ)، وَتَحْصِيلِهَا أَوْ تَحْصِيلِ الكَفِّ عَنْهَا (أَمْرٌ وَنَهْيٌ)، وَلَوْ مِنْ مُلْتَمِسٍ وَسَائِلِ.

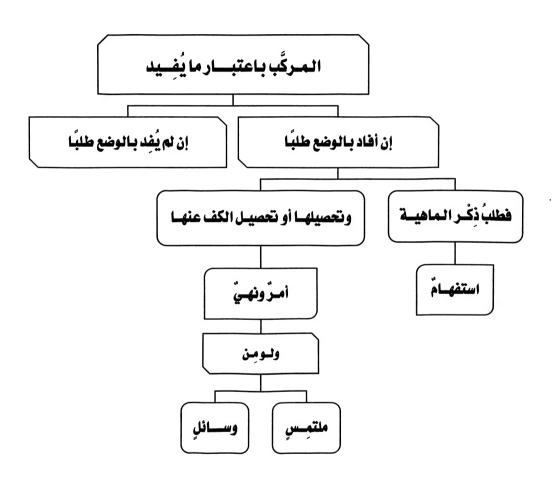
—ഡ്ല്ഗ∙—

نص الكوكب الساطع

وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرِ الْأُصُولِيْ. فَإِنْ أَفَادَ طَلَبَ التَّحْصِيلِ -لِلْكَفِّ عَن مَاهِيَّةٍ، أَوْ فِعْلِ ذِي: نَهْيٌ وَأَمْرٌ لَوْ مِنَ الأَدْنَى خُذِ، أَوْ ذِكْرِهَا - بِالوَضْعِ - فَاسْتِفْهَامُ. أَوْ لَيْسَ فِي وَ طَلَبٌ يُرَامُ

—*იწა*—







الأسئلــة النظريــة

٤٣٥. ما أقسام الكلام باعتبار ما يُفِيد؟ مثِّل لكل قسم.



التصارين والتطبيقــات ـــــــــدين

تأتي في الجدول (مسألة رقم ٢٤٧).



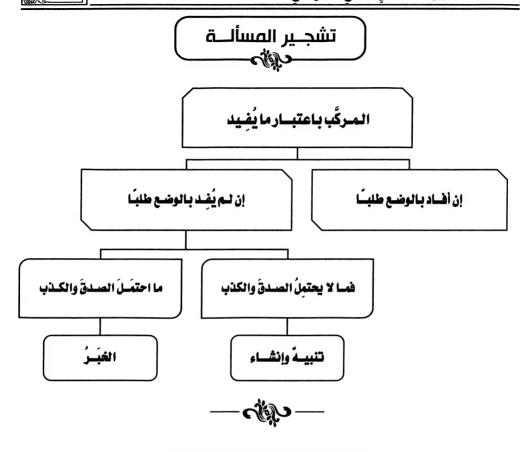


ك وَإِلَّا.. فَمَا لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ.. تَنْبِيهٌ وَإِنْشَاءٌ، وَمُحْتَمِلُهُمَا.. الخَبَرُ.

نص الكوكب الساطع

أَوْ ذِكْرِهَا بِالوَضْعِ فَاسْتِفْهَامُ. أَوْ لَـيْسَ فِيهِ طَلَـبٌ يُـرَامُ وَلَا خَرِهَا مُلَا الْمَالُ الصَّدْقِ وَالكِذْبِ ظَهَرْ: تَنْبِيهٌ ٱنْشَاءٌ. وَإِلَّا فَخَبَرُهُ

—ქ*ა* —



الأسئلــة النظريــة ــــــحين

٤٣٦. ما لا يحتمِلُ الصدقَ والكذب لِذَاته، ماذا يُسمَّىٰ؟ ٤٣٧. ما يحتمِلُ الصدقَ والكذب لِذَاته، ماذا يُسمَّىٰ؟



التمارين والتطبيقات

في الجدول، في المسألة رقم (٢٤٧).



لل وَأَبَىٰ قَوْمٌ تَعْرِيفَهُ كَالعِلْمِ وَالوُجُودِ وَالعَدَمِ، وَقَدْ يُقَالُ: الإِنْشَاءُ مَا يَحْصُلُ مَدْلُولُهُ فِي الخَارِجِ بِالكَلَامِ، وَالخَبرُ خِلَافُهُ؛ أَيْ: مَا لَهُ خَارِجُ صِدْقٍ أَوْ كَذِبِ.

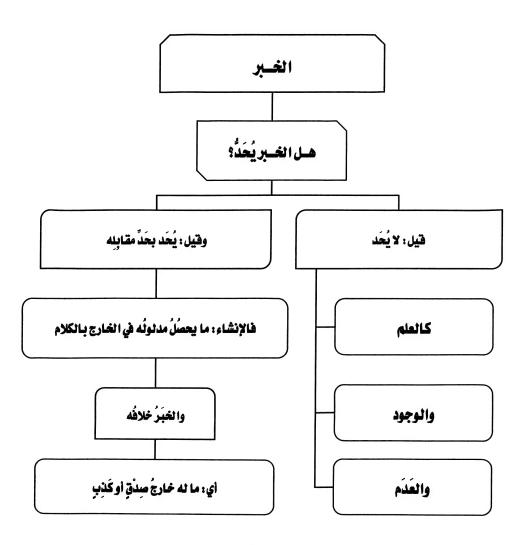
—₩<u></u>—

نص الكوكب الساطع

قَ وْمٌ أَبُ وْا تَعْرِيفَ هُ بِرَسْمِ كَعَ دَمٍ وَضِ دُو وَالعِلْمِ. وَقَدْ يُقَالُ: مَا بِهِ قَدْ يَحْصُلُ مَذْلُولُ هُ فِي خَارِجٍ فَ الأَوَّلُ. وَمَا لَهُ خَارِجُ صِدْقٍ أَوْ كَذِبْ فَخَبَرٌ قَبْلَ الكَلَامِ مُنْتَسِبْ.

—*₼*









الأسئلــة النظريـــة ـــــــحين

٤٣٨. عرِّفِ الخبر ، واذكر الخلاف فيه، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ في تعريفه.



في الجدول، في المسألة رقم (٢٤٧).





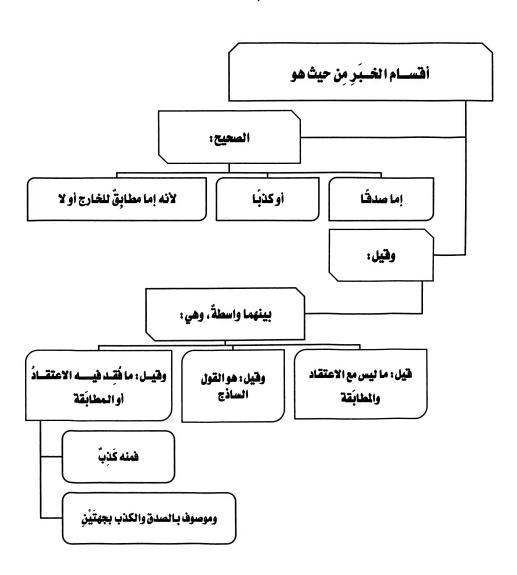
لل وَلا مَخْرَجَ لَهُ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مُطَابِقٌ لِلْخَارِجِ أَوْ لا، وَقِيلَ بِالوَاسِطَةِ، فَالجَاحِظُ: إِمَّا مُطَابِقٌ مَعَ الإعْتِقَادِ وَنَفْيِهِ، فَالثَّانِي فِيهِمَا وَاسِطَةٌ، مُطَابِقٌ مَعَ الإعْتِقَادِ وَنَفْيِهِ، فَالثَّانِي فِيهِمَا وَاسِطَةٌ، وَغَيْرُهُ: الصِّدُقُ.. المُطَابَقَةُ لِاعْتِقَادِ المُخْبِرِ، طَابَقَ الخَارِجَ أَوْ لا، وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا، فَالسَّاذَجُ وَاسِطَةٌ، وَالرَّاغِبُ: الصِّدُقُ.. المُطَابَقَةُ الخَارِجِيَّةُ مَعَ الِاعْتِقَادِ، فَإِنْ فُقِدَا.. فَمِنْهُ كَذِبٌ، وَمَوْصُوفٌ بِهِمَا بِجِهَتَيْنِ.

-- dip-

نص الكوكبِ الساطع

تَطَابُقُ الوَاقِع: صِدْقُ الخَبَرِ، وَقِيلَ: بَلْ تَطَابُقُ اعْتِقَادِهِ وَقِيلَ: بَلْ تَطَابُقُ اعْتِقَادِهِ فَفَاقِدُ اعْتِقَادِهِ لَدَيْسِهِ: فَفَاقِدُ الْعُلْذِي لَكَيْسِهِ: الجَاحِظُ: الصِّدْقُ الَّذِي يُطَابِقُ وَفَاقِدٌ مَعَ اعْتِقَادِهِ الكَذِب، وَفَاقِدٌ مَعَ اعْتِقَادِهِ الكَذِب، وَوَافَقَ الرَّاغِبُ فِي القِسْمَيْنِ، وَوَافَقَ الرَّاغِبُ فِي القِسْمَيْنِ،

وَكِذْبُهُ: عَدَمُهُ فِي الأَشْهَرِ. وَلَوْ خَطَّاء، وَالكِذْبُ فِي افْتِقَادِهِ وَالكِذْبُ فِي افْتِقَادِهِ وَالسِطَةُ، وَقِيلَ لَا وَكَيْسِهِ. وَالسِطَةُ، وَقِيلَ لَا وَكَيْسِهِ. مُعْتَقَدًا وَوَاقِعًا يُوافِقَ، وَغَيْرُ ذَا لَيْسَ بِصِدْقٍ أَوْ كَذِبْ. وَوَصَفَ الثَّالِثَ بِالوَصْفَيْنِ. وَوَصَفَ الثَّالِثَ بِالوَصْفَيْنِ.



الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٤٣٩. الخبرُ من حيث مضمونُهُ لا مَخرَجَ له عن الصدق والكذب، لِمَ؟ ٤٤٠. هل هناك واسطةٌ بين الصدق والكذب؟ فصِّلْ إجابتَك.

التمارين والتطبيقات

في الجدول، في المسألة رقم (٢٤٧).





نص جمع الجــوامع درائ

للهِ وَمَدْلُولُ الخَبَرِ: الحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ، لا ثُبُوتُهَا؛ وِفَاقًا لِلْإِمَامِ، وَخِلَافًا لِلْقَرَافِيِّ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الخَبَرِ كَذِبًا.

―他か―

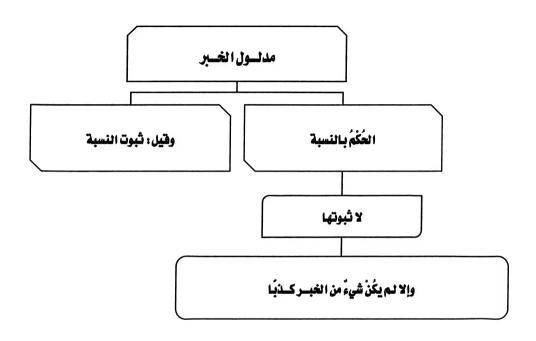
نص الكوكب الساطع

وَالحُكْمُ بِالنَّسْبَةِ مَدْلُولُ الخَبَرْ، دُونَ ثُبُوتِهَا عَلَى القَوْلِ الأَبَرْ.

—*იწს*—



تشجـير المسألــة



—*₼*

الأسئلــة النظريــة

٤٤١. ما مدلول الخبر؟ اذكر الأقوال تفصيلًا، مع عَزْوِها إلى قائليها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عَلَيْها.





[٧٩٨] إذا قلت: "العالَم محدَث"، فما مدلول هذا الكلام؟

- ١. خُكْمُه بثبوت الحدوث للعالم.
 - نفس ثبوت الحدوث.

[٧٩٩] ما مدلول الخبر في "قام زيد"؟





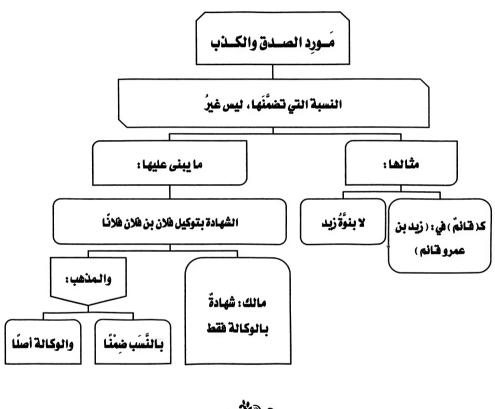
لله وَمَوْدِدُ الصِّدْقِ وَالكَذِبِ: النِّسْبَةُ الَّتِي تَضَمَّنَهَا، لَيْسَ غَيْرُ، كَ (قَائِمٌ) فِي (زَيْدُ بْنُ عَمْرٍ و قَائِمٌ)، لا بُنُوَّةُ زَيْدٍ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ مَالِكٌ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا: الشَّهَادَةُ بِتَوْكِيلِ فُلانِ بُن فُلانٍ فُلانٍ فُلانًا.. شَهَادَةٌ بِالوَكَالَةِ فَقَطْ، وَالمَذْهَبُ: بِالنَّسَبِ ضِمْنًا، وَالوَكَالَةِ أَصْلًا.

-- Ajjo---

وَمَـوْدِدُ الصَّـدْقِ بِـهِ وَالكَـذِبِ: لَا غَيْرُهَا؛ كَ قَائِم » فِي جُمْلَةِ: مِـنْ ثَـمَّ قَـالَ مَالِـكٌ: مَـنْ شَـهِدَا إِلَـى انْتِسَابٍ. وَإِمَامُنَا ذَهَـبْ إِلَـى انْتِسَابٍ. وَإِمَامُنَا ذَهَـبْ

هُو الَّذِي ضُمِّنَهُ مِنْ نِسَبِ، «رَيْدُ بُنُ عَمْرٍ وقَام»، لَا البُنُوَّةِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَقِهُ فَامَ اللَّهُ وَقِهِ فَامَ اللَّهُ وَاللَّهُ مَا عَدَا وَكَالَةً أَصْلًا وَضِمْنًا بِالنَّسَبُ





—*ირე*ა—

الأسئلــة النظريــة

٤٤٢. ما مَورِدُ الصدق والكذب؟ وما الفرع الفِقْهيُّ الذي ذكَرَهُ المصنَّفُ عِلَى ذلك؟



[٨٠٠] (إذا قيل: "زيد بن عمرو قائمٌ"، فقيل: "صدَقْتَ" أو "كذَبْتَ")، فهل الصدقُ والكذب راجعانِ إلى القيام أو إلى بنوَّةِ زيد؟

[٨٠١] إذا شَهِدَ شاهدانِ بأن حسن بن عمرَ وكَّلَ خالدًا، فهل تكون شهادةً بالتوكيل، أو يستفاد منها أنهما شَهدا بالبنوَّة أيضًا؟

[٨٠٢] استدَلَّ الشافعيُّ وغيرُه من الأئمة بقول تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ وَوْرَكَ ﴾ على صحةِ أنكحة الكفار. ما نوع هذه الدَّلالة؟ مع ربطِها بمسألةِ مَوْرِد الصدق والكذب في الأخبار.

[٨٠٣] في البخاريِّ مرفوعًا: أنه يقال للنصارئ: «ما كنتم تعبُدُون؟ فيقولون: كنا نعبُدُ المسيحَ ابنَ مريم، فيقال: كذَبْتُم، ما اتخَذَ اللهُ مِن صاحبةٍ ولا ولَدٍ».

استُدِلَّ بهذا الحديثِ على مسألةٍ تتعلق بمَوْرِدِ الصدق والكذب في الأخبار، فما هي؟ وما وجه الاستدلال؟





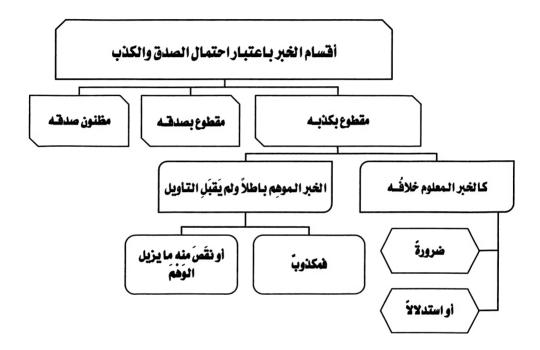
لله الخَبَرُ إِمَّا مَقْطُوعٌ بِكَذِبِهِ: كَالمَعْلُومِ خِلَافُهُ ضَرُورَةً، أَوِ اسْتِدْلَالًا، وَكُلُّ خَبَرٍ أَوْهَمَ بَاطِلًا وَلَمْ النَّافُوعُ بِكَذِبِهِ: كَالمَعْلُومِ خِلَافُهُ ضَرُورَةً، أَوِ اسْتِدْلَالًا، وَكُلُّ خَبَرٍ أَوْهَمَ بَاطِلًا وَلَمْ يَقْبَلِ الوَهْمَ.

—*Ajj*y —

نص الكوكب الساطع

بِالكِذْبِ قَطْعًا خَبَرٌ قَدْ يَتَّسِمْ: أَوْ بِدَلِيلٍ كَادِّمَ الرِّمَ الدُّ مُعْجِزَةٌ أَوْ صَادِقٌ يُمَدَدُقُ. مُعْجِزَةٌ أَوْ صَادِقٌ يُمَدَدُقُ. بَعْدَ شَدِيدِ الفَحْصِ عِنْدَ أَهْلِهِ. فَجَاءَ آحَادًا؛ وَفِي الثَّلاثَةِ وَكُلُّ مَا أَوْهَمَ بَاطِلًا وَلَا أَوْ مِنْهُ مَا يُزِيلُ وَهْمَهُ سَقَطْ.

كَمَا خِلَافُهُ ضَرُورَةً عُلِهُ. بَحْدَ النَّبِيْ أَوْ قَبْلَهُ وَمَا لَهُ وَفَيْرِ مَوْجُودٍ حَدِيثٍ يُطْلَقُ وَمَا السَّوَاهِي انْبَعَثَ لِنَقْلِهِ وَمَا السَّوَاهِي انْبَعَثَ لِنَقْلِهِ خُلُفٌ. وَبَعْضِ السُّنَّةِ المَرْوِيَةِ. يَقْبَلُ تَاوِيلًا فَكِذْبُهُ جَلَا. وَمَسَبَبُ الوَضِح: افْتِرَاءُ الْوُخَطْ.



—*იწა*—

الأسئلــة النظريــة

٤٤٣. اذكُرْ أقسامَ الخبر بالنظر إلى أمورِ خارجية عنه.

٤٤٤. كيف يُعلَم أن الخبر مقطوعٌ بكذبه؟





[٨٠٤] الإخبار باجتماع النقيضَيْنِ أو ارتفاعِهما، مِن أيِّ أنواع الخبَرِ باعتبار الصدق والكذب؟

[٨٠٥] إخبار الفيلسوف بقِدَمِ العالم، مِن أيِّ أنواع الخبَرِ باعتبار الصدق والكذب؟

[٨٠٦] (ما ذكرَهُ ابن قُتيبة هِ في "مختلف الحديث": أنه هَ ذكرَ سنة مائة لا يَبقَىٰ على ظهرِها يومئذ نفسٌ منفوسةٌ، وهذا خلاف المشاهَدة، وإنما سقط منه: "لا يَبقَىٰ علىٰ الأرض منكم"، فأسقطَ الراوي "منكم")، وهذا مثالٌ علىٰ مسألة في أقسام الخبر، فما هي؟

[٨٠٧] (ما رُوِي: "أن الله حَلَقَ نفسَهُ"، فإنه يوهِمُ حدوثَه، وقد دَلَّ العقلُ القاطع على أنه تعالى منزَّهٌ عن الحدوث)، فهل هذا الخبَرُ صدقٌ أم كذبٌ؟ ولماذا؟





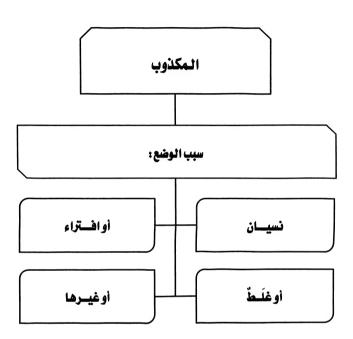
لل وَسَبَبُ الوَضْعِ: نِسْيَانٌ، أَوِ افْتِرَاءٌ، أَوْ غَلَطٌ، أَوْ غَيْرُهَا.

نص الكوكب الساطع

أَوْمِنْ مُا يُزِيلُ وَهُمَهُ مَسَقَطْ. ﴿ وَسَبَبُ الوَضْعِ: افْتِرَاءٌ، أَوْ غَلَطْ.



تشجــير المسألـــة



- Ujn-

الأسئلــة النظريــة

٤٤٥. ما أسباب الوَضْعِ في أحاديثِ النبي عِلَيْنَ؟

[٨٠٨] ما سبب الوضع فيما يأتي؟

- ديث: «مَن كثُرتْ صلاتُهُ بالليل، حسنَ وجههُ بالنهار».
- 7. حديث: «لا سبَقَ إلا في نَصْلٍ، أو خُفٍّ، أو حافرٍ، أو جَناحٍ».
 - ٣. حديث: نوح بن أبي مريمَ في فضائلِ سُورِ القرآن.
- ٤. قيل لمأمونِ بن أحمد الهرويِّ: ألا ترى إلى الشافعيِّ ومَن تَبِعه بخراسان؟! فقال: حدَّثنا أحمدُ بن عبد الله، حدثنا عبد الله بن مَعْدانَ الأزديُّ، عن أنسٍ، مرفوعًا: «يكونُ في أمَّتي رجُلٌ يقال له: محمدُ بن إدريس، أضَرُّ على أمَّتي مِن إبليس، ويكون في أمَّتي رجُلٌ يقال له: أبو حنيفةَ، هو سراجُ أمَّتي»!
- عن سيفِ بن عمرَ التَّمِيميِّ، قال: كنتُ عند سعدِ بن طريف، فجاء ابنهُ من الكُتَّاب يبكي، فقال: "ضرَبني المعلِّمُ"، فقال: "ضرَبني المعلِّمُ"، فقال: "لأُخزيَنَهم اليوم؛ حدَّثني عكرمةُ، عن ابن عباسٍ، مرفوعًا: (معلِّمو صِبْيانِكم شِرارُكم، أقلُّهم رحمةً لليتيم، وأغلَظُهم على المسكينِ)!
- 7. روَىٰ ابنُ الجَوْزِيِّ بإسنادِهِ إلىٰ أبي جعفر بن محمدِ الطَّيَالِسِيِّ، قال: (صلَّىٰ أحمدُ بن حنبلِ ويحيىٰ بنُ مَعِينٍ في مسجد الرُّصافة، فقام بين أيديهم قاصُّ، فقال: حدَّننا أحمدُ بن حنبل ويحيىٰ بنُ مَعِينٍ، قالا: حدثنا عبدُ الرزَّاق، عن مَعمَرٍ، عن قتادةَ، عن أنسٍ، قال: قال رسول الله عن مَعمَرٍ، عن قتادةَ، عن أنسٍ، قال: قال رسول الله اللهُ عن مَرْجانٍ»، وأخذَ إلا الله، خلقَ اللهُ مِن كلِّ كلمةٍ طيرًا، مِنقارُهُ من ذهبٍ، ورِيشُهُ مِن مَرْجانٍ»، وأخذَ في قصّتِه نحوًا من عشرين ورقةً! فجعَلَ أحمدُ بن حنبل ينظر إلىٰ يحيىٰ بنِ

مَعِينٍ، وجعل يحيى بنُ مَعِينٍ ينظر إلى أحمد، فقال له: "حدَّ ثُتهُ بهذا؟!"، فيقول: "والله، ما سَمِعتُ بهذا إلا الساعة"، فلما فرَغَ مِن قصصِهِ وأخَذَ العطيَّاتِ، ثم قعدَ ينتظِرُ بقيَّتها، قال له يحيى بنُ مَعِينٍ بيده: "تعالَ"، فجاء متوهِّمًا لنَوالٍ، فقال له يحيى: "مَن حدَّثك بهذا الحديث؟!"، فقال: "أحمدُ بن حنبل، ويحيى بنُ مَعِينٍ، وهذا أحمد بن حنبل، ما سَمِعْنا بهذا قطُّ في حديثِ رسول الله الله الله الله الله عنينٍ أحمَّتُ ما تحقَّقتُ هذا إلا الساعة! كأنْ ليس فيها يحيى بنُ مَعِينٍ وأحمدُ بن حنبل ويحيى بن مَعِينٍ"، فوضَع أحمدُ كتَبْتُ عن سبعة عشرَ أحمدَ بن حنبل ويحيى بن مَعِينٍ"، فوضَع أحمدُ كمَّهُ على وجهه، وقال: "دَعْهُ يقوم"، فقام كالمستهزئ بهما).





لل وَمِنَ المَقْطُوعِ بِكَذِبِهِ عَلَىٰ الصَّحِيحِ: خَبَرُ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ بِغَيْرِ مُعْجِزَةٍ، أَوْ تَصْدِيقِ الصَّادِقِ، وَمَا نُقِّبَ عَنْهُ وَلَمْ يُوجَدْ عِنْدَ ذَوِيهِ، وَبَعْضُ المَنْسُوبِ إِلَىٰ النَّبِيِّ عَنْهُ وَالمَنْقُولُ آحَادًا فِيمَا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَىٰ نَقْلِهِ؛ خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ.

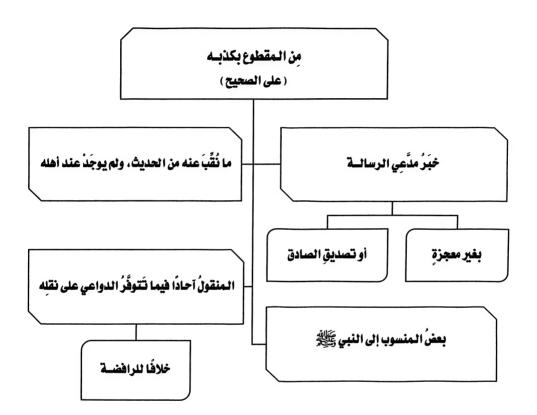
-- Ajjor--

نص الكوكب الساطع

أَوْ بِسَدَلِيلِ كَادِّعَا الرِّسَالَةُ مُعْجِزَةٌ أَوْ صَادِقٌ يُصَدِّقُ. مُعْجِزَةٌ أَوْ صَادِقٌ يُصَدِّقُ. - بَعْدَ شَدِيدِ الفَحْصِ - عِنْدَ أَهْلِهِ. فَجَاءَ آحَادًا؛ وَفِي الثَّلَاثَةِ

بَعْدَ النَّبِيْ أَوْ قَبْلَهُ وَمَا لَهُ-وَغَيْرِ مَوْجُودٍ حَدِيثٍ يُطْلَقُ-وَمَا الدَّوَاعِي انْبَعَثَتْ لِنَقْلِهِ-خُلْفٌ. وَبَعْضِ السُّنَّةِ المَرْوِيَّةِ.







٤٤٦. اذكر بعض الأمثلة للخبر المقطوع بكذبه.



تأتي في الجدول في المسألة رقم (٢٤٧).





للهِ وَإِمَّا بِصِدْقِهِ: كَخَبَرِ الصَّادِقِ، وَبَعْضِ المَنْسُوبِ إِلَىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالمُتَوَاتِرِ مَعْنَىٰ أَوْ لَفْظًا.

—心心—

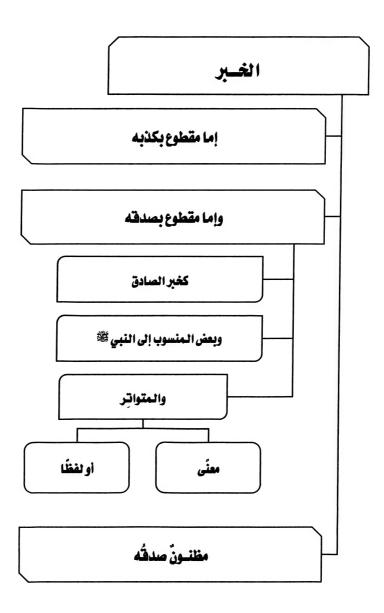
نص الكوكب الساطع

وَمِنْهُ مَا بِالصِّدْقِ قَطْعًا يُوسَمُ: كَخَبَرِ الصَّادِقِ. أَوْ مَا يُعْلَمُ-ضَرُورَةً قَطْعًا، أَوِ اسْتِدْلَالًا عَلَىٰ قِيَاسِ مَا مَضَىٰ إِبْطَالًا. وَبَعْضِ مَنْسُوبٍ إِلَىٰ مُحَمَّدِ. وَذِي تَواتُرٍ؛ بِسِدِّحُرِ مَسَدِ-

一心。—



تشجـير المسألــة







٤٤٧. اذكُرْ بعضَ الأمثلة للمقطوع بصدقه.



تأتي في الجدول في المسألة رقم (٢٤٧).





للهِ وَهُوَ خَبَرُ جَمْعِ يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَىٰ الكَذِبِ، عَنْ مَحْسُوسٍ.

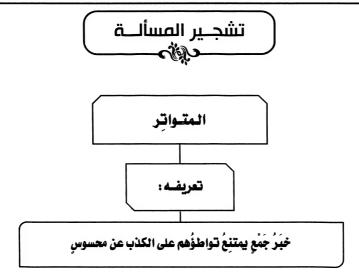
وَذِي تَـواتُرِ؛ بِـنِدِكْرِ عَـندِ-

وَبَعْضِ مَنْشُوبٍ إِلَىٰ مُحَمَّدِ.

يَمْتَنِعُ اتَّفَاقُهُمْ عَلَى الكَذِب عَنْ مُدْرَكٍ بِالحِسِّ؛ لَوْ مَعْنَى نُسِبْ.

- Ajjo --







الأسئلــة النظريــة

٤٤٨. عرِّفِ الخبرَ المتواتِر.



التمارين والتطبيقات

تأتي في الجدول في المسألة رقم (٢٤٧).





لله وَحُصُولُ العِلْمِ آيَةُ اجْتِمَاعِ شَرَائِطِهِ، وَلا تَكْفِي الأَرْبَعَةُ؛ وِفَاقًا لِلْقَاضِي وَالشَّافِعِيَّةِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا صَالِحٌ مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ، وَتَوَقَّفَ القَاضِي فِي الخَمْسَةِ، وَقَالَ الإصطخرِيُّ: أَقَلُهُ عَشَرَةٌ، وَقِيلَ: اثْنَا عَشَرَ، وَعِشْرُونَ، وَأَرْبَعُونَ، وَسَبْعُونَ، وَثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ.

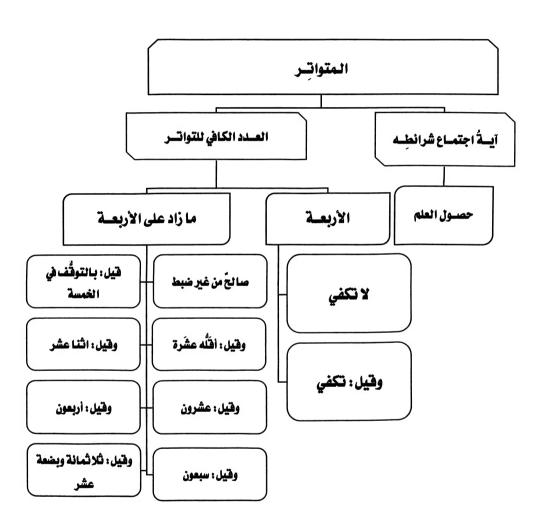
-- Ajp---

نص الكوكب الساطع

ثُمَّ حُصُولُ العِلْمِ آيَةُ اجْتِمَاعُ عَلَى الأَصَعِ وَسِواهَا صَالِحُ عَلَى الأَصَعِ وَسِواهَا صَالِحُ فِي الخَمْسِ قَاضِيهِمْ، وَلِلْإِصْطَخْرِيْ وَالقَوْلُ بِاثْنَيْ عَشْرٍ، أَوْ عِشْرِينَا وَالقَوْلُ بِاثْنَيْ عَشْرٍ، أَوْ عِشْرِينَا أَوْ بِضْعَ عَشْرَ وَثَلَاثَ مِثَةِ.

شُرُوطِهِ. وَمَا كَفَى فِيهِ رُبَاعْ-مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ. وَلِوَقْفٍ جَانِحُ-وَهْ وَ اخْتِيَادِيْ- حَدُّهُ مِنْ عَشْرِ. يُحْكَى، وَأَرْبَعِينَ، أَوْ سَبْعِينَا، دُونَ اشْتِرَاطِ: فَقْدِ جَمْع بَلْدَةِ،





٤٤٩. ما العدد الذي لا ينبغي أن ينقُصَ عنه الخبَرُ المتواتِر؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة، مع عَزْوِها إلى قائليها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عَنْ اللهِ.

تأتي في الجدول في المسألة رقم (٢٤٧).





لل وَالأَصَحُّ: لا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِسْلامٌ، وَلا عَدَمُ احْتِوَاءِ بَلَدٍ.

-- Ajjo---

نص الكوكب الساطع

أَوْ بِضْحَ مَشْرَ وَثَسَلَاثَ مِثَسَةِ.

أَوْ فَقْدِ كُفْرٍ فِي الأَصَحِّ فِيهِمَا.

وَالعِلْمُ فِيهِ لِلضَّرُورِيِّ انْتَمَىٰ.

دُونَ اشْتِرَاطِ: فَقْدِ جَمْعِ بَلْدَةِ،

—₩<u>~</u>



تشجـير المسألـــة



الأسئلــة النظريـــة

٤٥٠. هل يُشترط في المتواتِر إسلامُ رواتِه؟

٤٥١. هل يُشترط في المتواتِر احتواءُ بلَدٍ لرواته؟

—*იწს*—

التمـارين والتطبيقــات

تأتي في الجدول في المسألة رقم (٢٤٧).





لله وَأَنَّ العِلْمَ فِيهِ ضَرُورِيٌّ، وَقَالَ الكَعْبِيُّ وَالإِمَامَانِ: نَظَرِيٌّ، وَفَسَّرَهُ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ بِتَوَقُّفِهِ عَلَىٰ مُقَدِّمَاتٍ حَاصِلَةٍ، لا الِاحْتِيَاجِ إِلَىٰ النَّظَرِ عَقِيبَهُ، وَتَوَقَّفَ الآمِدِيُّ.

-- Ajjo---

نص الكوكب الساطع

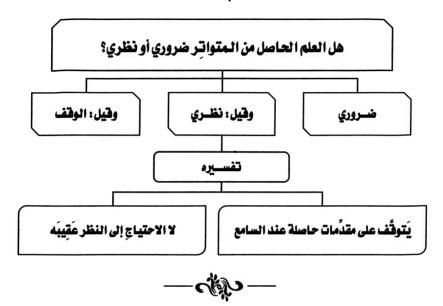
وَالعِلْمُ فِيهِ لِلضَّرُودِيِّ انْتَمَىٰ.

بَلْ نَظَرِيُّ؛ لَكِنِ المَعْنِيُّ حَقَّا عَلَىٰ مُقَدِّمَاتٍ حَاصِلَهُ وَالْآمِدِيُّ الوَقْفُ؛ لِلتَّحَيُّرِ.

أَوْ فَقْدِ كُفْرِ فِي الأَصَحِّ فِيهِمَا. وَابْنُ الجُويْنِيْ قَالَ وَالكَعْبِيُ: عِنْدَ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ الوَقْفُ لَهُ لَا الإحْتِيَاجُ بَعْدَهُ لِلنَّظَرِ.

-- Ujn





الأسئلــة النظريــة

٤٥٢. هـل العلـمُ الحاصـل مِن المتواتِر ضروريٌّ أو نظري؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة، مع عَزْوِها إلى قائليها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ ﷺ.



التمارين والتطبيقات

تأتي في الجدول في المسألة رقم (٢٤٧).





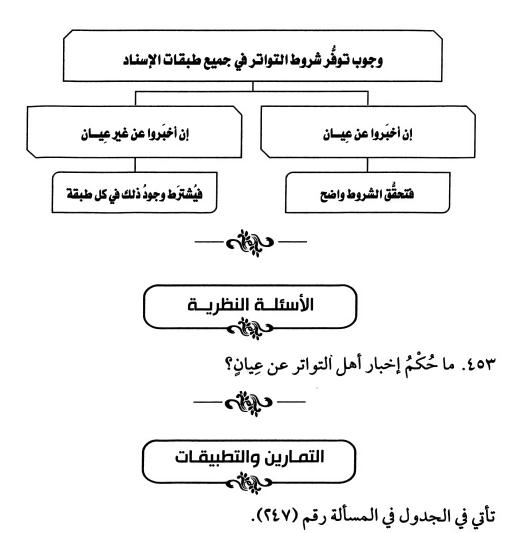
لل ثُمَّ إِنْ أَخْبَرُوا عَنْ عِيَانٍ.. فَذَاكَ، وَإِلَّا.. فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي كُلِّ الطَّبَقَاتِ.



نص الكوكب الساطع

إِنْ عَنْ عِيَانٍ أَخْبَرُوا، وَإِلَّا فَمَا شَرَطْنَاهُ يَعُمُّ الكُلَّا.

-- Min--



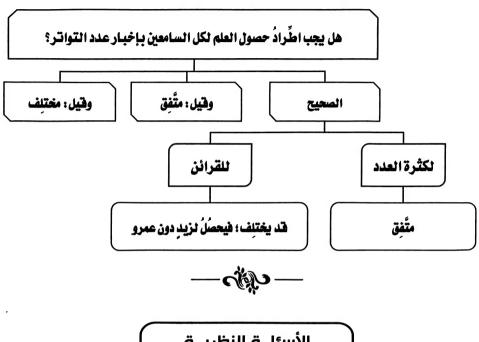




لا وَالصَّحِيحُ ثَالِثُهَا: أَنَّ عِلْمَهُ لِكَثْرَةِ العَدَدِ مُتَّفِقٌ، وَلِلْقَرَائِنِ قَدْ يَخْتَلِفُ، فَيَحْصُلُ لِزَيْدٍ دُونَ عَمْرِو.

- Ajjo-

نص الكوكب الساطع



الأسئلــة النظريــة

٤٥٤. يحصُلُ بالمتواتِر العلمُ لأمور خارجية، اذكُرْها.

٤٥٥. هل العلمُ الحاصل بالمتواتر مختلِفٌ مِن شخصِ لآخرَ؟ ولِمَ؟



التمارين والتطبيقات

تأتي في الجدول في المسألة رقم (٢٤٧).





لل وَأَنَّ الإِجْمَاعَ عَلَىٰ وَفْقِ خَبَرٍ لا يَدُلُّ عَلَىٰ صِدْقِهِ، وَثَالِثُهَا: إِنْ تَلَقَّوْهُ بِالقَبُولِ.

—ഡ്ലം—

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ الِ أَجْمَاعَ عَلَىٰ وَفْقِ خَبَرْ لَيْسَ يُفِيدُ صِدْقَهُ لَوْ مَا ظَهَرْ.
— حَمْثُ —



إذا أجمَعتِ الأمَّةُ على وَفْقِ خبر، فهل يدل على القطع بصدقه؟

لا يدل على القطع بصدقه

وقيل: يدل

وقيل: يدل على القطع إن تلقَّتْهُ الأمَّةُ بالقَبول

٤٥٦. هل الإجماع على وَفْقِ خبَرٍ يدُلُّ على القطع بصدقه أو لا؟





[٨٠٩] جاء في الحديث: «الماء طَهُورٌ، إلا إن تغيَّرَ ريحُهُ، أو طعمه، أو لونه بنجاسةٍ تحدُثُ فيه»، هذا الاستثناءُ الوارد في الحديث قد أجمع العلماءُ علىٰ القول به، فهل يدُلُّ علىٰ ثبوته؟

[٨١٠] جاء في سُنَن التِّرمذي: (عن ابن عمرَ؛ أن رسول الله على قال: «لا صلاة بعد الفجرِ، إلا سجدتين »، وفي البابِ عن عبد الله بن عمرٍ و، وحَفْصة ، حديث ابن عمرَ حديث غريب، لا نَعرِفه إلا من حديث قُدَامة بن موسى، وروى عنه غيرُ واحد، وهو ما اجتمعَ عليه أهلُ العلم: كرهوا أن يصلِّي الرجُلُ بعد طلوع الفجر، إلا ركعتي الفجر)، اتفاقُ العلماء على جواز ركعتي الفجر بعد طلوع الفجر هل يدُلُّ على صحةِ الحديث؟





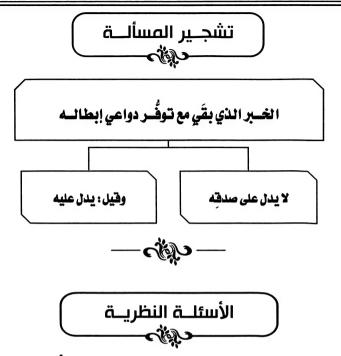
لل وَكَذَلِكَ بَقَاءُ خَبَرٍ تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَىٰ إِبْطَالِهِ؛ خِلَافًا لِلزَّيْدِيَّةِ.



نص الكوكب الساطع

وَهَكَذَا بَقَاءَ نَقْدِ خَبَرِ حَيْثُ دَوَاعِي الرَّدِّ ذُو تَوَقُّرِ. — حَيْثُ —





٤٥٧. هل بقاءُ الخبَرِ الذي تَتوفَّرُ الدواعي على إبطاله يدُلُّ على صدقِهِ أو لا؟



التمارين والتطبيقات



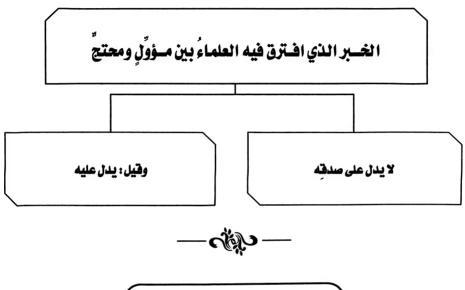


لل وَافْتِرَاقُ العُلَمَاءِ بَيْنَ مُؤَوِّلٍ وَمُحْتَجٍّ؛ خِلافًا لِقَوْمٍ.

نص الكوكب الساطع

وَلَا افْتِرَاقُ العُلَمَاءِ الكُمَّلِ مَا بَيْنَ مُحْتَجِّ وَذِي تَاوُّكِ.

-- حَمْنَهُ---



الأسئلــة النظريــة

٤٥٨. هل افتراقُ العلماء في الخبر بين مؤوِّلٍ له ومحتجِّ به يدُلُّ على صدقِه؟

—*₼*

التمارين والتطبيقات

[٧٦٦] حديث: «لا صلاةً لِمَن لم يَقرأُ بفاتحة الكتاب»، احتَجَّ به بعضُ العلماء فأبطَلَ صلاةً مَن لم يقرأ بالفاتحةِ، مأمومًا كان أو إمامًا، وتأوَّلَهُ بعضُهم بنَفْي الكمال، أو بغير المأموم، فهل هذا يدُلُّ على القطع بصحته؟ وما المسألةُ الأصولية المناسبة التي ذكرَها صاحبُ المتن؟

[٧٦٧] حديث: «لا صلاةً بعد العصر» احتَجَّ به بعضُ العلماء فأبطَلَ الصلاةَ في الوقت المذكور، وتأوَّلَهُ بعضُهم بالكراهة، فهل هذا يدُلُّ على القطعِ بصحته؟ مع ربطِ جوابك بمتن جمع الجوامع.

[٧٦٨] حديث: «مَن مات وعليه صومٌ، صام عنه وليَّه»، احتَجَّ به بعضُ العلماء فقال بمشروعية صيام الوليِّ فيمَن مات وعليه صومٌ مِن رمضانَ، وخصَّهُ بعضُهم بصوم النَّذْرِ، فهل هذا يدُلُّ على القطع بصحته؟ مع ذِكْرِ المسألة الأصولية ذات الصلة.





للهِ وَأَنَّ المُخْبِرَ بِحَضْرَةِ جَمْعٍ لَمْ يُكَذِّبُوهُ وَلا حَامِلَ عَلَىٰ سُكُوتِهِمْ.. صَادِقٌ، وَكَذَا المُخْبِرُ بِمَسْمَعٍ مِنَ النَّبِيِّ ﴿ وَلا حَامِلَ عَلَىٰ التَّقْرِيرِ وَالكَذِبِ؛ خِلافًا لِلْمُتَأَخِّرِينَ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ عَنْ دُنْيَوِيٍّ.

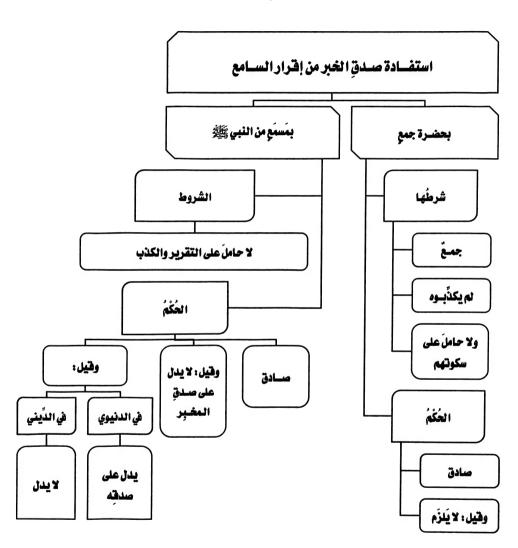
—*იწ*ა—

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّهُ إِنْ أَجْمَعُ وا عَلَى القَبُولْ يَدُلُّ قَطْعًا، لَا إِلَىٰ ظَنِّ يَـوُولْ. وَهَكَـذَا المُخْبِرُ فِي جَمْعٍ وَلَمْ يُكَـذَبُوا وَلَـيْسَ فِيهِمْ مُـتَّهَمْ. وَهَكَـذَا المُخْبِرُ فِي جَمْعٍ وَلَمْ يُكَـذَبُوا وَلَـيْسَ فِيهِمْ مُـتَّهَمْ. أَوْ مُخْبِرٌ بِمَسْمَعٍ مِسِنْ النَّبِي وَلَـيْسَ لِلتَّقْرِيرِ أَوْ لِلْكَـذِبِ - أَوْ مُخْبِرٌ بِمَسْمَعٍ مِسِنْ النَّبِي في الدُّنْيَوِيْ يَـدُلُّ لَا الدِّينِيِّ، وَالعَكْسُ رُويْ. مِنْ حَامِلٍ، ثَالِثُهَا: فِي الدُّنْيَوِيْ يَـدُلُّ لَا الدِّينِيِّ، وَالعَكْسُ رُويْ.









٤٥٩. المخبِرُ بحضرة قومٍ لم يكذِّبوه، ولا حاملَ على سكوتهم، هل يَلزَم منه تصديقُهُ فيما أخبَرَ به؟

٤٦٠. المخبِرُ بحضرة النبيِّ ﷺ، ولا حاملَ على التقرير والكذب، هل يَلزَم منه صدقُ المخبر؟

—ഗ്ഗ്ഗ—

[٧٦٩] اذكُرْ مثالًا على مسألة: (المخبِر بحضرة جَمْع لم يكلِّبوه، ولا حاملَ على سكوتِهم ... ومسألة المخبِر بمَسمَع مِن النبيِّ ﴿).

[٧٧٠] خبر تَمِيمِ الداريِّ في قصة الجسَّاسةِ له ارتباطٌ بمسألة أصولية، ما هي؟

[٧٧١] خطَبَ عُمَرُ هُ بحديثِ: «إنما الأعمالُ بالنياتِ» على المِنبَر، ولم يُنكِرْهُ أحدٌ، فهل هذا يدُلُّ على القطعِ بصحته؟ مع ربطِ ذلك بالمسألة الأصولية.





لله وَأَمَّا مَظْنُونُ الصِّدْقِ.. فَخَبَرُ الوَاحِدِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَنْتَهِ إِلَىٰ التَّوَاتُرِ، وَمِنْهُ المُسْتَفِيضُ، وَهُوَ الشَّائِعُ عَنْ أَصْلِ، وَقَدْ يُسَمَّىٰ مَشْهُورًا، وَأَقَلُّهُ: اثْنَانِ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ.

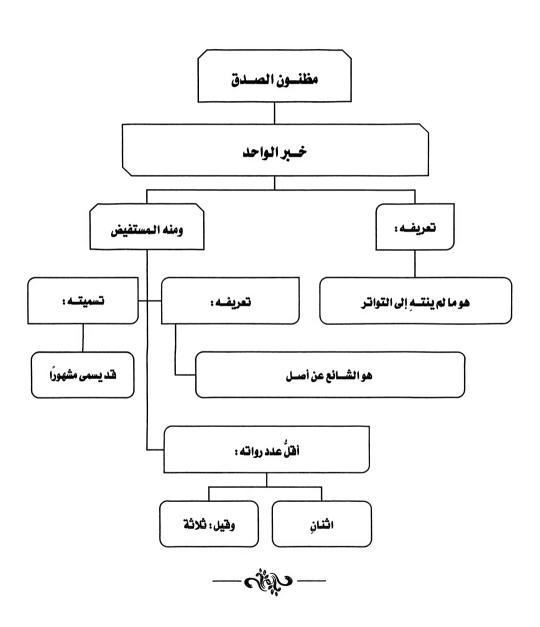
—*₼*

نص الكوكب الساطع

وَمِنْهُ مَا يُظَنُّ صِدْقُهُ البَهِيْ: كَخَبَرِ الآحَادِ: مَا لَهُ يَنْتَهِ الْكَى تَواتُرِ. وَمِنْهُ: المُسْتَفِيضْ: مَا شَاعَ عَنْ أَصْلٍ. وَلَيْسَ ذَا نَقِيضْ- مِا شَاعَ عَنْ أَصْلٍ. وَلَيْسَ ذَا نَقِيضْ- مَشْهُورِنَا بَلْ رِدْفُهُ. وَالسَدَّانِيْ أَقَلُّهُ ثَلَاثَهُ ثَلَاثَهُ ثَلَاثَهُ ثَلَاثَهُ أَلَا الْنَسَانِ.

—*ირე*ა—





٤٦١. عرِّفْ خبَرَ الواحد، وما الفرقُ بينه وبين الخبَرِ المستفيض والمشهور؟

٤٦٢. كم عدَّدُ أقلِّ رواة المستفيض؟

[٧٧٢] ميِّزْ ما يُعَدُّ مِن (خبَرِ الواحد) فيما يأتي:

١. الحديث الذي رواه اثنانِ.

الحديث الذي رواه ثلاثةً.

٣. الحديث الذي رواه جَمْعٌ كبير.

٤. الحديث الذي رواه راو واحد.





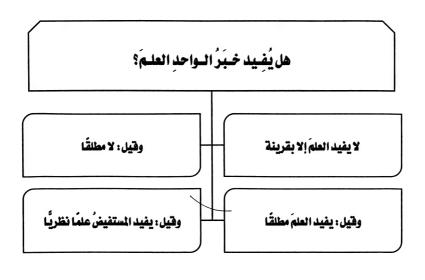
مَسْأَلَـــةُ:

لله خَبَرُ الوَاحِدِ لا يُفِيدُ العِلْمَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَقَالَ الأَكْثَرُ: لا مُطْلَقًا، وَأَحْمَدُ: يُفِيدُ العِلْمَ مُطْلَقًا، وَالْمُسْتَاذُ وَابْنُ فُورَكَ: يُفِيدُ المُسْتَفِيضُ عِلْمًا نَظَرِيًّا.

وَخَبَرُ الوَاحِدِ لَا يُفِيدُ عِلْمًا بِلَا قَرِينَةٍ تَشِيدُ، وَالأَكْثَرُونَ مُطْلَقًا لَمْ يُفِدِ، وَمُطْلَقًا يُفِيدُ عِنْدَ أَحْمَدِ، وَالمُسْتَفِيضَ قَدْ رَأَىٰ ابْنُ فُورَكِ يُفِيدُ عِلْمًا نَظَرِيَّ المَسْلَكِ.



تشجـير المسألــة



―《約--

الأسئلــة النظريــة

٤٦٣. هل خبرُ الواحد يُفِيد العلمَ؟ اذكُرِ الأقوالَ تفصيلًا، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ هِينَ.





التمارين والتطبيقات

[٧٧٣] (إذا أُخبَرَ الرجُلُ بموتِ ولدِه المشرِف على الموت، مع البكاءِ وإحضارِ الكفَنِ والنَّعْش)، هل يمكن أن يُفِيد خبَرُه العلمَ؟ وما المسألة الأصولية ذاتُ الصلة بهذا؟

[٧٧٤] حديث: «إنما الأعمال بالنيات» هل يُفِيد العلم؟

[٧٧٥] حديثٌ رواه أحمدُ عن الشافعيِّ عن مالك، وشارَكَهم في كلِّ طبقةٍ جماعةٌ من الحفَّاظ، هل يُفِيد العلمَ؟

[٧٧٦] هل تصحُّ نسبةُ "الموطأ" إلى الإمام مالك؟ مع ربطِ ذلك بمسألة أصولية.

[٧٧٧] هل تصحُّ نسبةُ "الأمِّ" إلى الإمام الشافعي؟ مع ربطِ ذلك بمسألة أصولية مناسبة.





مَسْأَلَــةُ:

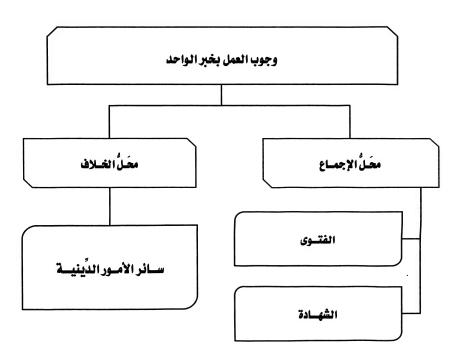
لل يَجِبُ العَمَلُ بِهِ فِي الفَتْوَىٰ وَالشَّهَادَةِ إِجْمَاعًا، وَكَذَا سَائِرِ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ الظَّنِّيَّةِ.

—*₫₯*—

نص الكوكب الساطع

وَفِي الفَتَاوَىٰ وَالشَّهَادَةِ العَمَلُ حَتْمٌ بِهِ قَطْعًا بِإِجْمَاعِ النِّحَلْ. وَفِي الفَتَاوَىٰ وَالشَّهَادَةِ العَمَلُ بَالْعَمْ اللَّهُ العَمْلُ وَقِيلَ: فَيْنِ وَهَكَذَا سَائِرُ أَمْرِ السَّمْعِ لَا العَقْلِ، وَقِيلَ: فَيْنِ وَهَكَذَا سَائِرُ أَمْرِ السَّمْعِ لَا العَقْلِ، وَقِيلَ: فَيْنِ وَهَكَذَا سَائِرُ أَمْرِ السَّمِّ السَّمْعِ لَا العَقْلِ، وَقِيلَ: فَيْنِ وَهَكَذَا سَائِرُ أَمْرِ السَّمِّ السَّمْعِ لَا العَقْلِ، وَقِيلَ: فَيْنِ وَهَكَذَا سَائِرُ أَمْرِ السَّمْعِ السَّمَاعِ النَّحَالَ العَلَىٰ وَالشَّالِ العَلَىٰ العَلَىٰ العَلَىٰ العَلَىٰ العَلَىٰ العَلَىٰ اللَّهُ العَلَىٰ العَلَىٰ

تشجـير المسألــة



الأسئلــة النظريــة ــــــحين

٤٦٤. ما حُكْمُ العمل بخبر الواحد؟ فصِّلْ إجابتك.



[٧٧٨] ميِّزْ ما يدخُلُ في محَلِّ الإجماع مما يُعَدُّ مِن محَلِّ الخلاف في مسألة خبر الواحد فيما يأتي:

- ١. الإخبار بدخول وقت الصلاة.
 - ٢. الإخبار بتنجُّس الماء.
- ٣. الإخبار عن القِبْلة لمن لم يُمكِنْهُ علمُ القِبْلة.
 - ٤. النقل عن مُفْتٍ أنه أفتىٰ بكذا وكذا.
 - ٥. نقل حديثٍ في حدِّ اللُّوطيِّ.
- ٦. نقل حديثٍ فيما يخالف عمَلَ أهل المدينة.





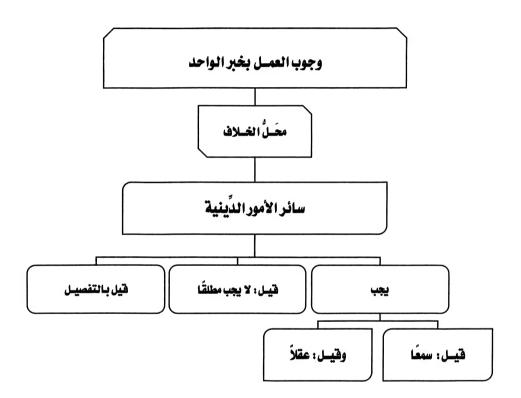
ك قِيلَ: سَمْعًا، وَقِيلَ: عَقْلًا، وَقَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ: لا يَجِبُ مُطْلَقًا.



نص الكوكب الساطع

وَهَكَذَا سَائِرُ أَسْرِ السَّمْعِ لَا العَقْلِ، وَقِيلَ: ذَيْنِ، وَالسَّمْعِ لَا العَقْلِ، وَقِيلَ: ذَيْنِ، وَنَجْلُ أَسْرِ السَّيْنِ، وَالسَّعْضُ فِيمَا فِحْلُ جُلِّ خَالَفَا، وَنَجْلُ دَاوُدَ وُجُوبَهُ نَفَى اللَّهُ اللَّالُولُولُولُولِي اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ الللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالِل









الأسئلــة النظريـــة ــــــحين

سبقت.



التمـارين والتطبيقـات

[٧٧٩] حقِّقْ دقةَ عَزْوِ القول بعدم وجوب العمل بخبَرِ الواحد إلى الظاهرية، مع ذِكْرِ المصادر التي رجَعْتَ إليها.





نص جمع الجـوامع

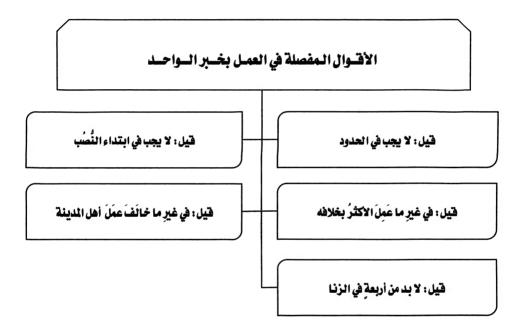
لل وَالكَرْخِيُّ: فِي الحُدُودِ، وَقَوْمٌ: فِي ابْتِدَاءِ النُّصُبِ، وَقَوْمٌ: فِيمَا عَمِلَ الأَكْثَرُ بِخِلافِهِ، وَالمَالِكِيَّةُ: أَهْلُ المَدِينَةِ،

—*心*沙—

نص الكوكب الساطع

وَنَجْ لُ هَا فِعْ لُ جُلِّ خَالَفَا، وَالْبَعْضُ فِيمَا فِعْ لُ جُلِّ خَالَفَا، وَالْبَعْضُ فِيمَا فِعْ لُ جُلِّ خَالَفَا، وَالْمَالِكِيُّ فِعْ لُ جُلِّ النَّصُبِ، وَآخَ رُونَ فِي ابْتِدَاءِ النَّصُبِ، وَآخَ رُونَ فِي ابْتِدَاءِ النَّصُبِ، — وَآخَ رُونَ فِي ابْتِدَاءِ النَّصُبِ، —









الأسئلــة النظريــة ـــــحين

سكقت.

التمارين والتطبيقات

[٧٨٠] ترك بعضُ العلماء العمَل بظاهر حديث: «البيّعانِ بالخيار ما لم يتفرّقا»؛ لمخالَفةِ العمل، فما المسألة الأصولية المؤثّرة هنا؟

[٧٨١] قَبِلَ بعضُهم خبَرَ الواحد في النِّصاب الزائد على خَمْسِ أواقٍ، ولم يَقبَلوا في نصابِ الفُصْلان والعَجَاجيل، فلماذا؟

[٧٨٢] اختلَفَ الفقهاءُ في إثبات الحدِّ بحديث: «مَن رأيتموه يَعمَلُ عمَلَ قومِ لوطٍ، فاقتلوا الفاعلَ والمفعولَ به»، هل مِن مسألةٍ أصولية لها اتصال بذلك؟ وما هي؟

[٧٨٣] "درءُ الحدود بالشُّبهات": قاعدةٌ فقهية بنى عليها بعضُ الأصوليين مسألةً تتعلق بخبَرِ الواحد، فما هي؟





نص جمع الجــوامع

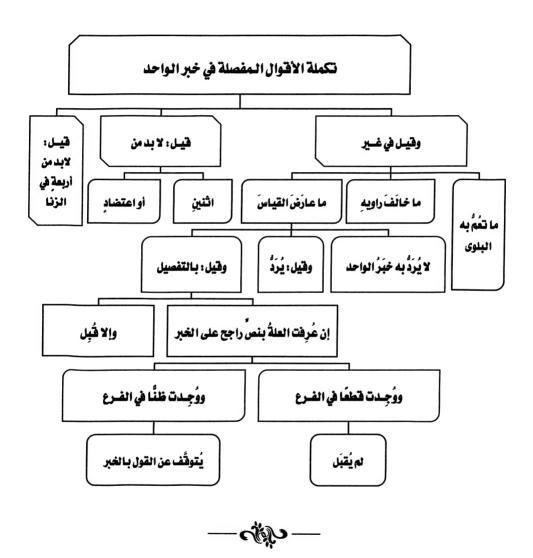
لل وَالحَنَفِيَّةُ: فِيمَا تَعُمُّ بِهِ البَلْوَىٰ، أَوْ خَالَفَهُ رَاوِيهِ، أَوْ عَارَضَ القِيَاسَ، وَثَالِثُهَا فِي مُعَارِضِ القِيَاسِ: إِنْ عُرِفَتِ العِلَّةُ بِنَصِّ رَاجِعٍ عَلَىٰ الخَبَرِ وَوُجِدَتْ قَطْعًا فِي الفَرْعِ.. لَمْ يُقْبَلْ، أَوْ ظَنَّا.. فَالوَقْفُ، وَإِلَا.. قُبِلَ، وَالجُبَّائِيُّ: لَا بُدَّ مِنِ اثْنَيْنِ أَوْ اعْتِضَادٍ، وَعَبْدُ الجَبَّادِ: لَا بُدَّ مِنِ اثْنَيْنِ أَوْ اعْتِضَادٍ، وَعَبْدُ الجَبَّادِ: لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ اعْتِضَادٍ، وَعَبْدُ الجَبَّادِ: لَا بُدَّ مِنْ أَدْبَعَةٍ فِي الزِّنَا.

نص الكوكب الساطع

وَالْحَنَفِيْ فِيمَا تَعُمَّ الْبَلْوَىٰ أَوْ عَارَضَ القِيَاسَ؛ وَالثَّالِثُ: إِنْ وَوَ عَارَضَ القِيَاسَ؛ وَالثَّالِثُ: إِنْ وَوُجِدَتْ فِي الْفَرْعِ قَطْعًا يُعْتَبَرْ وَمَنَعَ الْكَرْخِيُّ فِي الْحَدِّ، وَقَالْ وَمَنَعَ الْكَرْخِيُّ فِي الْحَدِّ، وَقَالْ وَبَعْضُهُمْ بَالْرُبَعِ لَلْكَىٰ الزِّنَا،

أَوْ خَالَفَ الرَّاوِيهِ بَعْدُ يُرْوَئ - تَعْلِيلُهُ بِرَاجِحٍ نَصَّا زُكِن - تَعْلِيلُهُ بِرَاجِحِ نَصَّا زُكِن - أَوْ ظُنَ فَالوَقْفُ وَإِلَّا فَالخَبَرْ، أَوْ يُعْضَدَ بَعْضُ ذِي اعْتِزَال، وَقِيل أَوْ يُعْضَدَ بَعْضُ ذِي اعْتِزَال، وَقِيل وَقِيل وَوُهّنا وَقِيل وَقَيْل وَعَيْل وَهُ قَنا وَوُهّنا

—ქ∯ა—





الأسئلــــة النظريــــة ــــــــحين

٤٦٥. ما حُكْمُ العمل بخبر الواحد فيما تعُمُّ به البلوي؟

٤٦٦. ما حكم العمل بخبر الواحد فيما إذا خالَفَهُ راويهِ؟

٤٦٧. ما حكم العمل بخبر الواحد إذا عارَضَهُ قياسٌ؟

—√∭

[٧٨٤] في مِفتاح الوصول: (إذا احتَجَّ أصحابُنا وأصحاب الشافعيِّ على وجوب الوُضوءِ مِن مَسِّ الذَّكِرِ بحديث بُسْرة ؛ أن رسولَ الله على قال: «مَن مَسَّ ذكرَهُ، فَلْيتوضَّأُ»، فيقول أصحاب أبي حنيفة: هذا خبرُ واحدٍ ... وما تعُمُّ الحاجةُ إليه ينبغي أن يكثُر ناقلوه ويتواتر ؛ لعموم الحاجة إليه، فإذا لم يَتواتر فهو باطل)، ما المسألة الأصولية التي يبنى عليها هذا الكلام ؟

[٧٨٥] (إذا احتَجَّ أصحابُ الشافعي وابنُ حبيبٍ مِن أصحابنا على أن المتبايعيْنِ لهما الخيارُ في إمضاء البيع وفسخِهِ ما دامًا في المجلس، بقوله المتبايعانِ بالخيار ما لم يفترِقا، إلا بيعَ الخيار»، فيقول أصحاب أبي حنيفة: هذا خبرُ واحدٍ ... فلا يُقبَل. والجواب عندنا وعند أصحاب الشافعيِّ: أن خبرَ الواحد عندنا مقبولٌ مطلقًا؛ كما تقرَّر في أصول الفقه، وإنما لم نقُلْ نحن بالخيارِ؛ لأن العملَ عندنا مقدَّمٌ)، ما المسألة الأصولية المؤثرة في الخلاف؟

[٧٨٦] رأى بعضُ الفقهاء عدمَ الأخذ بأحاديثِ رَفْعِ اليدَيْنِ في غير تكبيرة الإحرام؛ لأن هذه الأحاديثَ لم تتواتر، وهذا الأمر مما يُحتاجُ إليه، ويتكرَّرُ، فما المسألة الأصولية التي يُستند إليها هنا؟

[٧٨٧] (كما يحتج أصحابُنا على أن غَسْلَ الإناء من ولوغ الكلب سَبْعٌ، بقوله على الأناء من ولوغ الكلب سَبْعٌ، بقوله على الأفاء الكلبُ في إناء أحدِكم، فَلْيَغسِلْهُ سبعًا»، فيقول أصحاب أبي حنيفة: هذا يرويه أبو هُرَيرة، وقد صحَّ عنه أنه كان يُفتي بغسل الإناء ثلاثًا)، ما المسألة الأصولية التي بنى عليها الحنَفيَّةُ اعتراضَهم؟

[٧٨٨] حديث: «لا تُصَرُّوا الإبلَ ولا الغنَمَ، فمَن ابتاعها بعدُ، فإنه بخيرِ النظَرَيْنِ بعد أن يحلُبَها؛ إن شاء أمسَكَ، وإن شاء رَدَّها وصاعًا من تمرٍ »، والقياس أن ضمانَ المتلَفِ يكون بالمثلِ أو القيمة، فهل يصحُّ الاحتجاجُ بالحديث؟ ولماذا؟

[٧٨٩] (أبو بكر الله الله المعندة بن شعبة: «أنه الله المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة الأنصاري، فأنفَذَهُ أبو بكر لها)، استدَلَّ بعضُهم بهذا على قولٍ له في مسألة أصولية، فما المسألة؟ وما القول؟

[٧٩٠] (عُمَرُ هُ لَم يَقبَلْ خبَرَ أبي موسى الأشعريِّ هُ أنه هُ قال: «إذا استأذَنَ أحدُكم ثلاثًا فلم يؤذَنْ له، فليرجع »، وقال: أقِمْ عليه البيِّنة، فوافقه أبو سعيدِ الخُدريُ هُ أَن استدَلَّ بعضُهم بهذا على قولٍ له في مسألة أصولية، فما المسألة؟ وما القول؟



[٧٩١] بيِّنْ نوعَ الكلام فيما يأتي، مع تعليلِ إجابتك وربطِها بكلام متن جمع الجوامع عند الحاجة:

			خــبر								
3,	کذب 🚡 کد		کن		صدق						
موصوف بالصدق والكذب من جهتين	الساذج عند من قال به	واسطة بين الصدق والكذب عند الجاحظ	غير مقطوع بكذبه	مقطوع بكذبه	غير مقطوع بصداقه		الله المدورة . الله الله الله الله الله الله الله الله		أمر ونهي	استفهام	الكــلام
ياب من جهتين	قالبه	نب عند الجاحظ	عبكتبه	بكتنب	إنصلقه	علم ضروري	علم نظري		<u>a</u>		
											١. ما علم أصول الفقه؟
											٢. أفهِمْنــي معنـــــي
											"أصول الفقه".
											٣. ما هذا؟
											٤. ما صفة الصلاة؟
											٥. مَن عندك؟
											٦. حـديث: «إنمـا
											الأعمال بالنيات».
											٧. كيف زيد؟
											٨. متى السفر؟
											٩. ﴿مَتَىٰ نَصْرُٱللَّهِ ﴾؟

			فسبر	•							
3		واسطة		کد	صدق		1				
موصوف بالصدق والكذب من جهتين	الساذج عند من قال به	واسطة بين الصدق والكذب عند الجاحظ	غير مقطوع بكذبه	مقطوع بكانبه	غير مقطور			تنبيه وإنشاء	أمر ونهي	استفهام	الكـــلام
ئاب من جهتين	ED. 4.	نب عند الجاحظ	وبكثبه	كالبا	غير مقطوع بصلاهاء		علم نظري				
											۱۰. أين زيد؟
											١١. هل أخصَبَ الزرعُ؟
											۱۲. یا زیدُ!
											١٣. ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ ٱلزِّنَيَّ ﴾.
											١٤. قــول الرجُــلِ
											لامرأته: أنتِ طالق.
											١٥. قول البائع: بِعْتُ.
											١٦. قول الشاهد عند
											القاضي: أشهَدُ أن زيدًا
											باع كذا.
											١٧. ليت الشبابَ يعود!
											١٨. لعـل الله أن يعفـو
											عني!

		خسبر										
\$		elma	ų	25		صدق						
موصوف بالصدق والكذب مز جهتين	الساذج عئد من قال به	واسطة بين الصدق والكذب عند الجاحظ	غيرمقطوع بكذبه	مقطوع بكذبه	غير مقطوع بصداقه	لوع .قه	مقم بصد	تنبيه وإنشاء	أمر ونهي	استفهام	الكــلام	
لآب من جهتين	قال به	أب عند الجاحظ	وبكذبه	بكذبه	ابصدقه	علم ضروري	علمنظري					
											١٩. قُم.	
											۲۰. اجلِسْ.	
											٢١. السماء فوقنا.	
											٢٢. السماء تحتنا.	
											٢٣. السماء والأرض	
											فوقنا.	
											ا ۲۶. قـــول شـــخص	
											منافق: لا إله إلا الله.	
											07. قـول المسلم:	
											لا إله إلا الله.	
											٢٦. قول المُبرسَم الذي	
											لا قصد له: زيدٌ في الدار.	
											٧٧. قـول المنافقين:	
											نشهد إنك لرسول الله.	



					وعسه	ن			_		
	خـبر										
\$		واسطة		J hir		صدق					
موصوف بالصدق والكذب من جهتين	الساذج عند من قال به	واسطة بين الصدق والكذب عند الجاحظ	غير مقطوع بكذبه	مقطوع بكذبه	غير مقطوع بصدقه	وع قه	مقط بصد	تنبيه وإنشاء	أمر وثهيً	استفهام	الكـــالام
ياب من جهتين	a lt.4	نب عند الجاحظ	وبكذبه	بكذبه	إبصدقه	علم ضروري	علم نظري				
											٢٨. قال رسول الله ﷺ:
											«مَــن كــذَبَ علــيّ
											متعمدًا، فليتبوَّأُ مقعده
											من النار».
											٢٩. قال الله تعالى:
											﴿ أَللَّهُ ٱلصَّامَدُ ﴾.
											٣٠. زيد قائم، وليس
											بقائم.
											٣١. زيد لا قائم،
											ولا غير قائم.
											٣٢. العالَم قديم.
								-			٣٣. قــول القائـــل:
											النقيضانِ يجتمعانِ.
											٣٤. قــول القائـــل:
											النقيضانِ يرتفعانِ.



					نوعــه)					
			خـبر								
\$		واسطة	كذب		صدق						
موصوف بالصدق والكذب من جهتين	الساذج عئد من قال به	واسطة بين الصدق والكذب عند الجاحظ	غير مقطوع بكذبه	مقطوع بكذبه	غير مقطوع بصدقه	نوع .قته		تنبيه وإنشاء	أمر ونهي	استفهام	الكــلام
لآب من جهتين	قال به	ثب عند الجاحظ	عبكتبه	بكتابه	وبصدقه	علم ضروري	علم نظري				
											٣٥. مــا رُوِي أن اللهَ
											خلَقَ نفسَه.
											٣٦. خبَــرُ مـــدَّعي
											الرسالة.
											٣٧. روئ أحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
											حـــديثًا في زمانِنــــا
											لا وجودَك في كتب
											السُّنة.
											.٣٨. حــديث: «مَــن
											كثُرتْ صلاتُهُ بالليل،
											حسُنَ وجهُهُ بالنهار».
											٣٩. حديث: «لا سبَقَ
								;			إلا في نَصْـلٍ، أو خـفٍّ،
											أو حافرٍ، أو جَناح».



					وعــه	ن					
			فــبر	•							
3,		واسط	ب	صدق كذب							
موصوف بالصدق والكذب من جهتين	الساذج عند من قال با	واسطة ببن الصدق والكذب عند الجاحظ	غير مقطوع بكذبه	مقطوع بكذبه	غير مقطوع بصدقة		مقطوع بصدقه		أمر ونهيّ	استفهام	الكـــلام
ين ئ جهتين	<u>قال به</u>	نب عند الجاحظ	عبكذبه	بكثب	إنصلاقه	علم ضروري	علم نظري				
											٤٠. حــديث نــوحِ بــن
											أبي مريم في فضائل
											سُور القرآن.
											٤١. المنقول آحادًا
											فيما تتوافر الهِمَمُ
											والدواعي علىٰ نقلِه.
											٤٢. تفــرُّدُ شــخصِ
											واحد بالإخبار عن
											سقوط الخطيب يوم
											الجمعة مِن المِنبَر.
											٤٣. مــا رواه بعـــضُ
											الرافضة أن النبيّ عَلَيْهُ
											قال لعليِّ: (أنت
											الخليفةُ مِن بعدي).
											٤٤. خبر رسول الله ﷺ.



					نوعــه)					
			خسبر								
3,		واسط	ب	کد		صدق					
موصوف بالصدق والكذب من جهتين	الساذج عند من قال به	واسطة بين الصدق والكذب عند انجاحظ	غير مقطوع بكذبه	مقطوع بكذبه	غير مقطوع بصدقه		مقطوع بصدقه		أمر ونهي	استفهام	الكسلام
لان من جهتين	قالبه	ثب عند الجاحظ	عبكتبه	بكتابه	بصدقه	علم ضروري	علم نظري				
											20. قصة موسى الله
											مع السَّحَرة.
											٤٦. إخبار ستة آلاف من
											الكفَّار من جهات متعدِّدة
											عن حصول حادث.
											٤٧. إخبار ثلاثة من
											المسلمين عن حادثة.
											٤٨. إخبار أربعة
											عدولٍ عن حصول
											شيءٍ رأَوْهُ.
											٤٩. إخبار أهل
											قسطنطينية عن قتل
											مَلِكهم.

					ئوعــه	ì					
	خـبر										
\$		واسط	كذب ع		صدق کذ						
موصوف بالصدق والكذب من جهتين	الساذج عئد من قال به	واسطة بين الصدق والكذب عند الجاحظ	غير مقطوع بكذبه	مقطوع بكذبه	غير مقطوع بصدقه	لوع ، قــه	مقط بصد	تنبيه وإنشاء	أمر ونهيً	استفهام	الكـــلام
ياب هن جهتين	4 al)	نب عند الجاحظ	عبكتبه	بكذبه	إنصدقه	علم ضروري	علمنظري				
											٥٠. حج النبي ﷺ.
											٥١. خبَرٌ روَاه ألفٌ عن
											خمسمائة عن ثلاثة.
											٥٢. خــبر روَاه ألفــانِ
											أخبَروا بما رأَوْهُ.
											٥٣. خــبرروَاه ثلاثــة
											آلاف أخبَـــروا بمـــا
											سُمِعوه.
											٥٤. قال رسول الله ﷺ:
											«لا ضرر، ولا ضِرار».
											00. الإخبــــار أن
											رسولَ الله ﷺ قال: «إن المساءَ طَهُ سورٌ
											لا ينجِّسُهُ شيءٌ، إلا ما غيَّرَ لونَـهُ، أو طعمـه،
											عيسر لوسه، او طعمسه، أو ريحه».
											او ريحه".



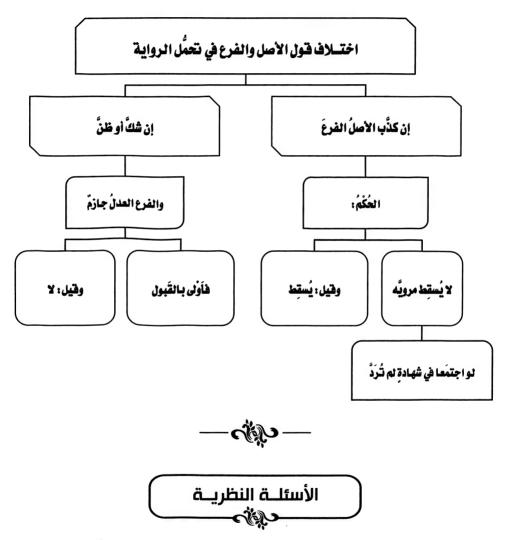
نص جمع الجــوامع

للهِ المُخْتَارُ -وِفَاقًا لِلسَّمْعَانِيِّ وَخِلَافًا لِلْمُتَأَخِّرِينَ-: أَنَّ تَكْذِيبَ الأَصْلِ الفَرْعَ لا يُسْقِطُ المَرْوِيَ، وَمِنْ ثَمَّ لَوِ اجْتَمَعَا فِي شَهَادَةٍ لَمْ ثُرَدَّ، وَإِنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَالفَرْعُ جَازِمٌ.. فَأَوْلَى بِالقَبُولِ، وَعَلَيْهِ الأَكْثَرُ.

نص الكوكب الساطع

المُرْتَضَىٰ -كَمَا رَأَىٰ السَّمْعَانِيْ وَخَالَفَ الأَكْشَرُ-: أَنَّ الأَصْلَا لاَ يَسْقُطُ الَّذِي رَوَىٰ؛ وَمِنْ هُنَا أَوْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَفَرْعُهُ يَقُولُ وَوَافَتَ الأَكْثَرُ. ثُصَمَّ الأُولَىٰ:

وَصَاحِبُ «الحَاوِي» مَعَ الرُّويَانِيْ وَصَاحِبُ الفَّويَانِيْ إِنْ كَذَّ الفَرْعَ وَرَدَّ السَنَّقُلا لَلهُ عَلَى الفَسِهَادَةً لَسمْ يَهِنَا. كَوْ شَهِدَا شَهَادَةً لَسمْ يَهِنَا. جَوْمًا وَلَا جَرْحَ فَأَوْلَىٰ بِالقَبُولُ - يَوْسَادَ لِلْإِقْرَارِ خُذْ قَبُولُ - إِنْ حَادَ لِلْإِقْرَارِ خُذْ قَبُولَ لَا اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا



٤٦٨. تكذيبُ الأصلِ رواية الفرع، هل يُسقِط المرويَّ؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة تفصيلًا، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ ﷺ.

[٧٩٢] في مِفتاح الوصول للتِّلِمْساني: (كما إذا احتَجَّ أصحابُنا على افتقار النكاح إلى وليِّ، بقوله على: «أَيُّما امرأةٍ أَنكَحتْ نفسَها بغير إذن وليِّها، فنكاحُها بالله النكاح إلى وليِّ، فيقول أصحابُ أبي حنيفة: هذا الحديث يرويه ابنُ جُرَيج عن باطلٌ الحديث، فيقول أصحابُ أبي حنيفة: هذا الحديث يرويه ابنُ جُرَيج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب الزُّهْري. قال ابن جُرَيج: سألتُ عنه ابنَ شهابٍ حين لَقِيتُه، فقال: لا أعرفه)؛ لذلك لم يَعمَلُ بعضُ الفقهاء بهذا الحديثِ، فما المسألة المؤثِّرة في هذا؟ مع ذِكْرِ الخلاف والمرجَّح فيها.

[٧٩٣] (أَخْرَجَ الخطيبُ من طريق وَكِيعٍ عن سفيان عن ابن جُرَيج عن عطاءِ عن النبي الله الله الله عَرِهَ أن يأخُذَ من المختلِعة أكثَرَ مما أعطاها.

قال وكيع : سالتُ ابن جُريج عنه، فلم يَعرِفُه وأنكره. قال الخطيب: قد رواه أيضًا سفيانُ بن عُينة وعبد الله بن المبارَك عن ابن جُريج)، ما المسألة الأصولية المؤثّرة في الاحتجاج بهذا الحديث؟

[٧٩٤] (أخرج الخطيبُ من طريق ابن جُرَيج، قال: أخبَرني يحيئ بن صبيح، قال: أخبرني يحيئ بن صبيح، قال: أخبرني عمرو بن دينار؛ أن ابن عباس قال: (إذا سلَّم الإمامُ، فلا يقومَنَّ مَن وراءه حتىٰ يلتفت الإمامُ أو يقومَ)، فشئِل عن ذلك عمرٌو، فأنكرَهُ، وقال: ما حدَّثتُ أنا ابنَ صبيح في ذلك عن ابن عباس بشيءٍ.

قال أبو عبد الله النَّيْسابوري الحافظ: يحيى بن صبيح ثقةٌ)، ما المسألة الأصولية المؤثِّرة في الاحتجاج بهذا الحديث؟ وما تفصيل القول والخلاف فيها؟

[٧٩٥] (أخرج الشافعيُّ وأبو داودَ من طريق عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أن النبيَّ فضى باليمينِ مع الشاهد.

قال عبدُ العزيز: فذكَرْتُ ذلك لسُهَيل، فقال: أخبَرَني ربيعةُ وهو عندي ثقةٌ أني حدَّثْتُهُ إيَّاه، ولا أحفَظُه)، هل هذا يَقدَحُ في الاحتجاج بالحديث؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة في هذا؟





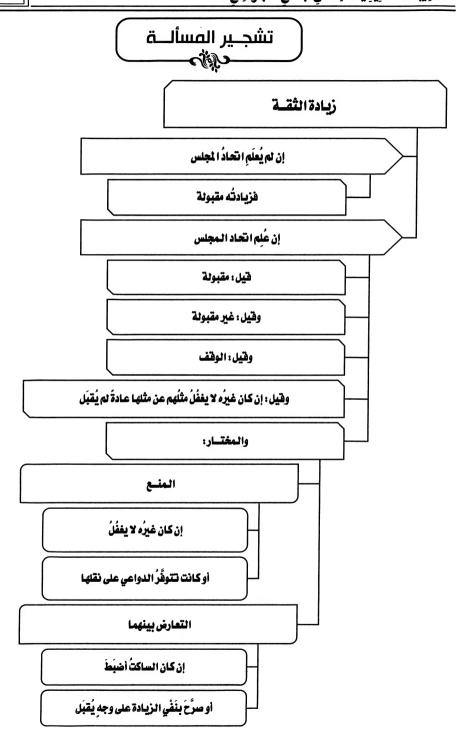
نص جمع الجــوامع

لل وَزِيَادَةُ العَدْلِ مَقْبُولَةٌ إِنْ لَمْ يُعْلَمِ اتِّحَادُ المَجْلِسِ، وَإِلَّا.. فَثَالِثُهَا: الوَقْفُ، وَالرَّابِعُ: إِنْ كَانَ غَيْرُهُ لا يَغْفُلُ مِثْلُهُمْ عَنْ مِثْلِهَا عَادَةً لَمْ يُقْبَلْ، وَالمُخْتَارُ وِفَاقًا لِلسَّمْعَانِيِّ: المَنْعُ إِنْ كَانَ غَيْرُهُ لا يَغْفُلُ، أَوْ كَانَتْ تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَىٰ نَقْلِهَا.

—*₼*

نص الكوكب الساطع

وَاقْبَلْ مَزِيدَ العَدْلِ إِنْ لَمْ يُعْلَمِ لِلْمَجْلِسِ اتِّحَادٌ. أَوْ عِلْمٌ نُمِيْ - فَالثَّالِثُ: الوَقْفُ، وَقِيلَ: إِن بَدَا سِواهُ لَا يَغْفُلُ عُرْفًا ارْدُدَا، وَالْأَشْبَهُ: المَنْعُ هُنَا وَإِنْ عَلَىٰ نَقْلِ تَوَفَّرَتْ دَوَاعٍ لِلْمَلَا.





الأسئلــة النظريــة ـــــحين

279. ما حُكْمُ زيادة الثقة في الحديث؟ وهل تُقبَل؟ فصِّلْ إجابتك.

[٧٩٦] (مثاله: ما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عُمَرَ: أن رسول الله فَ فَرَضَ زكاة الفِطْرِ من رمضان على كلِّ حرِّ أو عبد، ذكرٍ أو أنثى، من المسلمين. فذكرَ أبو عيسى التِّرمذي: أن مالكًا تفرَّدَ مِن بين الثقات بزيادة قوله: «مِن المسلمين».

وروى عُبَيد الله بن عُمَرَ وأيوب وغيرُهما هذا الحديثَ عن نافع، عن ابن عُمَرَ دون هذه الزيادة)، اختلَفَ الفقهاءُ رحمهم الله أيجب على المسلم أداءُ زكاة الفِطْرِ عمَّن تَلزَمه نفقته - كزوجةٍ أو مملوك أو قريب- إذا كانوا غيرَ مسلمين أم لا؟ ما المسألة الأصولية التي يمكن رَدُّ الخلاف إليها؟

[٧٩٧] ومِن أمثلة ذلك: حديث: «جُعِلتْ لنا الأرضُ مسجدًا، وجُعِلتْ تُرْتبتُها لنا طَهُورًا»، فهذه الزيادةُ تفرَّدَ بها أبو مالكِ سعد بن طارق الأشجَعيُّ، وسائر الروايات لفظُها: «وجُعِلتْ لنا الأرضُ مسجدًا وطَهُورًا»، وبِناءً عليه اختلف الفقهاءُ فيما يجوز به التيمُّمُ، ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٧٩٨] أخرج عبد الرزَّاق، قال: أخبرنا مَعمَرٌ، عن ثابتٍ وقتادة، عن أنسٍ، قال: (نظَرَ بعضُ أصحاب النبي اللهُ وُضوءًا فلم يَجِدْهُ، فقال النبي اللهُ عَلَيْ:

«ها هنا ماءً»، فرأيتُ النبي ﴿ وَضَعَ يدَهُ فِي الإناء الذي فيه الماء، ثم قال: توضَّؤوا باسمِ الله، فرأيتُ الماءَ يفُورُ مِن بين أصابعِه، والقوم يتوضؤون، حتى توضَّؤوا مِن عند آخِرِهم).

ومَعمَرٌ شيخُ عبد الرزَّاق: هو مَعمَر بن راشد الأزديُّ، ثقةٌ ثَبْتُ فاضل، وشيخاه في هذا الحديث: ثابتُ بن أسلم البُنَاني؛ وهو ثقة عابد، وقتادة بن دِعامة السَّدُوسي؛ وهو ثقة ثَبْتٌ.

إلا أن مَعمَر بن راشد قد أخطأ بذِكر زيادة: «باسم الله» في الحديث؛ إذ إن الجَمْعَ من الرواة عن ثابتٍ وقتادة لم يذكروا هذه الزيادة التي تفرَّد بها مَعمَرُ، وعليه اختلف الفقهاء في حُكْمِ التسمية على الوُضوء، ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٧٩٩] في سُنَن النَّسائي: (أخبرنا عليُّ بن حُجْرٍ، قال: أنبأنا علي بن مُسهِر، عن الأعمش، عن أبي رَزِين وأبي صالح، عن أبي هُريرة، قال: قال رسول الله هُ الأعمش، عن أبي وَزِين وأبي صالح، عن أبي هُريرة، قال: قال رسول الله هُ الأفا الكلبُ في إناء أحدكم، فَلْيُرِقْهُ، ثم لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مرَّاتٍ»، قال أبو عبد الرحمن: لا أعلم أحدًا تابَعَ عليَّ بن مُسهِرٍ على قوله: «فَلْيُرِقْهُ»، هل يُحتَجُّ بهذه الرواية على وجوب الإراقة؟ وما المسألة الأصولية المؤثرة في هذا؟

[٨٠٠] في سُنَن التِّرمذي: (حدثنا محمد بن بشَّار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدي، قال: حدثنا شُعْبةُ، عن يعلى بن عطاء، عن عليِّ الأزدي، عن ابن عمرَ، عن النبي في الله والنهار مَثْنَى مَثْنَى مَثْنَى الله والصحيح: ما رُوِي عن ابن عمرَ؛ أن النبي في قال: «صلاةُ الليل مَثْنَى مَثْنَى مَثْنَى»، وروى الثقاتُ عن عبد الله بن عمرَ، عن النبي في قال: «صلاةُ الليل مَثْنَى مَثْنَى مَثْنَى المقاتُ عن عبد الله بن عمرَ، عن النبي في ولم يذكرُوا فيه صلاة النهار)، هل يصحُّ الاحتجاجُ بالحديث على أن صلاةَ النهار مَثْنَى؟ وما المسألة الأصولية المؤثرة هنا؟

[۸۰۱] حديثُ مؤمَّلِ بن إسماعيل، عن سفيان، عن عاصم بن كُلَيب، عن أبيه، عن وائل بن حُجْرٍ، قال: صلَّيْتُ مع رسول الله - على وائل بن حُجْرٍ وفيه وَضْعُ على يدِهِ اليسرى على صدره. فقد ورَدَ حديث وائل بن حُجْرٍ وفيه وَضْعُ اليمين على الشِّمال من طُرُق، من غير زيادة: «على صدره»، وعليه اختلَفَ الفقهاءُ في موضع اليدَيْنِ، ما المسألة الأصولية التي يمكن استثمارُها هنا؟

[٨٠٢] في مِفتاح الوصول: (مثل ما يحتج أصحابُنا على أن زكاة الحرث يعتبر فيها النِّصابُ بخمسة أوسُقٍ، بما روي أن رسولَ الله على قال: «فيما سقَتِ السماءُ: العُشْرُ، وفيما سُقِيَ بالنَّضْحِ: فِصْفُ العُشْرِ؛ إذا بلَغَ خمسة أوسُقٍ»، فيقول أصحاب أبي حنيفة: هذه الزيادةُ لم تثبُتْ في الحديث؛ فإن الجماعة الذين روَوْا هذا الحديث كلُّهم لم يذكروها، فأوجَبَ ذلك رِيبةً في راويها)، ما المسألة الأصولية المؤثّرة في الخلاف المذكور؟

[٨٠٣] حديث: «اللهم رَبَّ هذه الدعوةِ التامة، والصلاة القائمة، آتِ محمدًا الوسيلةَ والفضيلة، وابعَثْهُ مقامًا محمودًا الذي وعدتَهُ»، زاد بعضهم فيه: "إنك لا تخلف الميعادَ"، ما المسألة الأصولية المؤثِّرة في قَبول الزيادة؟

[١٠٤] (عن مَعمَر بن راشد، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: (خرَجْتُ مع رسول الله في زمَنَ الحُدَيبيّةِ، فأحرَمَ أصحابي ولم أحرِمْ، فرأَيْتُ حمارًا، فحمَلْتُ عليه، فاصطدتُهُ، فذكرْتُ شأنهُ لرسول الله في أحرِمْ، فرأَيْتُ حمارًا، فحمَلْتُ عليه، فاصطدتُهُ لك، فأمر النبي في أصحابه فأكلوا، ولم يأكُلْ منه حين أخبرتُهُ أني اصطدتُهُ له)، قال ابن خُزيمةَ: (هذه الزيادة: (إنما اصطدتُهُ لك)، وقوله: (ولم يأكُلْ منه حين أخبرتُهُ أني اصطدتُهُ لك)، لا أعلم أحدًا ذكرَهُ في خبر أبي قتادة غير مَعمَرٍ في هذا الإسناد)، ما المسألة الأصولية المؤثّرة في قبول هذه الزيادة؟

[۸۰۵] عن عائشة، قالت: رجَعَ رسولُ الله في ذات يوم من جِنازةٍ بالبقيع وأنا أجد صداعًا في رأسي، وأنا أقول: وارأساه، فقال: «بل أنا وارأساه»، ثم قال: «ما ضَرَّكِ لو متِّ قبلي، فكفَّنْتُكِ، ثم صلَّيْتُ عليكِ، ودفَنْتُكِ»، قالت: كأنِّي بك والله لو قد فعَلْتَ ذلك، رجَعْتَ إلى بيتي فعرَّسْتَ فيه ببعضِ نسائك، فتبسَّمَ رسولُ الله في ، ثم بُدِئ في وجَعِهِ الذي توفِّي فيه.

زاد بعضهم في هذا الحديث: «فغسَّلْتُكِ»، فهل يصحُّ الاستدلالُ بها على جواز تغسيل الرجُل لزوجتِه؟





نص جمع الجـوامع

لل وَلَوْ رَوَاهَا مَرَّةً وَتَرَكَ أُخْرَىٰ.. فَكَرَاوِيَيْنِ.

— **が** —

نص الكوكب الساطع

فِإِنْ يَكُ السَّاكِتُ عَنْهَا حَافِظًا تَعَارَضَا. كَأَنْ نَفَاهَا لَافِظًا.

—*იწდ*—



تشجـير المسألـــة حين

لوروى الزيادة مرةً، وتركَ أخرى ا فكـراويَيْن

—₩p—

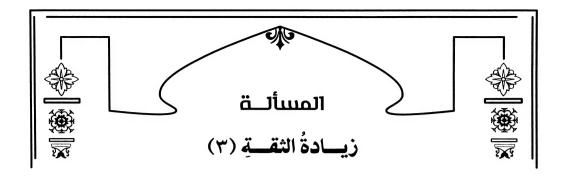
٤٧٠. لو روى الراوي زيادةً في الحديث مرةً، وتركها أخرى، فما الحُكْمُ؟

—പ്ലാ —

التمارين والتطبيقات

[٨٠٦] حديث مؤمَّلِ بن إسماعيل، عن سفيان، عن عاصم بن كُلَيب، عن أبيه، عن أبيه، عن وائل بن حُجْرٍ، قال: صلَّيْتُ مع رسول الله و وضَعَ يدَهُ اليمنى على يدِهِ اليسرى (على صدره)، إلا أن مؤمَّلا رواه مرةً: (على صدره)، ومرةً: (عند صدره)، ومرةً بدون ذِكْرِ الزيادة، فما حُكْمُ هذه الزيادة -من حيث الأصلُ-؟ مع الاستشهادِ بكلام جمع الجوامع.





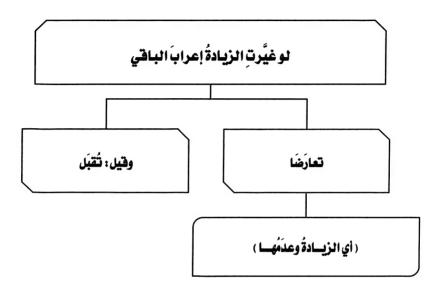
نص جمع الـجــوامع ــــــــحين

للهِ وَلَوْ غَيَّرَتْ إِعْرَابَ البَاقِي.. تَعَارَضَا؛ خِلافًا لِلْبَصْرِيِّ.

نص الكوكب الساطع

وَإِنْ تَكُنْ مِنْ وَاحِدٍ: كَمَا مَضَى. أَوْ غَيَّرَتْ إِعْرَابَهُ تَعَارَضَا.

تشجـير المسألــة



-- Clip---

الأسئلــة النظريــة

٤٧١. ما الحُكْمُ إن غيّرتِ الزيادةُ في الحديث إعرابَ الباقي؟





[٨٠٧] رُوِيَ في الحديث: «فرَضَ رسولُ الله ﴿ زَكَاةَ الفطر صاعًا من تمرٍ، أو بُرِّ، أو شَعِيرٍ»، ورُوِي: «نِصْفَ صاعٍ»، بزيادة كلمة (نصف)، فهل تُقبَل هذه الزيادةُ؟

[٨٠٨] لو فرَضْنا أن ثقتَيْنِ روى أحدُهما: (في أربعينَ شاةً: شاةٌ)، وروى الآخَرُ: (نصفُ شاةٍ)، فما الحُكْمُ في هذه الزيادة؟





نص جمع الـجــوامع ـــــــحين

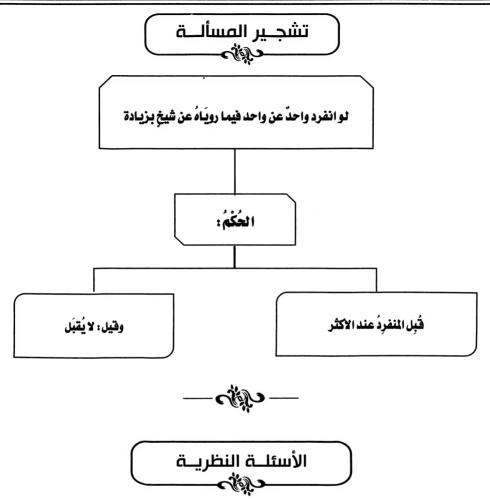
وَلَوِ انْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ.. قُبِلَ عِنْدَ الأَكْثَرِ.

نص الكوكب الساطع

أَوْ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ قَدِ انْفَرَدْ يُقْبَلْ. وَفِي الثَّلَاثِ خُلْفٌ لَا يُرَدْ.

----(∰)---





٤٧٢. لو انفرَدَ واحدٌ عن واحدٍ فيما روياهُ عن شيخٍ بزيادة، هل يُقبَل المنفرِدُ فيها أو لا؟



[١٠٩] موسى بنُ أعينَ وعبدُ الله بن وهب رويا عن عمرو، عن الزُّهْري، عن أنس، عن النبيِّ فَيَنَ: وأحدُكم صائمٌ – أنس، عن النبيِّ فَيَنَ: وأحدُكم صائمٌ – فابدَوُوا به قبل أن تصلُّوا»، ما الموقفُ من هذه الزيادةِ؟ مع ربطِ جوابك بالمسألة المناسبة في جمع الجوامع.





نص جمع الجــوامع

لل وَلَوْ أَسْنَدَ وَأَرْسَلُوا، أَوْ وَقَفَ وَرَفَعُوا.. فَكَالزِّيَادَةِ.

— 《説)—

نص الكوكب الساطع

وَكَالْمَزِيدِ: أَرْسَلُوا وَأَسْنَدَا، أَوْ وَقَفُوا وَهُوَ إِلَىٰ الرَّفْعِ غَدَا.

—*იწე*ა—

تشجير المسألة ما ياخذ حُكْمَ الزيادة: ما ياخذ حُكْمَ الزيادة: إن اسنَدَ وارسَلوا او رفَعَ ووقَفوا

الأسئلــة النظريــة ــــــحين

٤٧٣. لو أسنَدَ أحدُ الرواةِ الخبَرَ إلىٰ النبي ﴿ وَأَرْسَلَهُ الباقون، فما الحُكْمُ؟ ٤٧٤. لو رفَعَ أحدُ الرواةِ الخبَرَ إلىٰ النبي ﴿ وَأُوقَفَهُ الباقون، فما الحُكْمُ؟ — ﴿ اللهِ صَلَىٰ ﴾

التمارين والتطبيقات

[٨١٠] في بحث (الشاذ والمنكر وزيادة الثقة) للمحمديّ: (أخرَجَ مالكٌ (١٠٦٤) عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ أنه قال: قال رسول الله الله عبد الرحمن بن عوف: «كيف صنَعْتَ يا أبا محمدٍ في استلام الرُّكْنِ؟»، فقال عبد الرحمن: استلَمْتُ وترَكْتُ، فقال له رسول الله الله الله الله الله عبد الرحمن على هشام بن عروة، رواه عنه: مالكٌ، ومَعمَر، وابن عُينة، وجعفر بن عون؛ جميعًا

روَوْهُ عن هشام مرسلًا، ورواه زُهير بن معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف، عن النبي هذه متصلًا، أخرجه البزَّارُ وقال: "وهذا الحديث لا نَعلَمُهُ رُوِيَ عن عبد الرحمن بن عوف إلا مِن هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد رواه جماعةٌ فلم يقولوا: عن عبد الرحمن بن عوف")، ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[۸۱۱] في المرجع السابق: (أخرج مالكٌ في (۲۱۱)، فقال: عن جعفر بن محمد، عن أبيه: "أن رسولَ الله في قضى باليمينِ مع الشاهد"، قلت: دارَ الحديثُ على جعفر بن محمد الصادق؛ رُوِيَ عنه مرةً مرسَلًا، ومرةً متصلًا، رواه عنه: سفيان الثَّوْري، وإسماعيل بن جعفر، ورواه عنه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقَفي -وهو ثقة - فوصَله)، هل نرجِّحُ الوصل أم الإرسال؟ مع ربطِ كلامك بالمسألة الأصولية.

[۸۱۲] حديث عليً: «يُنضَحُ مِن بولِ الغلام، ويُغسَلُ بولُ الجاريةِ»، قال الإمام التَّرمذي: (رفَعَ هشام الدَّسْتُوائيُّ هذا الحديث عن قتادة، وأوقَفَهُ سعيدُ بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، ولم يَرفَعْهُ)، وقال الحافظ ابن حجَرٍ: (إسناده صحيح، إلا أنه اختُلِف في رَفْعِهِ ووَقْفِه، وفي وَصْلِهِ وإرساله، وقد رجَّح البخاريُّ صحتَه، وكذا الدارَقُطْنيُّ)، والرواية المرفوعة: رواها مُعاذُ بن هشام، قال: حدَّثني أبي، عن قتادة، عن أبي حربِ بن أبي الأسود، عن أبيه، عن عليِّ بن أبي طالب، مرفوعًا)(۱)، ما المرجَّحُ مِن الروايتيْنِ؟ مع ربطِ جوابك بالمسألة الأصولية المناسبة.



⁽١) ماهر الفحل.



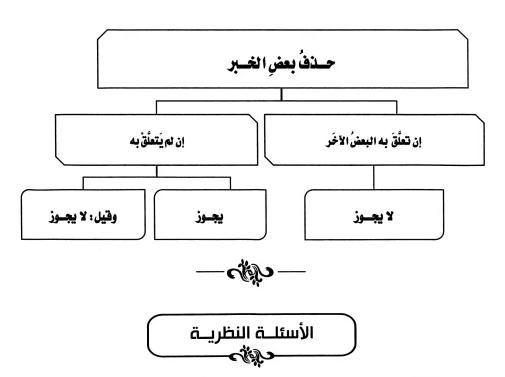
لل وَحَذْفُ بَعْضِ الخَبَرِ جَائِزٌ عِنْدَ الأَكْثَرِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ.

نص الكوكب الساطع

وَجَائِزٌ حَذْفُكَ بَعْضَ الخَبَرِ، إِنْ لَمْ يُخِلَّ البَاقِي عِنْدَ الأَكْشَرِ. — حيائِدُ حَذْفُكَ بَعْضَ الخَبَرِ،



تشجـير المسألـــة



٤٧٥. ما حُكْمُ حذفِ الراوي لبعض الخبَر؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألة، مع بيان ما رجَّحه المصنِّفُ على الله المصنِّفُ على الله المصنِّفُ على الله المصنِّف على الله المصنِّف المسلِّف المس



[٨١٣] بيِّنْ ما يجوز فيه الحذف مما لا يجوز فيما يلي:

- ١. حديثُ جابرٍ ﷺ، الطويلُ في حجِّ النبي ﷺ.
 - «لا تباع الثمرةُ حتى تزهوَ».
 - ٣. «لا يباع البُرُّ بالبُرِّ إلا سواءً بسواءٍ».
- ٤. حديث الصحيحَيْنِ: «أنه على عن بيع الثمرة حتى تُزهِيَ».
- ٥. حديث مسلم: «لا تَبِيعوا الذهب بالذهب، ولا الوَرِق بالوَرِق إلا وزنًا بوزنٍ، مِثْلًا بمِثْل، سواءً بسواءً».
- ٦. حديث أبي داود وغيره: أنه و الله قال في البحر: «هو الطّهورُ ماؤُه، الحِلُ مَيْتتُه».





لله وَإِذَا حَمَلَ الصَّحَابِيُّ -قِيلَ: أَوِ التَّابِعِيُّ - مَرْوِيَّهُ عَلَىٰ أَحَدِ مَحْمَلَيْهِ المُتَنَافِيَيْنِ.. فَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ، وَتَوَقَّفَ أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَاذِيُّ، وَإِنْ لَمْ يَتَنَافَيَا فَكَالمُشْتَرَكِ فِي حَمْلِهِ عَلَىٰ مَعْنَيَيْهِ.

—-(続) —

نص الكوكب الساطع

ثُمَّ الصَّحَابِيُّ إِذَا مَا حَمَلَا -قِيلَ: أَوِ التَّابِعُ - مَرْوِيًّا عَلَىٰ - أَو التَّابِعُ - مَرْوِيًّا عَلَىٰ - أَحَدِ مَحْمَلَيْ وِي التَّنَافِي: نَتْبَعُ هُ فِي وَلَى خِلَوْ. أَوْ لا تَنَافِيْ: فَهُ وَ كَالمُشْتَرَكِ فِي حَمْلِ وَلمَعْنَيْ وَ فَاسْلُكِ.









الأسئلــة النظريــة ــــــحهه

٤٧٦. إذا حمَلَ الصحابيُّ أو التابعي مَرْويَّهُ علىٰ أحدِ مَحمَلَيْهِ المتنافيَيْنِ، فهل يُحمَل عليه؟ اذكر الخلاف في المسألة، مع بيان ما رجَّحه المصنَّفُ على المسألة،

٤٧٧. إذا حمَلَ الصحابيُّ أو التابعي مَرْويَّهُ علىٰ أحدِ مَحمَلَيْهِ غيرِ المتنافيَيْنِ، فهل يُحمَل عليه؟ وما مثاله؟



تأتي مع المسألة اللاحقة.



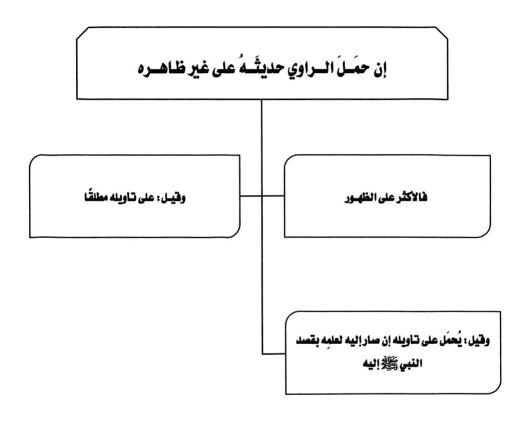


لل فَإِنْ حَمَلَهُ عَلَىٰ غَيْرِ ظَاهِرِهِ.. فَالأَكْثَرُ عَلَىٰ الظُّهُورِ، وَقِيلَ: عَلَىٰ تَأْوِيلِهِ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: إِنْ صَارَ إِلَيْهِ لِعِلْمِهِ بِقَصْدِ النَّبِيِّ إِلَيْهِ.

—*იწ*ე∙—

نص الكوكب الساطع

وَحَمْلُهُ عَلَىٰ خِلَافِ الظَّاهِرِ: يَتْبَعُهُ قَوْمٌ مِنَ الأَكَابِرِ، وَحَمْلُهُ عَلَىٰ خِلَافِ الظَّاهِرِ: لِعِلْمِهِ بِقَصْدِ هَادِينَا إِلَيْهُ وَالحَقُّ: لَا، وَقِيلَ: إِنْ يَحْمِلْ عَلَيْهُ لِعِلْمِهِ بِقَصْدِ هَادِينَا إِلَيْهُ — وَالحَقُّ: لَا، وَقِيلَ: إِنْ يَحْمِلْ عَلَيْهُ — فَيْهُ —





٤٧٨. ما الحُكْمُ فيما إذا حمَلَ الصحابيُّ مَرْويَّهُ على غير ظاهره؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألة، مع بيان ما رجَّحه المصنِّفُ على المسألة،

٤٧٩. هل يجوز تركُ شيء من الظواهر بقول الراوي؟ وما الذي رجَّحه المصنِّفُ هِ في هذه المسألة؟

__*U*

[٨١٤] بيِّنْ متىٰ يَتعيَّنُ الأخذُ بتفسير الراوي فيما يأتي:

- ١. إذا حمَلَ اللفظَ على المعنى المجازيِّ دون الحقيقي.
 - ٢. إذا حمَلَ الأمرَ على النَّدْبِ دون الوجوب.
 - ٣. حملُ الراوي القَرْءَ على الأطهار.





للهِ لا يُقْبَلُ مَجْنُونٌ وَكَافِرٌ، وَكَذَا صَبِيٌّ فِي الأَصَحِّ، فَإِنْ تَحَمَّلَ فَبَلَغَ فَأَدَّىٰ.. قُبِلَ عِنْدَ الجُمْهُورِ.

—*Վ*ტე—

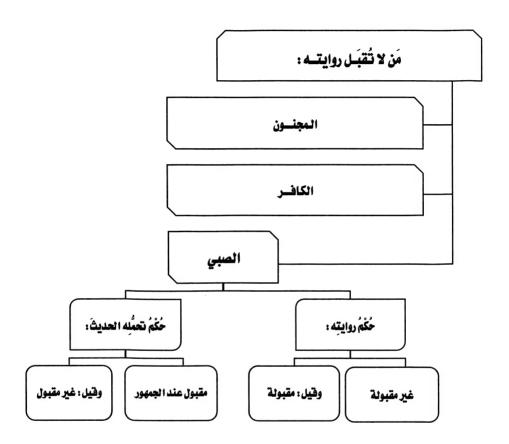
نص الكوكب الساطع

لَا يُقْبَلُ الكَافِرُ، وَالمَجْنُونُ. وَلاَ مُمَيِّنِزُ لَهُ تَدْيِينُ - فَلاَ مُمَيِّنِزُ لَهُ تَدْيِينُ - فِي النَّقْصِ نَقْبَلْهُ إِذَا مَا كَمَلَا. فِي النَّقْصِ نَقْبَلْهُ إِذَا مَا كَمَلَا.

—ഡ്ഡ് —



تشجـير المسألـــة







- ٤٨٠. ما حُكْمُ رواية:
 - ١. المجنون،
 - ۲. الكافر،
 - ٣. الصبى؟

—₩—

[٨١٥] حديث جُبَيرِ بن مُطعِم هُهُ، قال: (سَمِعتُ النبيَّ هُ يَقرأُ في المغرب بالطُّورِ، وذلك أوَّلَ ما وقَرَ الإيمانُ في قلبي)، يُمثَّلُ به على مسألةٍ من مسائل شروطِ الراوي، فما هي؟

[٨١٦] عن محمودِ بن الرَّبِيعِ، قال: (عقَلْتُ من النبيِّ هَا مَجَّها في وجهي وأنا ابنُ خَمْسِ سنينَ مِن دَلْوٍ))، ما المسألةُ الأصولية التي ترتبط بهذا الحديث؟





لل وَيُقْبَلُ مُبْتَدِعٌ يُحَرِّمُ الكَذِبَ، وَثَالِثُهَا قَالَ مَالِكٌ: إِلَّا الدَّاعِيةَ،

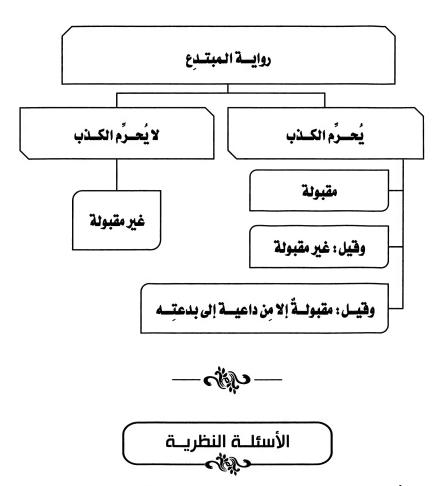


نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ لَهُ يُقْبَ لُ ذُو ابْتِ دَاعِ يُحَرِّمُ الكِ ذُبَ وَغَيْرُ دَاعِ. — دِهِ — —



تشجـير المسألــة



٤٨١. هل تُقبَل روايةُ المبتدِعِ أو لا؟ اذكرِ الخلافَ في المسألة، مع بيان ما رجَّحه المصنِّفُ على فيها.

[٨١٧] في مِفتاح الوصول: (يحتَبُّ أصحابُنا على سقوط قراءة الفاتحة وغيرها عن المأموم، بما رُوِي: أن رسولَ الله على قال: «مَن كان خَلْفَ الإمام، فقراءة الإمام له قراءةٌ»، فيقول أصحاب الشافعي: هذا الحديث يرويه جابرٌ الجُعْفيُّ، وكان يقول بالرَّجْعة؛ فلا يُحتَبُّ بحديثه)، ما المسألة الأصولية التي قد تؤثّرُ هنا؟

[٨١٨] احتَجَّ بعضُ الفقهاء على عدم صحة إمامة الجالس بما رواه جابرٌ الجُعْفيُ، عن الشَّعْبي، قال: قال رسول الله عن «لا يؤمِنُ أحدٌ بعدي جالسًا»، وأجيب بأن هذا الحديث رواه جابرٌ الجُعْفيُ، وهو متروكٌ؛ لأن له آراءً مذمومة، وأنه كان يؤمن بالرَّجْعة، ما المسألة الأصولية في قبول روايته؟

[۸۱۹] قال الدارَقُطْنيُ: "حدَّثنا أبو بكرِ النَّيْسابوريُّ، ثنا حمَّاد بن الحسَن بن عَنْبسة، ثنا أبو داود، ثنا سليمان بن مُعاذٍ الضَّبِّيُ، عن سِماك بن حربٍ، عن عكرمة، قال: قالت عائشةُ: دخلَ عليَّ النبيُّ فقال: «عندكِ شيءٌ ؟»، قلتُ: نَعم، قال: «إذًا أَطعَمَ وإن كنتُ قد فرَضْتُ الصومَ»"، فيه سليمان بن مُعاذٍ، قال عنه ابن حِبَّان: كان رافضيًّا غاليًا، وكان يَقلِبُ الأخبارَ. وقال الإمام أحمدُ بن حنبل أيضًا: لا أرئ به بأسًا، لكنه كان يُفرِطُ في التشيُّع. هل هذا يوجب رَدَّ خبره؟ مع ربطِ ذلك بالمسألة الأصولية المناسبة.





لل وَمَنْ لَيْسَ فَقِيهًا؛ خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ فِيمَا يُخَالِفُ القِيَاسَ.

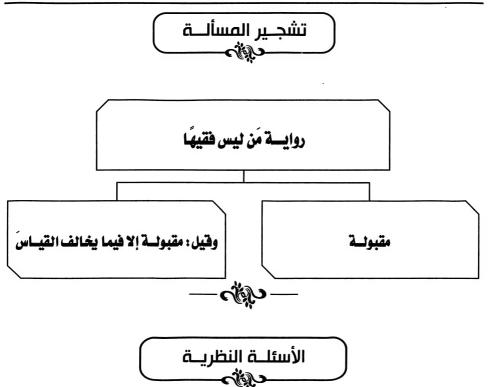


نص الكوكب الساطع

وَمَنْ عَدَا الفَقِيهَ، قَالَ الحَنَفِي: إِلَّا بِمَا يُخَالِفُ القَيْسَ الوَفِي.







٤٨٢. ما حُكْمُ قَبولِ رواية غير الفقيه؟ اذكرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عِينَ.

التمارين والتطبيقات درين والتطبيقات

[٨٢٠] عن أبي هُرَيرة هُ ان رسولَ الله قال: «لا تُصَرُّوا الغَنَم، ومَن ابتاعها فهو بخير النظرَيْنِ بعد أن يحتلِبَها؛ إن رَضِيَها أمسَكَها، وإن سَخِطَها رَدَّها وصاعًا مِن تَمْرٍ»، قال بعضُ الناس: لا يُعمَلُ بهذا الحديث؛ لأنه مِن رواية صحابيِّ ليس بفقيهٍ، لماذا؟ وعلى قولِ مَن بُني هذا؟



[٨٢١] حرِّرْ كلامَ الحنَفيَّة في كونِ أبي هُرَيرةَ ﷺ ليس بفقيهٍ، ورَدِّهم لرواية غيرِ الفقيه المخالِفة للقياس، وهل صَحَّ ذلك عن أبي حنيفة أو صاحبَيْهِ؟ وهل تجد للمسألة المذكورة مثالًا غيرَ حديثِ المُصرَّاة؟

[١٢٨] في كلام بعض الشافعية: (ثم إن المخالِفَ قَبِلَ حَبَرَ أبي هُرَيرة في مواضع، مِن جملتِها في النهي عن الجمع بين المرأة وعمَّتِها، وبين المرأة وخالتها، ولم يُرْوَ هذا الحديثُ من طريق صحيحة غير طريق أبي هُرَيرة، وقد رُوي من جهة غيره بطريق ضعيفة، فقبِلوا خبَرَهُ في ذلك وهو مخالِفٌ لعموم الكتاب؛ قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَ لَكُمُ مَّا وَرَآءَ ذَلِكُمْ *، فأيُهما أعظَمُ ؛ مخالَفتُهُ للقياس لعموم الكتاب أو مخالَفتُهُ لقواعدَ متنازَع في عمومها، ومخالَفتُهُ للقياس المتأخِّر عن الكتاب بمراتب؟)، ما المسألة الأصولية التي ترتبط بهذا النقاش؟





نص جمع الـجــوامع ــــــــدين

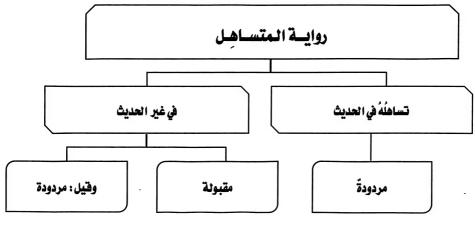
للهِ وَالمُتَسَاهِلُ فِي غَيْرِ الحَدِيثِ، وَقِيلَ: يُرَدُّ مُطْلَقًا.

نص الكوكب الساطع —(ફ્રીંગ્રે

وَالمُتَسَاهِلُونَ فِي غَيْرِ الخَبَرْ. وَمُكْثِرُ خُلْطَةُ أَهْلِ فِنَدُ-



تشجـير المسألــة





الأسئلـة النظريــة

٤٨٣. رواية المتساهِلِ هل تُقبَل أو لا؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألة، مع بيان ما رجَّحه المصنِّفُ على اللهِ اللهُ الل



التمارين والتطبيقات

تأتي.





للهِ وَالمُكْثِرُ وَإِنْ نَدَرَتْ مُخالَطَتُهُ لِلْمُحَدِّثِينَ إِذَا أَمْكَنَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ القَدْرِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ.

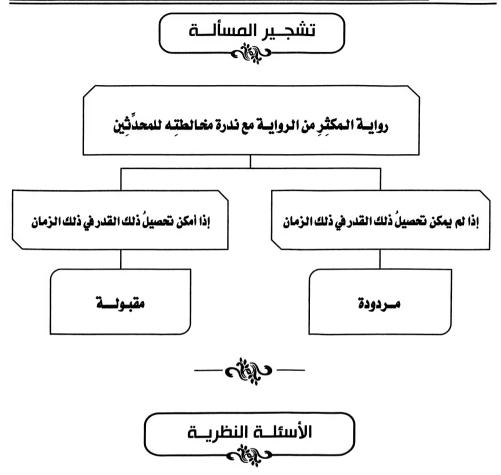
-clip-

نص الكوكب الساطع

وَالْمُتَسَاهِلُونَ فِي فَيْسِ الْخَبَرْ.
وَمُكْثِرٌ خُلْطَةُ أَهْلِهِ نَدْ وَلَا نَصْافِ الْفَالِهِ فَلَهُ أَهْلِهِ فَلَا فَقِفِ.
أَمْكَنَهُ تَحْصِيلُ ذَاكَ القَدْرِ فِي ذَاكَ الزَّمَانِ اقْبَلْ وَإِلَّا فَقِفِ.

— حَمْهُ —





٤٨٤. اشترَطَ المصنّفُ هِ لَقَبول رواية المكثِر إن ندَرتْ مخالَطتُهُ للمحدِّثِينَ شرطًا، فما هو؟



تأتي.



لله وَشَرْطُ الرَّاوِي العَدَالَةُ، وَهِيَ مَلَكَةٌ تَمْنَعُ عَنِ اقْتِرَافِ الكَبَائِرِ، وَصَغَائِرِ الخِسَّةِ؛ كَسَرِقَةِ لُقْمَةٍ، وَهَوَىٰ النَّفْسِ، وَالرَّذَائِلِ المُبَاحَةِ؛ كَالبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ.

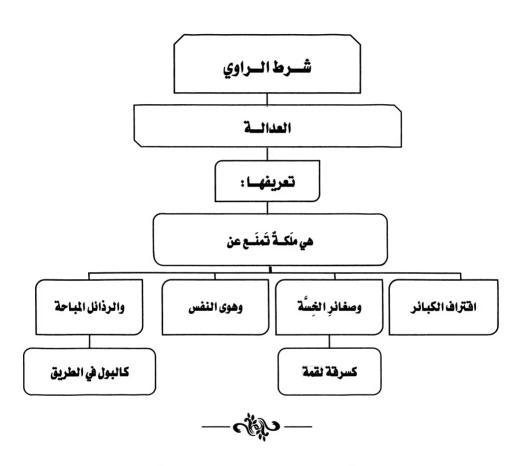
-- Ajjo---

نص الكوكب الساطع

وَشَـــرْطُهُ: عَدَالَـــةٌ تُــوَافِي: مَلَكَــةٌ تَمْنَــعْ عَــنِ اقْتِــرَافِ-كَبِيـــرٍ أَوْ صَـــغِيرَةٍ لِخِسَّــةِ أَوْ جَــائِزٍ يُخِــلُّ بِــالمُرُوءَةِ.

- اللهُوءَةِ.





٤٨٥. عرِّفِ "العدالةَ"، ثم اذكُرْ ضابطَها.

٤٨٦. هل يُشترط في الراوي أن يكون عَدْلًا؟

—₩»—

التمــارين والتطبيقــات

[٩٢٣] (مثل: ما إذا احتَجَّ أصحابُ أبي حنيفة على وجوب المضمضة والاستنشاق في الغُسْلِ مِن الجنابة، بما روي: أن رسولَ الله ق قال: «المضمضةُ والاستنشاق فريضتانِ في الغُسْلِ من الجنابة ثلاثًا»، فيقول أصحابُنا: هذا الحديثُ لم يُرْوَ إلا من طريقِ بركة بن محمد؛ كذلك قال الدارَقُطْنيُّ، قال: وكان يضَعُ الحديثُ)، إلى أيِّ مبحث يَرجِعُ رَدُّ الرواية المذكورة؟





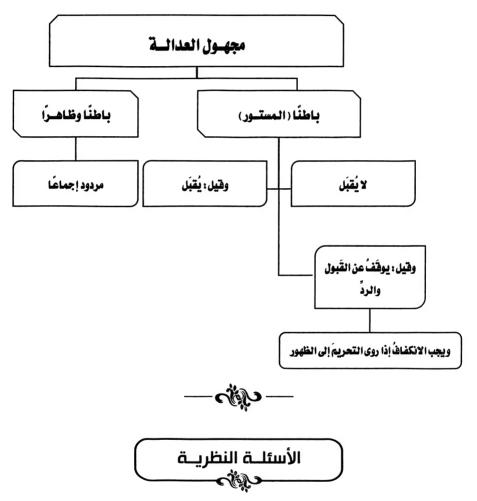
لله فَلا يُقْبَلُ المَجْهُولُ بَاطِنًا -وَهُوَ المَسْتُورُ- خِلافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ فُورَكَ وَسُلَيْمٍ، وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: يُوقَفُ، وَيَجِبُ الِانْكِفَافُ إِذَا رَوَىٰ التَّحْرِيمَ إِلَىٰ الظُّهُورِ.
لله أَمَّا المَجْهُولُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا.. فَمَرْدُودٌ إِجْمَاعًا.

نص الكوكب الساطع

فَرُدَّ - فِي المُرَجَّحِ - المَسْتُورُ، قُلْتُ: قَبُولُهُ هُو المَشْهُورُ، وَقِي المُحْظُورِ. وَقِي الحَدِيثَ فِي المَحْظُورِ. وَقِيلَ : وَكِيثُ رَوَى الحَدِيثَ فِي المَحْظُورِ. وَقِيلَ : وَبَاطِنٍ، وَقَدْ حُكِيْ القَبُولُ.



تشجـير المسألــة



٤٨٧. ما حُكْمُ روايةِ المستور؟ اذكرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ هِي.

٤٨٨. ما حُكْمُ روايةِ المجهول ظاهرًا وباطنًا؟





التمـارين والتطبيقــات

[١٦٢٤] (إذا احتَجَّ أصحابُنا في أحد قولَيِ المدوَّنة على جواز استقبال القِبْلة، لساترٍ مِن غير ضرورة، بما روى خالدُ بن أبي الصَّلْت بإسناده عن عائشة؛ أنها قالت: ذُكِرَ لرسول الله على أن قومًا يَكرَهون استقبالَ القِبْلة بفُروجهم، فقال: «استقبِلوا بمَقعَدي القِبْلة»، وهو خاصٌّ بالبنيان. فيقول مَن خالَفَ مِن أصحابنا وغيرِهم: خالدُ بن أبي الصَّلْت قال فيه أبو ثَوْرٍ: إنه مجهول)، ما المسألة الأصولية المؤثّرة في الخلاف هنا؟





لله وَكَذَا مَجْهُولُ العَيْنِ، فَإِنْ وَصَفَهُ نَحْوُ الشَّافِعِيِّ بِالثَّقَةِ.. فَالوَجْهُ قَبُولُهُ، وَعَلَيْهِ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ؛ خِلَافًا لِلصَّيْرَفِيِّ وَالخَطِيبِ.

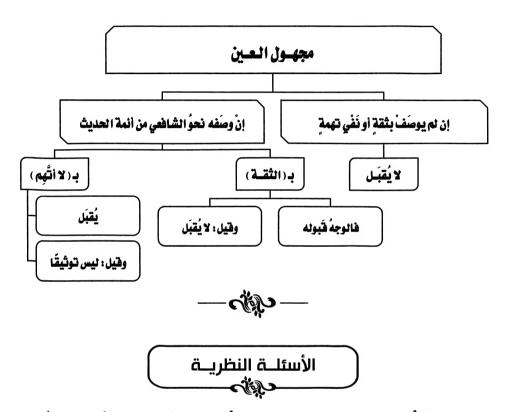
ك وَإِنْ قَالَ: (لَا أَتَّهِمُ).. فَكَذَلِكَ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: لَيْسَ تَوْثِيقًا.

نص الكوكب الساطع

وَهَكَذَا مَجْهُ ولُ عَيْنِ: مَا رَوَى عَنْهُ سِوَىٰ فَرْدٍ وَجَرْحًا مَا حَوَىٰ. وَهَكَذَا مَجْهُ ولُ عَيْنِ تَوْرَقَهُ، وَالوَّصْفُ مِنْ كَالشَّافِعِيِّ بِ «الثِّقَهُ» عِنْدَ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ تَوْرَقَهُ، وَالوَّصْفُ مِنْ كَالشَّافِعِيِّ بِ «الثِّقَهُ» وَالذَّهَبِيُّ: لَيْسَ تَوْرُيقًا نُسَمْ.



تشجـير المسألــة



٤٨٩. ما حُكْمُ روايةِ مجهول العين؟ اذكر الأقوالَ في المسألة تفصيلًا مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عِينَ.



تأتي.



﴿ وَيُقْبَلُ مَنْ أَقْدَمَ جَاهِلًا عَلَىٰ مُفَسِّقٍ مَظْنُونٍ أَوْ مَقْطُوعٍ فِي الأَصَحِّ.



نص الكوكب الساطع

قَبُولُ مَنْ أَقْدَمَ جَاهِلًا عَلَى مُفَسِّقٍ ظَنَّا وَقَطْعًا ذُو اعْتِلًا.









الأسئلــة النظريــة

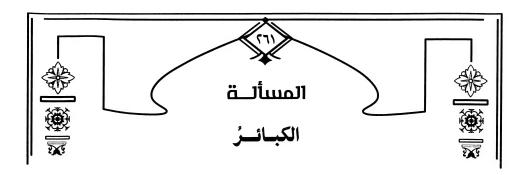
٤٩٠. مَن أَقدَمَ على مفسِّقٍ، هل تُقبَل روايتُه؟ فصِّلْ إجابتك.





تأتي.





لله وَقَدِ اضْطُرِبَ فِي الكَبِيرَةِ، فَقِيلَ: مَا تُوعًدَ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ، وَقِيلَ: مَا فِيهِ حَدٌّ، وَقَالَ الأَسْتَاذُ وَالشَّيْخُ وَقِيلَ: مَا نَصَّ الكِتَابُ عَلَىٰ تَحْرِيمِهِ أَوْ وَجَبَ فِي جِنْسِهِ حَدٌّ، وَقَالَ الأَسْتَاذُ وَالشَّيْخُ الإِمَامُ: كُلُّ ذَنْبٍ، وَنَفَيَا الصَّغَائِرَ، وَالمُخْتَارُ -وِفَاقًا لِإِمَامِ الحَرَمَيْنِ-: كُلُّ جَرِيمَةٍ تُؤْذِنُ بِقِلَّةِ اكْتِرَاثِ مُرْتَكِيهَا بِالدِّينِ، وَرِقَّةِ الدِّيَانَةِ.

لل كَالقَنْلِ، وَالنَّمِيمَةِ، وَاللَّوَاطِ، وَشُرْبِ الحَمْرِ وَمُطْلَقِ المُسْكِرِ، وَالسَّرِقَةِ، وَالغَصْبِ، وَالقَذْفِ، وَالنَّمِيمَةِ، وَشَهَادَةِ الرُّورِ، وَاليَمِينِ الفَاجِرَةِ، وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ، وَالعُقُوقِ، وَالفَرْارِ، وَمَالِ اليَيْيمِ، وَخِيَانَةِ الكَيْلِ وَالوَزْنِ، وَتَقْدِيمِ الصَّلاةِ وَتَأْخِيرِهَا، وَالكَذِبِ عَلَىٰ وَالفِرَارِ، وَمَالِ اليَيْيمِ، وَخِيَانَةِ الكَيْلِ وَالوَزْنِ، وَتَقْدِيمِ الصَّلاةِ وَتَأْخِيرِهَا، وَالكَذِبِ عَلَىٰ وَالفِرَارِ، وَمَالِ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ وَالوَرْنِ، وَتَقْدِيمِ الصَّحَابَةِ، وَكِثْمَانِ الشَّهَادَةِ، وَالرِّشُوةِ، وَالمُّسُولِ اللهِ عَلَيْ وَالمَعْتِةِ، وَمَنْعِ الزَّكَاةِ، وَيَأْسِ الرَّحْمَةِ، وَأَمْنِ المَحْرِ، وَالظَّهَادِ، وَالدِّيَاثَةِ، وَالمَّيْتَةِ، وَالمَّيْتَةِ، وَالمُعْلُولِ، وَالمُحَارَبَةِ، وَالسِّحْرِ، وَالطَّهَانِ، وَالمُعْرَةِ وَالمَعْبَرِةِ وَالمَيْتَةِ، وَفِطْرِ رَمَضَانَ، وَالغُلُولِ، وَالمُحَارَبَةِ، وَالسِّحْرِ، وَالرِّبَا، وَإِدْمَانِ الصَّعِيمِ وَالمَعْبَرِ، وَالمَيْتَةِ، وَفِطْرِ رَمَضَانَ، وَالغُلُولِ، وَالمُحَارَبَةِ، وَالسِّحْرِ، وَالرِّبَا، وَإِدْمَانِ الصَّعْبَرَةِ.



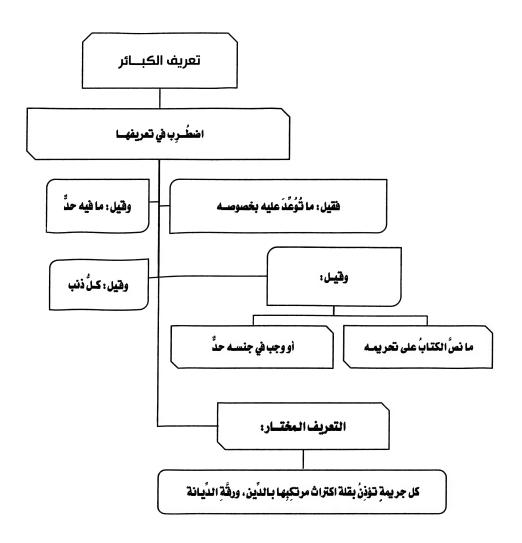
نص الكوكب الساطع ـــــــدېن،

فَقِيلَ: ذُو تَوَعُدٍ، وَقِيلَ: حَدْ، كِتَابُنَا بِنَصِّهِ قَدْ حَرَّمَا، وَقِيلَ: كُلُّ وَالصِّغَارُ نُفِيَتْ، جَريمَـةٌ تُؤْذِنُنَا بِغَيْـرِ مَـيْنْ-باللِّين وَالرِّقَّةِ فِي تَقْواهُ. وَمُطْلَقِ المُسْكِرِ ثُمَّ السِّحْرِ وَيَانُس رَحْمَةٍ وَأَمْنِ المَكْرِ بِالزُّورِ وَالرِّشْوةِ وَالقِيَادَةِ خِيَانَةٍ فِي الكَيْل وَالوَزْنِ ظِهَارْ فَاجِرَةٍ، عَلَى نَبيِّنَا يَمِينْ سِعَايَةٍ عَتِّ وَقَطْعِ الرَّحِمِ تَأْخِيرِهَا وَمَالِ أَيْتَام رَوَوْا وَالغَلِّ أَوْ صَعِيرَةٍ قَدْ وَاظَبَا

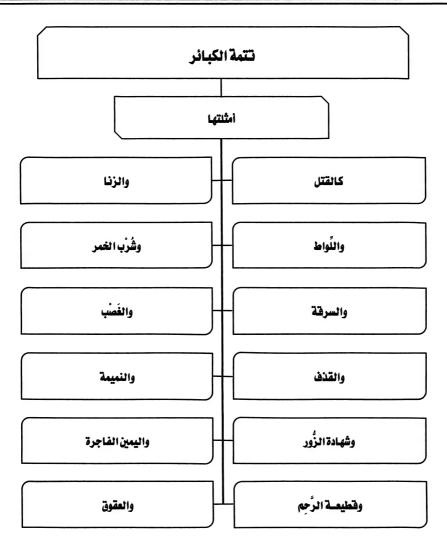
وَفِي الكَبِيرَةِ اصْطِرَابٌ إِذْ تُحَدْ: وَقِيلَ: مَا فِي جِنْسِهِ حَدٌّ وَمَا وَقِيلَ: لَا حَدَّ لَهَا بَلْ أُخْفِيَتْ، وَالمُرْ تَضَىٰ قَوْلُ إِمَام الحَرَمَيْنْ: بقِلَّةِ اكْتِراثِ مَنْ أَتَاهُ كَالقَتْ ل وَالزِّنَا وَشُرْبِ الخَمْرِ وَالقَــذْفِ وَاللِّـوَاطِ ثُــمَّ الفِطْـرِ وَالغَصْبِ وَالسِّرْقَةِ وَالشَّهَادَةِ مَنْع زَكَاةٍ وَدِيَاثَةٍ فِ مِارُارْ نَمِيمَةٍ كَتُم شَهَادَةٍ يَمِينُ وَسَبِّ صَحْبِهِ وَضَرْبِ المُسْلِم حِرَابَــةٍ تَقْدِيمِــهِ الصَّــلَاةَ أَوْ وَأَكْسِل خِنْزِيسٍ وَمَيْستٍ وَالرِّبَا



تشجــير المسألـــة













٤٩١. ما حدُّ الكبيرة؟

٤٩٢. اذكُرْ بعضَ أمثلة الكبائر مما ذكرَ المصنّف على.



[٨٢٥] ميِّزِ الصغيرةَ من الكبيرة فيما يأتي:

- ١. النظرة للأجنبية.
 - ٢. الزَّنْية.
 - ٣. سبُّ المسلم.
 - ٤. السرقة.
 - ٥. سبُّ الصحابة.



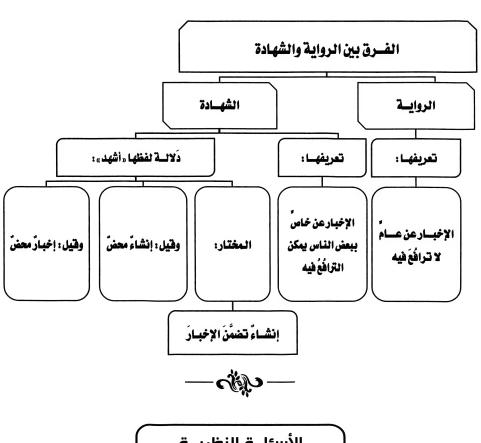


لل الإِخْبَارُ عَنْ عَامِّ لا تَرَافُعَ فِيهِ.. الرِّوايَةُ، وَخِلافُهُ.. الشَّهَادَةُ، وَ(أَشْهَدُ) إِنْشَاءٌ تَضَمَّنَ الإِخْبَارَ، لا مَحْضُ إِخْبَارِ أَوْ إِنْشَاءٍ عَلَىٰ المُخْتَارِ.

نص الكوكب الساطع

رِوَايَةٌ: إِخْبَارُهُ عَنْ عَامِ بِلاَ تَرَافُعٍ إِلَى الحُكَّامِ، وَايَةٌ: إِخْبَارُهُ عَنْ عَامِ فِي صِيَخِ العُقُودِ إِنْشًا لاَ خَبَرْ. وَعَيْرُ لَهُ شَهَدُ»: إِنْشًا شِيبَ بِالإِخْبَارِ، لاَ مَحْضُ ذَا أَوْ ذَا عَلَىٰ المُخْتَارِ.





الأسئلـة النظريــة

٤٩٣. عرِّفْ كلًّا مِن:

- ١. الرواية.
- ٢. الشهادة.
- ٤٩٤. صِيَع الشُّهادة، هل هي إنشاءٌ أو إخبار؟



[٨٢٦] مسألةٌ ذُكِرتْ في جمع الجوامع قال عنها القرافيُّ: (ابتدأتُ بهذا الفَرْقِ بين هاتَيْنِ القاعدتَيْنِ؛ لأني أقمتُ أطلبه نحوَ ثمانِ سِنين فلم أظفَرْ به، وأسأل الفضلاءَ عن الفَرْقِ بينهما، وتحقيقِ ماهية كلِّ واحدة منهما؛ فإن كلَّ واحدة منهما خبَرُّ)، فما هي؟

[٨٢٧] ميِّز الرواية من الشهادة فيما يأتي:

- ١. الإخبار عن رؤية هلال رمضان.
- القِيافة في إثبات الأنساب بالشَّبه.
 - ٣. ترجمة الفتاوى والخطوط.
- ٤. تقويم السِّلَع وأُروش الجنايات والسَّرقات.
 - ٥. المخبر عن نجاسة الماء.
 - ٦. الإخبار عن دخول وقت الصلاة.





لل وَصِيَغُ العُقُودِ كَ (بِعْتُ).. إِنْشَاءٌ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

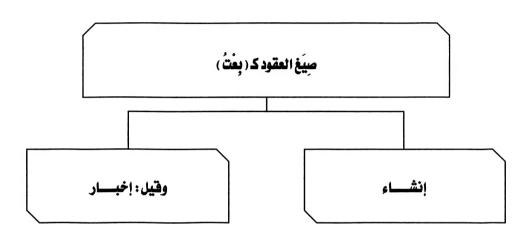
نص الكوكب الساطع

وَخَيْرُهُ شَهَادَةً. وَالمُعْتَبَرُ فِي صِيغ العُقُودِ إِنْشًا لَا خَبَرْ.

—(動)—



تشجـير المسألــة



—*ქ*ტე—

الأسئلــة النظريــة

٤٩٥. هل صِيَغُ العقود مِن قَبِيلِ الإنشاء أو الإخبار؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عِيْنَ.





[٨٢٨] بيِّنْ نوعَ الصِّيع التالية، هل هي إنشاءٌ أو إخبارٌ؟

- ١. لو قال للمطلَّقة والمنكوحة: إحداكما طالق.
 - لو قال لرجعيّة: "طلّقْتُكِ" ثانيًا.
 - ٣. قول الرجُل لامرأتِه: طُلِّقْتِ.
 - ٤. اشتريَّتُ.
 - ه. زوَّجْتُ.
 - ٦. تزوَّجْتُ.





لله وَقَالَ القَاضِي: يَثْبُتُ الجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بِوَاحِدٍ، وَقِيلَ: فِي الرِّوَايَةِ فَقَطْ، وَقِيلَ: لا فِيهِمَا.

—*₼*



وَالثَّالِثُ الأَقْوَىٰ: قَبُولُ الوَاحِدِ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لَا فِي الشَّاهِدِ.
— مَنْ اللهُ الل



تشجــير المسألـــة

هل يثبُتُ الجسرحُ والتعديسل بواحد؟ يثبُتُ في الروايسة والشهسادة وقيل: في الروايسة فقط وقيل: لا يثبُتُ فيهما -Ujp--

الأسئلــة النظريــة ــــــحين

٤٩٦. هل يُشترَطُ العدد في ثبوت الجرح والتعديل؟ وهل يُفرَّقُ بين الرواية والشَّهادة في ذلك؟ فصِّلْ إجابتك.

التصارين والتطبيقات

[٨٢٩] بيِّنِ الحُكْمَ في الرواة الآتي ذِكْرُهم:

- ١. غَزْوان بن جَرِير: لم يوثِّقْهُ إلا ابنُ حِبَّان.
- ٢. أحدُ شيوخ الطَّبَراني: لم يوثِّقهُ إلا الذهبيُّ في الميزان.
 - ٣. راو لم يوثَّقْهُ إلا العِجْليُّ وابنُ حِبَّان.
- ٤. عبد الرحمن بن حبيب بن أردك، وهو مختلَفٌ فيه، قال النَّسَائي:
 منكرُ الحديث، ووثَّقه غيرُه.
- ٥. خالد بن يَزيد بن أبي مالك: ضعَّفه أحمدُ وابن مَعِينٍ والنَّسَائي والدارَقُطْني، ولم يوثِّقهُ إلا أبو زُرْعةَ الدِّمَشقي.





للهِ وَقَالَ القَاضِي: يَكْفِي الإِطْلَاقُ فِيهِمَا، وَقِيلَ: يَذْكُرُ سَبَبَهُمَا، وَقِيلَ: سَبَبَ التَّعْدِيلِ فَقَطْ، وَعَكَسَ الشَّافِعِيُّ؛ وَهُوَ المُخْتَارُ فِي الشَّهَادَةِ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ.. فَالمُخْتَارُ: يَكْفِي الإطْلَاقُ إِذَا عُرِفَ مَذْهَبُ الجَارِحِ، وَقَوْلُ الإِمَامَيْنِ: يَكْفِي إِطْلَاقُهُمَا لِلْعَالِمِ.. هُوَ رَأْيُ القَاضِي؛ إِذْ لَا تَعْدِيلَ وَجَرْحَ إِلَّا مِنَ العَالِمِ.

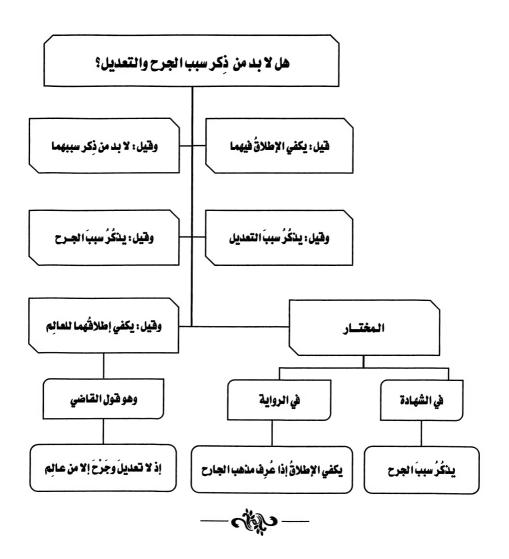
S

نص الكوكب الساطع

قَاضِ يهِمُ يَقْبَ لُ مُطْلَقَ يْنِ؛ يَكْفِي مِنَ العَالِمِ أَسْبَابَهُمَا»-يُقْبَلُ إِلَّا مِنْ إِمَام ذِي عَلَا، وَقِيلَ: فِي التَّعْدِيل لَا الجَرْح وَجَبْ، وَفِي سِواهَا أَوَّلُ إِذَا وَضَعِ-مُقَدَّمٌ إِنْ زَادَ أَوْ قَدَّلُ مَدَهُ

وَالجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ فِي البَابَيْنِ قَوْلُ الإِمَامَيْنِ: «وَإِطْلَاقُهُمَا وَافَقَــهُ ؟ فَالجَرْحُ وَالتَّعْــدِيلُ لَا وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِالسَّبَبْ، وَالعَكْسُ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ الأَصَحْ مَذْهَبُ جَارِح. وَذَا فِي المُعْتَمَدُ







الأسئلــة النظريــة ــــــحيث

٤٩٧. هل يُشترَط ذِكْرُ سببِ الجرح والتعديل أو يكفي فيهما الإطلاق؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ ﷺ.

التمارين والتطبيقات حيث

تأتي.





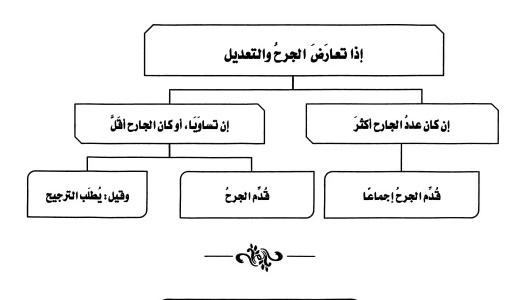
للهِ وَالجَرْحُ مُقَدَّمٌ إِنْ كَانَ عَدَدُ الجَارِحِ أَكْثَرَ مِنَ المُعَدِّلِ إِجْمَاعًا، وَكَذَا إِنْ تَسَاوَيَا، أَوْ كَانَ الجَارِحُ أَقَلَ، وَقَالَ ابْنُ شَعْبَانَ: يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ.

نص الكوكب الساطع

مَنْهَ بَهَ بَارِحٍ. وَذَا فِي المُعْتَمَدُ مُقَدَّمٌ إِنْ زَادَ أَوْ قَلَ عَدَدْ، وَقِيلَ عَلَمُ التَّرْجِيحُ. وَقِيلَ: فِي التَّسَاوِي يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ. وَقِيلَ: فِي التَّسَاوِي يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ. —



تشجـير المسألـــة



٤٩٨. إن تعارَضَ الجرحُ والتعديل في راوٍ، فأيُّهما يُقدَّم؟ اذكُرِ التفصيلَ في المسألة.



تأتي.





لله وَمِنَ التَّعْدِيلِ حُكْمُ مُشْتَرِطِ العَدَالَةِ بِالشَّهَادَةِ، وَكَذَا عَمَلُ العَالِمِ فِي الأَصَحِّ، وَرِوَايَةُ مَنْ لا يَرْوِي إِلَّا لِلْعَدْلِ.

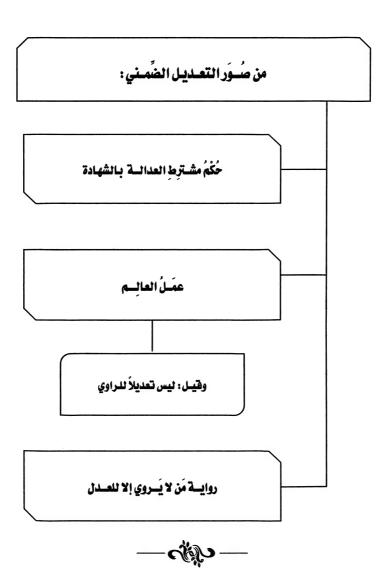
—ഡ്ഡ്—

نص الكوكب الساطع

وَالحُكْمُ مِنْ مُشْتَرِطِ العَدَالَةِ تَضَمَّنَ التَّعْدِيلَ بِالشَّهَادَةِ. وَالحُكْمُ مِنْ مُسَارَوَى إِلَّا لِعَدَلِ غَايَهُ وَعَمَلُ العَسَالِمِ. أَوْ رِوَايَهُ مَسَنْ مَسَارَوَى إِلَّا لِعَسَدْلٍ غَايَهُ وَعَمَسُلُ العَسَالِمِ. وَالحُكْمِ جَرْحًا وَالمُعَارِضَ احْتَمَلُ. وَمَا تَرْكُ العَمَلُ العَمَلُ وَالحُكْمِ جَرْحًا وَالمُعَارِضَ احْتَمَلُ.



تشجــير المسألـــة حرائ



الأسئلــة النظريــة ــــــدين

٥٠١. هل روايةُ مشترِطِ العدالة تُعَدُّ تعديلًا للراوي؟

—

تأتى.





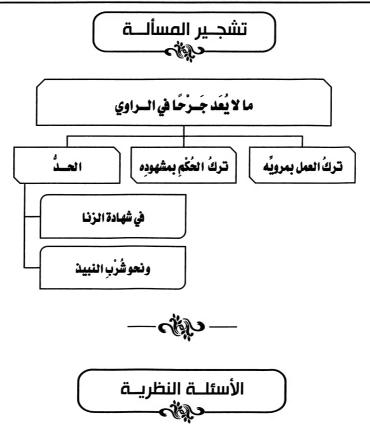
للهِ وَلَيْسَ مِنَ الْجَرْحِ تَرْكُ الْعَمَلِ بِمَرْوِيِّهِ، وَالْحُكْمِ بِمَشْهُودِهِ، وَلَا الْحَدُّ فِي شَهَادَةِ الزِّنَا وَنَحْوِ النَّبِيذِ،

— ペジャ—

نص الكوكب الساطع

وَفِيهِمَا خُلْفٌ. وَمَا تَرْكُ العَمَلْ وَالحُكْمِ جَرْحًا؛ فَالمُعَارِضَ احْتَمَلْ. وَالحُكْمِ جَرْحًا؛ فَالمُعَارِضَ احْتَمَلْ. وَلاَ النَّبِيلَةِ. وَالَّذِي رَوَى هُنَا وَلاَ النَّبِيلَةِ. وَالَّذِي رَوَى هُنَا وَلاَ النَّبِيلَةِ. وَالَّذِي رَوَى هُنَا وَلاَ النَّبِيلَةِ.

—*ირ*ს−



٥٠٢. إن ترَكَ راوٍ العمَلَ بمرويِّه، أو الحُكْمَ بمشهودِه، هل يُعَدُّ ذلك جَرْحًا؟ ولماذا؟

٥٠٣. هل حدُّ الراوي يُعَدُّ جَرْحًا له؟ ولماذا؟





تأتي.





لل وَلا التَّذْلِيسُ بِتَسْمِيَةٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ، قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ سُئِلَ لَمْ يُبَيِّنْهُ، وَلا بِإِعْطَاءِ شَخْصٍ اسْمَ آخَرَ تَشْبِيهًا؛ كَقَوْلِنَا: (أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ) نَعْنِي الذَّهَبِيَّ، تَشْبِيهًا بِالبَيْهَقِيِّ يَعْنِي الحَاكِمَ، وَلا بِإِيهَامِ اللَّقِيِّ وَالرِّحْلَةِ، أَمَّا مُدَلِّسُ المُتُونِ.. فَمَجْرُوحٌ.

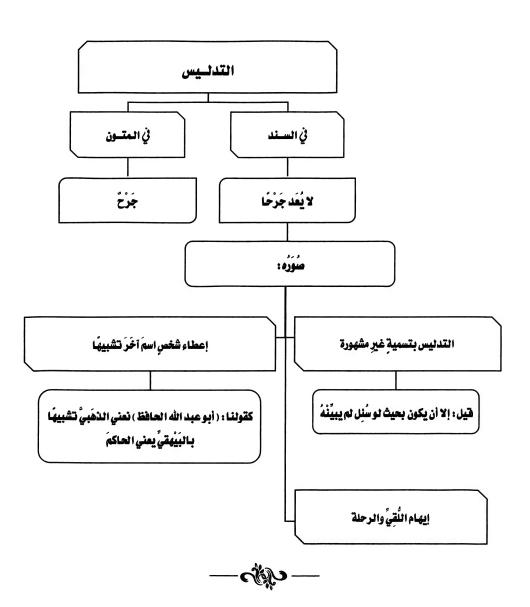
-- Ajjor---

وَلَا النَّبِينِ فِهُ وَالَّذِي رَوَىٰ هُنَا - إِنْ كَانَ لَا يَسْمَحُ بِالبَيَانِ. إِنْ كَانَ لَا يَسْمَحُ بِالبَيَانِ. إِسْمَ مُسَمَّىٰ آخَرٍ تَشْبِيهَا. إِسْمَ مُسَمَّىٰ آخَرٍ تَشْبِيهَا. نَعَمْ بِتَدْلِيسِ المُتُونِ أَثْبِتِ

وَلَا كَحَدِّ فِي شَهَادَةِ الزِّنَا.

بِاسْمٍ خَفِيٍّ، وَأَبَىٰ السَّمْعَانِيْ
وَلَا بِإِعْطَاء شُيُوخٍ فِيهَا
وَلَا بِإِعْطَام اللَّقِيْ وَالرِّحْلَةِ.

تشجـير المسألـــة





٥٠٤. هل التدليس يُعَدُّ جَرْحًا في الراوي؟ فصِّلْ إجابتك.

[٨٣٠] بيِّنْ ما يُرَدُّ وما يُقبَل مِن الرواة الآتي ذِكْرُهم فيما يأتي، مع رَدِّ المسألة إلى أصلها:

- ١. قيل في ترجمته: (كان متساهِلًا في الرواية، ينقُلُ السماعاتِ من حفظِهِ على فروع غير مقابَلةٍ بأصل؛ فامتنع جماعةٌ مِن السماع بنقوله).
- (كان يَتساهَلُ في الحديث، ويُلحِقُ في أصول الشيوخ ما ليس فيها،
 ويوصِلُ المقاطيعَ، ويَزيد الأسماءَ في الأسانيد).
 - ٣. (فيه تساهُلٌ في الرواية).
 - ٤. (كان متساهِلًا في الحديث).
 - ٥. (له مذهبٌ في التشيُّع).
 - ركان التّرمِذي والحاكم يتساهلانِ في تعديل الرواة).
 - ٧. وُصِف ابنُ حِبَّان بالتساهل في التوثيق.
 - ٨. رجُلٌ يروي عشرة آلاف حديث ولم يجالِسِ المحدِّثِينَ إلا ثلاثة أشهر.
- ٩. رجُلٌ يروي عشَرةَ آلاف حديث ولم يجالِس المحدِّثِينَ إلا ثلاثَ سنوات.
 - ١٠. رجُلٌ عُرِف عنه البولُ في الطريق.
 - ١١. رجُلٌ ينام في السُّوقِ مكشوفَ الصدر.

- ١٢. حنَفيٌ يَشرَبُ النَّبيذَ مِن غير سُكْرِ.
- ١٣. هشام بنُ حُبَيش: لم يُذكَرْ بجَرْح ولا تعديل.
 - ١٤. رجُلٌ يرى الإرجاءَ.
 - ١٥. الرافضي.
- ١٦. (عمرو بن ذي مُرِّ)، و(جبار الطائي)، و(سعيد بن ذي حُدَّانَ)، لا يُعرَف مَن هؤلاء، قال الخطيب: (ولم يَرْوِ عنهم غيرُ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ).
 - ١٧. قال بعضهم: (شيخٌ لأبي داود، وأبو داود لا يروي إلا عن ثقةٍ عنده).
- ١٨. قال الشافعيُّ: أخبَرَني مَن لا أتَّهِمُ عن نافعٍ عن ابن عمرَ: أنه كان يحتبي والإمامُ يخطُبُ يوم الجمعة.
 - ١٩. راوِ غيرُ فقيهٍ روىٰ ما يخالِفُ القياسَ.
 - راوٍ فقيةٌ روى ما يخالِفُ القياسَ.
 - ٢١. راوِ غيرُ فقيهِ روى ما لا يخالِفُ القياسَ.
- ٢٢. قال الحافظُ صالح بن محمد: (ما رأيتُ أحفظَ مِن فلانٍ، وكان يَكذِبُ في الحديث).
- ٢٣. راو قال فيه شُعْبةُ: (صَدُوقٌ في الحديث)، وقال: (إذا حدَّثنا، فهو مِن أوثَقِ
 الناس)، وطعَنَ فيه كثيرٌ مِن أهل العلم بطُعونٍ مفسَّرة.
- ٢٤. (رواه أحمدُ والبزَّار وأبو يعلىٰ عن عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو مختلَفٌ في الاحتجاج به، وقد احتَجَّ به أحمدُ وغيره).
 - ٢٥. عُبَيد الله بن عبد الله العَتكي: ضعَّفه بعضُهم، ووثَّقه آخَرون.
 - ٢٦. (روايةُ أبي الخير عنه ممَّا يحسِّنُ أمرَه؛ فإنَّه لا يروي إلا عن ثقةٍ).
- ٢٧. راوٍ قال فيه الأزديُّ: (متروك الحديث)، وجَرْحُ الأزديِّ له مبهَمٌّ غيرُ مفسَّر.



٢٨. ثقةٌ عابد، لكنه كان ملازِمًا لشُرْبِ نبيذ الكوفة الذي يُسكِرُ الإكثارُ منه.

٢٩. (كان مقبولًا عند القضاة، والحارثُ بن مِسكين قَبِلَ شَهادتَه).

٣٠. قيل فيه: (شَهِدَ عند عديِّ بن أرطاة على رؤية الهلال، فلم يُجِزْ شَهادتَه).

٣١. (شَهِدَ عند عبَّاد بن منصور، فرَدَّ شَهادتَه، فقال: لِمَ ردَدْتَ شهادتي؟ فقال: لأنك تَضرِبُ اليتيمَ، وتأكل مالَ الأرملة، قال: وكان معلِّمًا).

٣٢. خالد بن يزيد بن أبي مالك: ضعَّفه أحمدُ وابن مَعِينٍ والنَّسَائي والنَّسَائي والنَّسَائي والنَّسَائي والدارَقُطْني، ولم يوثِّقُهُ إلا أبو زُرْعةَ الدِّمَشقى.

[٨٣١] عادةُ البَيْهَقيِّ فيما يرويه عن شيخه الحاكمِ أن يقول: "حدَّثنا أبو عبد الله عبد الله الحافظ"، والمصنِّفُ هِنَ بعض مصنَّفاته يقول: "أنبأنا أبو عبد الله الحافظ" يعني به الذهبيَّ، فهل هذا من التدليس؟ وهل يُجرَحُ قائلُه؟ مع التعليل.

[٨٣٢] لو قال أحدُ المحدِّثِينَ: "حدَّثَنا فلانٌ وراء النهر" موهِمًا جَيْحون، ويشير إلى نهرِ عيسىٰ ببَغْداد، أو الجِيزة بمصر، فهل هذا جارح؟ ولماذا؟ [٨٣٣] لو قال مَن عاصَرَ الزُّهْريَّ مثلًا ولم يَلقَهُ: "قال الزُّهْريُّ" مُوهِمًا أنه سَمِعه، هل تسقُطُ روايتُه بهذا؟ علِّلْ لِمَا تقول.





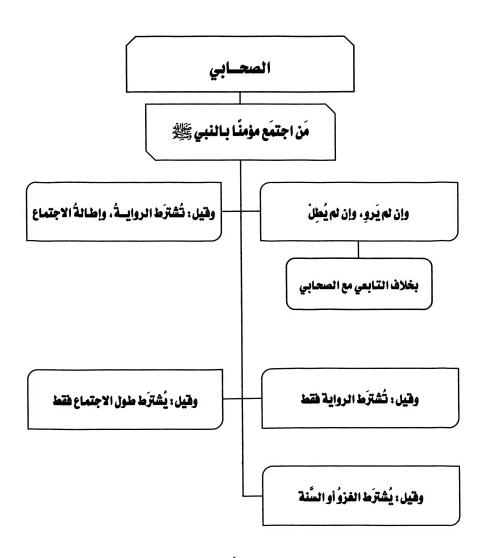
لل الصَّحَابِيُّ: مَنِ اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَرْوِ وَلَمْ يُطِلْ، بِخِلَافِ التَّابِعِيِّ مَعَ الصَّحَابِيِّ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطَانِ، وَقِيلَ: أَحَدُهُمَا، وَقِيلَ: الغَزْوُ أَوْ سَنَةٌ.

—*Վ*ტ—

الرَّسُولُ وَإِنْ بِلَا دِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولُ، الرَّسُولُ وَمَعْ دِوَايَةٍ، وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ وَمَعْ دِوَايَةِ، الغَزْوِ أَوْ عَامٍ، وَقِيلَ: مُدْدِكُ العَصْرِ وَلَوْ.

حَدُّ الصَّحَابِيْ: مُسْلِمًا لَاقِي الرَّسُولُ خِلَّ الصَّحَابِيْ: خِلَافَ تَسابِعٍ مَسعَ الصَّحَابَةِ. وَقِيلَ: الغَزْوِ أَوْ







الأسئلــة النظريــة

٥٠٥. ما حَدُّ الصحابيِّ؟ اذكر الأقوالَ تفصيلًا.

٥٠٦. هل يُشترَط في الصحابيّ أن يَروِيَ عن النبيّ هَا الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه المعامَّة المعامَّة المعامَّة المعامَّة المعامَّة المعامَّة المعامِّة المعامِق المعامِّة المعامِّة المعامِّة المعامِّة المعامِّة المعامِّة المعامِّة المعامِّة المعامِ



التمارين والتطبيقات

تأتي.





لل وَلَوِ ادَّعَىٰ المُعَاصِرُ العَدْلُ الصُّحْبَةَ.. قُبِلَ؛ وِفَاقًا لِلْقَاضِي.

-- Ajjo---

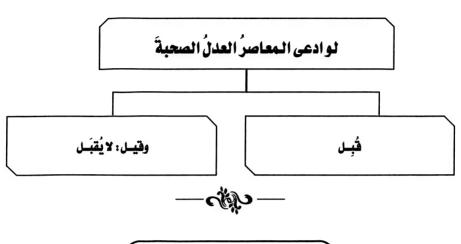
نص الكوكب الساطع

إِذَا ادَّعَى المُعَاصِرُ المُعَدِّلُ صُحْبَتَهُ فَفِي الأَصَعِّ يُقْبَلُ.

—എം—



تشجـير المسألـــة



٥٠٧. لو ادعى المعاصرُ للنبيِّ العَدْلُ الصحبة، هل تُقبَل؟



التمارين والتطبيقات

[٨٣٤] ميِّزْ مَن يُعَدُّ مِن الصحابة ومَن لا يُعَدُّ (مع ذِكْرِ الخلاف والمختار):

- ١. النَّجَاشي.
- محمود بن الرَّبِيع القائل: (عقَلْتُ مِن النبيِّ مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابنُ خَمْسِ سنينَ مِن دَلْوٍ).
 - ٣. (جُبَير بن الحويرث، قال ابن سعد: أدرَكَ النبيُّ ﴿ ورآه، ولم يَرْوِ عنه).



- ٤. (مَن أدرَكَ الجاهليةَ والإسلام ولم يَرِدْ أنه رأى النبيَّ عَلَيْ).
- ٥. الأسود بن ثعلبة اليَرْبوعيُّ: لم يَزيدوا في ترجمته على ما حكاه ابنُ سعدٍ
 عن الواقديِّ؛ أنه شَهدَ خُطْبةَ النبيِّ في حَجَّةِ الوداع.
- حن يحيئ بن الحُصَين، عن جَدَّته أمِّ الحُصَين، قالت: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في حَجَّةِ الوداع وهو على راحلته، وحُصَين في حَجْري.
- ٧. رتن الهنديُّ: شيخٌ ظهر بعد الستمائة بالشرق، وادَّعن الصُّحْبة والتعمير في سنة تسع وتسعين وخمسمائة، جاء عنه: أنه رأى النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم في النوم وهو بالمدينة الشريفة، فقال له: «أفلَحْتَ دُنْيا وأخرى».





للهِ وَالأَكْثَرُ عَلَىٰ عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ، وَقِيلَ: كَغَيْرِهِمْ، وَقِيلَ: إِلَىٰ قَتْلِ عُثْمَانَ، وَقِيلَ: إِلَّا مَنْ قَاتَلَ عَلِيًّا.

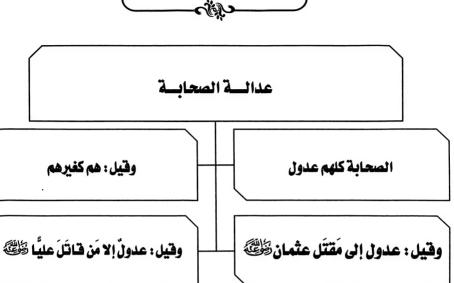
—*ત્ર્ફાં*ુે—

نص الكوكب الساطع

وَالأَكْثَـرُونَ: كُلُّهُـمْ عُـدُولُ، وَقِيلَ: بَـلْ كَغَيْرِهِمْ مَسْوُولُ، وَقِيلَ: بَـلْ كَغَيْرِهِمْ مَسْوُولُ، وَقِيلَ: جَتَّىٰ قَتْلُ عُثْمَانَ خَلَا، وَقِيلَ: إِلَّا مَـنْ عَلِيَّا قَـاتَلَا







الأسئلــة النظريــة

٥٠٨. هل في إثبات عدالة الصحابة خلافٌ؟ اذكُرْهُ إن وُجِد.

٥٠٩. هل يُحتاج إلى البحث في عدالة الصحابيّ؟

التمارين والتطبيقات

لا يوجد.



مَسْأَلَـة:

للهِ (المُرْسَلُ): قَوْلُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ: (قَالَ النَّبِيُّ عَنَّهُ).



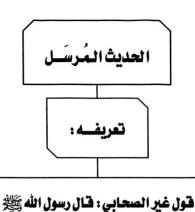
نص الكوكب الساطع

قَوْلُ سِوَىٰ الصَّحَابِيْ: «قالَ المُصْطَفَىٰ» مُرْسَلُنَا. ثُصَّ احْتِجَاجَهُ اقْتَفَىٰ -









-- Ajjo---

الأسئلــة النظريــة

٥١٠. عرِّفِ "المرسَلَ"، مع بيان الفرقِ بين معناه العامِّ والخاص.



التمارين والتطبيقات

[٨٣٥] ميِّز المرسَلَ من غيره فيما يأتي:

- ١. عن مكحول، قال: (نهي رسولُ الله ، أن يبالَ بأبواب المسجد).
- ٢. عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله عن المجنة الصلاة، ومفتاحُ الصلاة الوُضوء».

- ٣. عن عمرو بن شُعَيب؛ أن رسولَ الله الله كان يقول: «اللهم اسقِ عبادَك وبهائمك، وانشُرْ رحمتَك، وأَحْي بلدَك الميِّت».
- ٤. عن ابن عمرَ، عن النبي الله عنه الله قال: «لا تُقبَل صلاةٌ بغير طُهورٍ، ولا صدقةٌ مِن غُلولِ».
 - ٥. عن قتادة، قال رسول الله عن «افصِلوا بين شعبانَ ورمضان».
 - ٦. عن ابن شهابٍ؛ أن النبيّ ﴿ قَالَ: «لا رياءَ في الصيام».





للى وَاحْتَجَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ وَالآمِدِيُّ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ إِنْ كَانَ المُرْسِلُ مِنْ أَئِمَّةِ النَّقْلِ، ثُمَّ هُوَ أَضْعَفُ مِنَ المُسْنَدِ؛ خِلَافًا لِقَوْمٍ، وَالصَّحِيحُ رَدُّهُ، وَعَلَيْهِ الأَكْثَرُ؛ مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَالقَاضِي، قَالَ مُسْلِمٌ: (وَأَهْلُ العِلْم بِالأَخْبَارِ).

—*იწდ* —

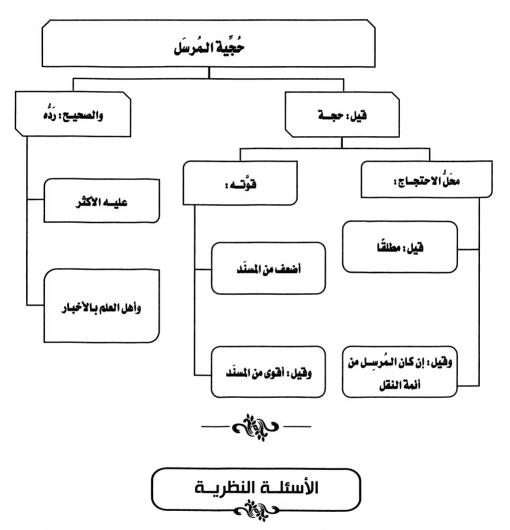
نص الكوكب الساطع

مُرْسَلُنَا. ثُمَّ احْتِجَاجَهُ اقْتَفَیٰ وَقِیسلَ: إِنْ أَرْسَلَهُ إِمَسامُ، وَقِیسلَ: أَقْوَیٰ حُجَّةً مِنْ مُسْنَدِ. وَقِیلَ: أَقْویٰ حُجَّةً مِنْ مُسْنَدِ. كَالشَّافِيْ وَأَهْلِ عِلْمِ الخَبَرِ؛

قَوْلُ سِوَىٰ الصَّحَابِي: «قَالَ المُصْطَفَىٰ» ثَلَاثَ سِوَىٰ الصَّحَابِي: «قَالَ المُصْطَفَىٰ» ثَلَاثَ سِهُ الأَعْسلَامُ، وَقِيلَ: مِنْ أَهْلِ القُرُونِ الخُرَّدِ؛ وَقِيلَ: مِنْ أَهْلِ القُرُونِ الخُرَّدِ؛ وَرَدُّهُ الأَقْسوَىٰ وَقَسوْلُ الأَكْثَرِ



تشجـير المسألـــة



٥١١. هل المُرسَل حجة؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ هِيُّ.





[٨٣٦] في مِفتاح الوصول: (ومثاله: احتجاجُ أصحابنا على افتقار النكاح إلى الوليّ، بقوله في و الا نكاحَ إلا بوليّ»، فيقول أصحابُ أبي حنيفة: هذا يرويه أبو إسحاقَ عن أبي بُرْدةَ عن النبيّ في وأبو بُرْدةَ لم يَسمَعْ مِن رسول الله في)، ما المسألة الأصولية المؤثّرة في هذا؟

[٨٣٧] عن أبي العالية، قال: جاء رجُلٌ في بصَرِه ضُرٌّ، فدخَلَ المسجد ورسولُ الله على يصلي بأصحابه، فتردَّىٰ في حُفْرةٍ كانت في المسجد، فضَحِكَ طوائفُ منهم، فلما قضى رسولُ الله الصلاة «أمَرَ مَن كان ضَحِكَ منهم أن يُعِيدَ الوصوء، ويُعِيدَ الصلاة»، واختلف الفقهاءُ مع ورود هذا الحديث في نَقْضِ الوصوء بالقهقهة، فما سبب المسألة الأصولية المؤثّرة في الخلاف؟





اللهِ فَإِنْ كَانَ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ كَابْنِ المُسَيَّبِ.. قُبِلَ، وَهُوَ مُسْنَدٌ.

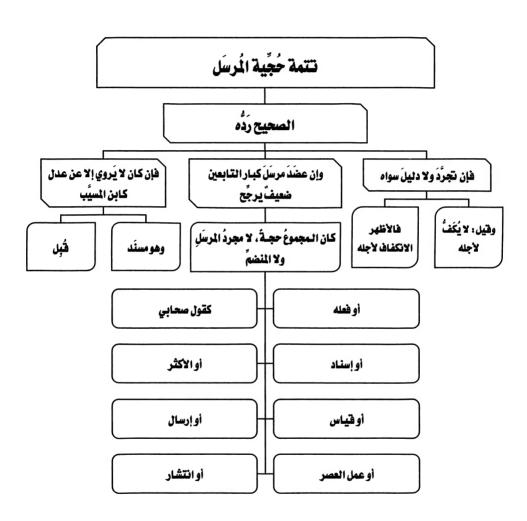
لله وَإِنْ عَضَدَ مُرْسَلَ كِبَارِ التَّابِعِينَ ضَعِيفٌ يُرَجِّحُ ؛ كَقَوْلِ صَحَابِيٍّ أَوْ فِعْلِهِ ، أَوِ الأَكْثَرِ ، أَوْ إِسْنَادٍ ، أَوْ إِسْنَادٍ ، أَوْ عَمَلِ العَصْرِ . كَانَ المَجْمُوعُ حُجَّةً ؛ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ ، لا مُجَرَّدُ المُرْسَلِ ، وَلا المُنْضَمِّ ، فَإِنْ تَجَرَّدَ وَلا دَلِيلَ سِوَاهُ . فَالأَظْهَرُ الاَنْكِفَافُ لِأَجْلِهِ .

نص الكوكب الساطع دين

مَا لَـمْ يَـكُ المُرْسِلُ لَا يَعْتَمِدُ مُرْسَـلُ تَـابِعِ مِـنَ الكِبَارِ أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ فِعْلِ أَهْلِ العَصْرِ، أَوْ أَوْ مُسْنَدٍ، أَوْ بِقَيَاسٍ يُوجَدُه أَوْ لَـمْ يَكُنْ فِيهِ سِوَىٰ مُرْسَلِهِ

إِلَّا عَنِ العُدُولِ، أَوْ يَعْتَضِدُ-بِقَوْلِ صَاحِبٍ، أَوِ انْتِشَادِ، بِقَوْلِ جُمْهُودٍ، وَمُرْسَلٍ رَوَوْا، فَالحُجَّةُ المَجْمُوعُ لَا المُنْفَرِدُ. فَالحُجَّةُ المَجْمُوعُ لَا المُنْفَرِدُ.





٥١٥. إن كان المُرسِلُ لا يَروي إلا عن عدلٍ، فهل يُقبَل مرسَلُه؟ فصِّلْ إجابتك.

٥١٣. ما الحُكْمُ فيما إذا عضَدَ المرسَلَ غيرُه، أو عضَدَهُ حديثٌ ضعيف، أو قولُ صحابيِّ، أو فعلُه، وغيرُ ذلك؟

[٨٣٨] عن سعيد بن المسيَّب؛ أن رسولَ الله ﷺ: (نهى عن بيع اللحمِ بالحيوان)، ما المسألة الأصولية المؤثّرة في الاحتجاج بهذا الحديث؟

[٨٤٠] عن الشَّعْبِيِّ؛ أنه قال: نهى رسولُ الله ﷺ يومَ أوطاسٍ أن توطَأ حاملٌ حتى تضع، أو حائلٌ حتى تستبرئ، هل يُحتَجُّ به مع وروده متصلًا بإسنادٍ فيه ضَعْفٌ؟

[٨٤١] حديث: «أمناءُ الناس على صلاتِهم وسَحُورهم: المؤذَّنون» رُوِيَ بسنَدِ ضعيف، ورُوِي مرسَلًا، فبأيِّهما يُحتَجُّ؟

[٨٤٢] عن شَرِيك بن حنبل؛ أنه قال: "نهى عن أكلِ الثُّومِ إلا مطبوخًا"، ورُوِيَ عن عليٍّ موقوفًا، فما المسألة الأصولية المرتبطة بالاحتجاج بمثل هذا؟







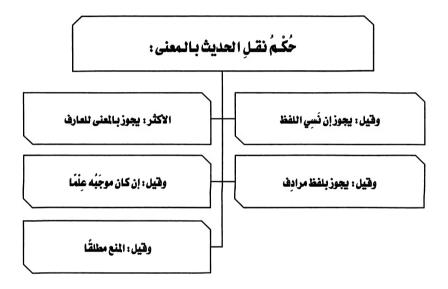
لله الأَكْثَرُ عَلَىٰ جَوَازِ نَقْلِ الحَدِيثِ بِالمَعْنَىٰ لِلْعَارِفِ، وَقَالَ المَاوَرْدِيُّ: إِنْ نَسِيَ اللَّفْظَ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مُوجَبُهُ عِلْمًا، وَقِيلَ: بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ، وَعَلَيْهِ الخَطِيبُ، وَمَنَعَهُ ابْنُ سِيرِينَ وَثَعْلَبٌ وَالرَّاذِيُّ، وَرُويَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

نص الكوكب الساطع

نَقْلَ الأَحَادِيثِ بِمَعْنَاهَا مَنَع ثَعْلَبُ وَالرَّاذِيُّ فِي قَوْمٍ تَبَعْ، وَالأَكْثَرُونَ جَوَّ أَولاً كُثَرُونَ جَوْرُوا لِلْعَارِفِ، وَجَوْزَ الخَطِيبُ بِالمُرَادِفِ، وَجَوْزَ الخَطِيبُ بِالمُرَادِفِ، وَقِيلَ: إِنْ أَوْجَبَ عِلْمًا الخَبَرْ، وَقِيلَ: إِنْ ذَكَرْ

-- dip-





—*ი*წს—

الأسئلــة النظريــة

٥١٤. هل يجوز نقلُ الحديث بالمعنى؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بين ما رجَّحه المصنِّفُ عِيْنِ.

٥١٥. ما شرط جواز نقل الحديث بالمعنى؟



التمارين والتطبيقات

[٨٤٤] هل تجوزُ رواية الحديث بالمعنىٰ فيما يلي؟ ولِمَ؟

- ١. قوله ﷺ: «مِفتاحُ الصلاة: الطَّهور، وتحريمها: التكبير، وتحليلها: التسليم».
 - ٢. ألفاظ الأذان.
- ٣. قوله ﷺ: «خَمْسٌ من الدوابِّ كلُّهن فاستٌ، يُقتَلْنَ في الحِلِّ والحَرَمِ: الغُرَابُ، والحِدَأة، والعَقْرب، والفأرة، والكلب العَقُور».
 - ٤. ألفاظ التشهُّد.
 - ٥. حديث: «مَن كذَبَ عليَّ متعمِّدًا، فَلْيَتبوَّأُ مَقعَدَهُ مِن النار».





للى الصَّحِيحُ يُحْتَجُّ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: (قَالَ اللَّهُ)، وَكَذَا (عَنْ) فَ (أَنْ) عَلَىٰ الأَصَحِّ، وَكَذَا (سَمِعْتُهُ أَمَرَ وَنَهَىٰ)، أَوْ (أُمِرْنَا)، أَوْ (حُرِّمَ)، وَكَذَا (رُخِّصَ) فِي الأَظْهَرِ، وَالأَكْثَرُ يُحْتَجُّ (سَمِعْتُهُ أَمَرَ وَنَهَىٰ)، أَوْ (حُرِّمَ)، وَكَذَا (رُخِّصَ) فِي الأَظْهَرِ، وَالأَكْثَرُ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ: (مِنَ السُّنَةِ)، فَ (كُنَّا مَعَاشِرَ النَّاسِ)، أَوْ (كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ فِي عَهْدِهِ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الشَّيْءِ التَّافِهِ)، فَ (كُنَّا نَفْعَلُونَ)، فَ (كَانُوا لا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ).

—ഡ്ല്ഗ∙—

نص الكوكب الساطع ــــــــدين

يُحْتَجُّ فِي الأَقْوَىٰ بِقَوْلِ الصَّاحِبِ:

«سَهِ عْتُهُ أَمَسرَ» أَوْ «نَهَهی»، فَذَا

«حُسرِّم» أَوْ «رُخِّصَ»، ثُسمَّ عَنَّا

مَعَاشِرَ النَّاسِ» وَ «كَانَ النَّاسُ»، ثُمْ

تَلَاهُ: «كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَا»،

«قَالَ النَّبِيُّ»، ثُمَّ «عَنْ» «أَنَّ النَّبِيْ»، دُونَ «سَمِعْتُ»، فَ «أُمِرْنَا بِكَذَا»، دُونَ «مَلِ بكَذَا»، نَحْوُ «مِنَ السُّنَّةِ»، ثُمَّ «كُنَّا وَكُنَّا نَرَىٰ»؛ «فِي عَهْدِهِ» الثَّلَاثَ عَمْ، وَبَعْدُ «كَانُوا لَيْسَ يَقْطَعُونَا»







الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٥١٦. هل يُحتَجُّ بقول الصحابيِّ: (قال رسول الله ١٠١٠)؟

٥١٧. هل يُحتَجُّ بقول الصحابيِّ: (عن رسول الله عَنَيُّ)؟

٥١٨. هل يُحتَجُّ بقول الصحابيِّ: (سَمِعتُهُ أَمَرَ ونهيٰ)، أو (أُمِرْنا)، أو (حُرِّم)، أو (حُرِّم)، أو (حُرِّم)، أو (رُخِّص)؟

٥١٩. هل يُحتَجُّ بقول الصحابيِّ: (مِن السُّنة كذا)، أو (كنا معاشرَ الناس)، أو (كان الناس)، أو (كان الناس يفعلون في عهده)، أو (كان الناس يفعلون)، أو (كانوا لا يَقطَعون في الشيءِ التافه)؟

—ഡ്ല്ഗ∙—

[٨٤٥] في مِفتاح الوصول: (ومثاله: احتجاجُ أصحابنا على وجوب الفُرْقةِ بين المتلاعِنيْنِ، بما رُوِيَ عن سهل بن سعد الساعديِّ أنه قال: مضَتِ السُّنةُ أن يُفرَّقَ بين المتلاعِنيْنِ)، ما المسألة الأصولية التي بُنِيَ عليها هذا الاستدلالُ؟

[٨٤٦] في مِفتاح الوصول: (مثل: احتجاج أصحابنا على مشروعية القنوتِ في صلاة الصبح، بقول ابن مسعودٍ: القُنوتُ في الصبح سُنَّةٌ ماضية)، هذا التمثيل لأيِّ مسألة أصولية؟

[٨٤٧] (عن سهل بن سعد الساعديِّ؛ أنه قال: كان الناس يؤمَرون أن يضع الرجُلُ اليدَ اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة)، مَن الآمِر؟ وهل يُحتَجُّ بمثل هذا اللفظ دون بيانِ الآمِر؟

[٨٤٨] عن عامر بن سعد، قال: دخَلْتُ على ابن مسعودٍ وقرَظةَ بن كعبٍ وعندهما جوَارٍ تغنِّينَ، فقلت: أتفعلون هذا وأنتم أصحابُ رسول الله على أنه قال: (إنه رُخِّصَ لنا في اللهوِ عند العُرْسِ)، هل يُحتَجُّ بهذا اللفظ على أنه مرفوعٌ؟

[٨٥٠] قال سعيد بن المسيَّبِ في إعسار الرجُلِ بالنفقة: "يُفرَّقُ بينهما"، فقيل له: سُنَّةٌ؟ فقال: "نَعم"، هل هذا حديثٌ مرفوع؟ وما نوعه؟





خَاتمَـةُ

للى مُسْتَنَدُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ: قِرَاءَةُ الشَّيْخِ إِمْلَاءً وَتَحْدِيثًا، فَقِرَاءَتُهُ عَلَيْهِ، فَسَمَاعُهُ، فَالمُنَاوَلَةُ مَعَ الإِجَازَةِ، فَالإِجَازَةُ لِخَاصِّ فِي خَاصِّ، فَخَاصِّ فِي عَامِّ، فَعَامٍّ فِي خَاصِّ، فَعَامٍّ فِي عَامٍّ، فَعَامٍّ فِي خَاصِّ، فَعَامٍّ فِي عَامٍّ، فَالإِجَازَةُ لِخَاصِّ فِي خَاصِّ، فَعَامٍّ فِي عَامٍّ، فَالوَصِيَّةُ، فَالوِجَادَةُ.

__*U*

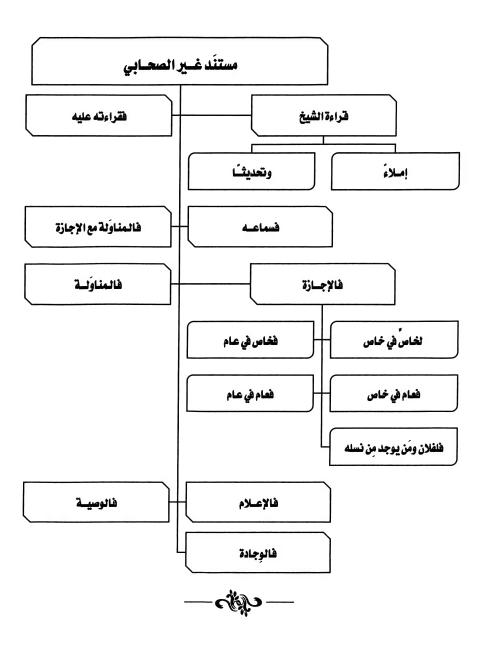
نص الكوكب الساطع

مُسْتَنَدُ الغَيْرِ الصَّحَابِيْ نَقْلَا: قِرَاءَةٌ تَتْلُوهُ، فَالسَّمَاعُ، ثُمْ فَدُونَهَا؛ خَاصٌ بِخَاصٍ، فَالخَاصْ فَالعَامُ فِي العَامِ، فَلِلْمُجَازِكَهُ ثُلَمَ كِتَابَةٌ، فَالْعَامِ، فَلِلْمُجَازِكَهُ ثُلَمَ كِتَابَةٌ، فَالْعَامِ عَلَامٌ، تَلَا

سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ؛ أَمْلَىٰ أَمْ لَا، إِجَازَةٌ مَعْهَا تَنَاوُلًا يَضُم، إِجَازَةٌ مَعْهَا تَنَاوُلًا يَضُم، فِي العَامِ، فَالعَامُ تَلَاهُ فِي خَاصْ وَنَسْلِهِ الآتِينَ. فَالمُنَاوَلَه، وَصِيَّةٌ، ثُمَّ وِجَادَةٌ جَلَا.



تشجـير المسألــــة





الأسئلــة النظريــة ـــــــحين

٥٢٠. ما مستنَّدُ غيرِ الصحابيِّ في الراوية؟

٥٢١. كيف يكون تحمُّلُ الرواية من الشيخ؟ اذكُرِ الإجابة مرتَّبةً من حيث القوة.



التصارين والتطبيقات

تأتي.





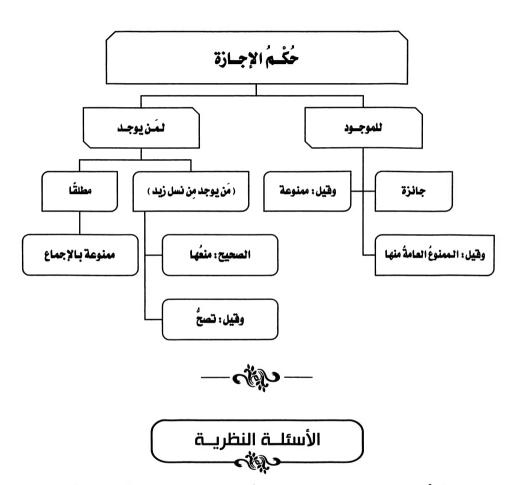
للهِ وَمَنَعَ الْحَرْبِيُّ وَأَبُو الشَّيْخِ وَالقَاضِي الحُسَيْنُ وَالمَاوَرْدِيُّ: الإِجَازَةَ، وَقَوْمٌ: العَامَّةَ مِنْهَا، وَالقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ: مَنْ يُوجَدُ مِنْ نَسْلِ زَيْدٍ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالإِجْمَاعُ عَلَىٰ مَنْع مَنْ يُوجَدُ مِنْ نَسْلِ زَيْدٍ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالإِجْمَاعُ عَلَىٰ مَنْع مَنْ يُوجَدُ مُطْلَقًا.

نص الكوكب الساطع

وَالمَنْعُ فِي إِجَازَةٍ عَنْ شِرْذِمَهُ، وَقَدُومُ الإِجَازَةِ المُعَمِّمَة، وَالمَّنْعُ فِي إِجَازَةِ المُعْتَمَدُ. وَالطَّبَرِيُّ: المَنْعُ فِيمَنْ يُوجَدُ مِنْ نَسْلِ زَيْدٍ؛ وَهُو المُعْتَمَدُ. وَالطَّبَرِيُّ: وَهُو المُعْتَمَدُ. وَطِيعَ الأَثَاءِ مِنْ عِلْمِ الأَثَرُ. وَالكُلُّ مَنْ يُوجَدُ مُطْلَقًا حَظَرْ. وَصِيعَ الأَدَاءِ مِنْ عِلْمِ الأَثَرُ.



تشجـير المسألـــة



٥٢٢. ما حُكْمُ إجازةِ الشيخ لتلميذه؟ اذكرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عِينَهِ.

٥٢٣. هل تصحُّ الإجازة لمَن سيوجَدُ؟



التمارين والتطبيقات ـــــــدين

[٨٥١] بيِّنْ ما يُعتبَر وما لا يُعتبَر مع ترتيبه مِن صُورِ التحمُّل الآتية:

- ان يَدفَعَ الشيخُ لتلميذه أصلَ سماعه، أو فرعًا مقابَلًا به، ويقول له:
 "أجَزْتُ لك روايتَهُ عنى".
 - ؟. قول الشيخ لتلميذه: "هذا الكتاب مِن مسموعاتي على فلانٍ".
 - ٣. سماع الراوي مِن الشيخ إملاءً.
 - ٤. قول المحدِّث: "أَجَزْتُ لمَن أدركني رواية صحيح مسلم عني".
- ٥. قول الشيخ: (أَجَزْتُ مَن يوجد مِن نَسْلِ زيدٍ في حياتي أن يروي عنى).
 - ٦. قول الشيخ: (أَجَزْتُ جميع المسلمين أن يَروُوا عني).
 - ٧. سماع الراوي من الشيخ بغير إملاءٍ.
 - ٨. أن يجدَ حديثًا، أو كتابًا بخطِّ شيخ معروف.
 - ٩. أن يوصي بكتاب إلى غيره عند سفروه، أو موتِه.
 - ١٠. قول الشيخ: "أَجَزْتُ لِمَن عاصَرني روايةَ جميع مَرُويَّاتي".
 - ١١. قول الشيخ لتلميذه: "أَجَزْتُ لك رواية صحيح البخاري".
 - ١٢. قول الشيخ لتلميذه: "أَجَزْتُ لك رواية جميع مسموعاتي".



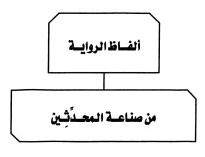


وَأَلْفَاظُ الرِّوَايَةِ مِنْ صِنَاعَةِ المُحَدِّثِينَ.



نص الكوكب الساطع

تشجـير المسألــــة



—€\$\range{\range}_{\range} - \range{\range \range \range

الأسئلــة النظريــة

٥٢٤. ألفاظُ الرواية، مِن صناعة مَن؟



التمارين والتطبيقات حراث لا يوجد.





الكِتَابُ الثَّالِثُ فِي الإِجْمَاعِ

وَهُوَ اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِ الْأُمَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ مُحَمَّدٍ ﴿ فَي عَصْرٍ عَلَىٰ أَيِّ أَمْرٍ كَانَ.

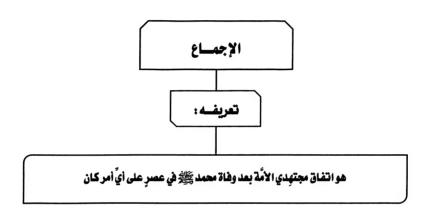
نص الكوكب الساطع

هُـوَ: اتِّفَـاقٌ جَـاءَ مِـنْ مُجْتَهِـدِ أُمَّتِنَـا بَعْـدَ وَفَـاةِ أَحْمَـدِ

فِي أَيِّمَا عَصْرٍ وَأَمْرٍ كَانَا ذَلِكَ حَدٌّ فَائِقٌ إِثْقَانَا.

-- Cijo---







الأسئلــة النظريــة

٥٥٧. عرِّفِ "الإجماع".





[٨٥١] بيِّنْ ما يدخُلُ في تعريف الإجماع مما لا يدخُلُ فيه:

- ١. اتفاق النصاري على مسألة.
 - اتفاق العوامِّ على مسألة.
- ٣. اتفاق المثقَّفِين على مسألة.
- ٤. اتفاق علماءِ مَجمَع فِقْهيِّ علىٰ حُكْمٍ مع مخالَفة غيرهم.
 - ٥. اتفاق الصحابة على حُكْمٍ زمَنَ النبي ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ





للى فَعُلِمَ اخْتِصَاصُهُ بِالمُجْتَهِدِينَ، وَهُوَ اتَّفَاقٌ، وَاعْتَبَرَ قَوْمٌ وِفَاقَ العَوَامِّ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ فِي الْمَشْهُورِ، بِمَعْنَى إِطْلَاقِ أَنَّ الأُمَّةَ أَجْمَعَتْ، لا افْتِقَارِ الحُجَّةِ إِلَيْهِمْ؛ خِلَافًا لِلْآمِدِيِّ، وَآخَرُونَ: الأُصُولِيَّ فِي الفُرُوعِ.

— ペジャー

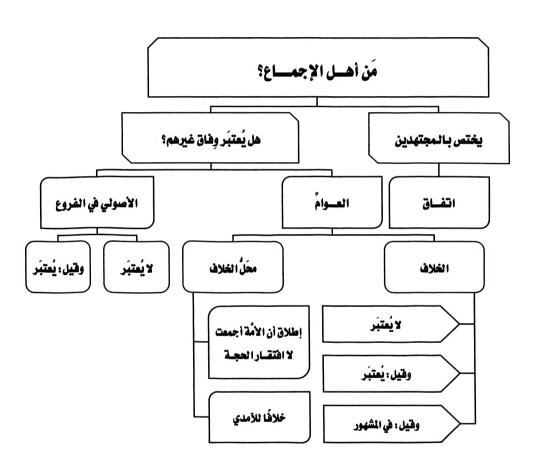
نص الكوكب الساطع

فَعُلِمَ: اخْتِصَاصُه بِالمُسْلِمِينْ؛ وَهْوَ اتِّفَاقٌ، وَبِرَأْيٍ يُعْتَبُرْ كَيْ صَحَّ إِطْلَاقُ اجْتِمَاعِ الأُمَّةِ، وَآخَرُونَ: فِي الفُرُوعِ ذُو الأُصُولُ،

فَخَرَجَ الكَافِرُ. وَالمُجْتَهِدِينْ؛ وَفْقُ العَوَامِ؛ مُطْلَقًا، أَوْ مَا اشْتَهَرْ؛ وَالأَمِدِيُّ: لِافْتِقَارِ الحُجَّدِ، وَالآمِدِيُّ: لِافْتِقَارِ الحُجَّدِ، وَالأَمِدُولْ: وَقِيلَ: هَذَا لَا الفَقِيهُ. وَالحُدُولْ: -



تشجـير المسألـــة



الأسئلــة النظريــة ـــــــدين

٥٥٨. هل الإجماع خاصٌّ بالمجتهدين؟ وهل يُعتبَر وِفاقُ العوامِّ لهم؟

٥٥٩. ما المراد باعتبار وفاق العوام في الإجماع؟

٥٦٠. هل يُعتبَر وِفاقُ الأصوليِّ في الفروع أو لا؟ مع التعليل.

التمارين والتطبيقات حين

تأتي.



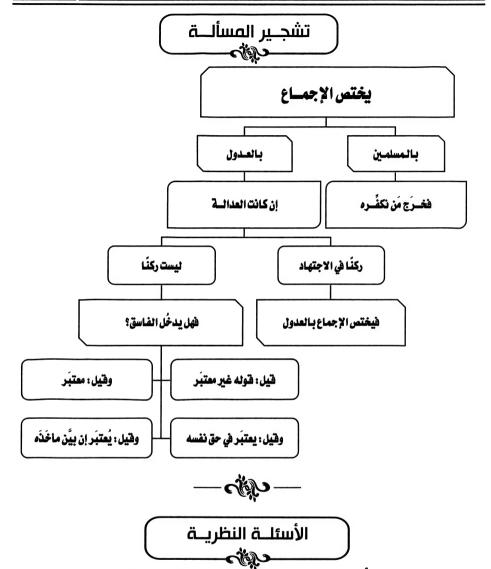


لل وَبِالمُسْلِمِينَ، فَخَرَجَ مَنْ نُكَفِّرُهُ، وَبِالعُدُولِ إِنْ كَانَتِ العَدَالَةُ رُكْنًا، وَعَدَمُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ، وَثَالِثُهَا: فِي الفَاسِقِ يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَرَابِعُهَا: إِنْ بَيَّنَ مَأْخَذَهُ.

نص الكوكب الساطع

فَعُلِمَ: اخْتِصَاصُهُ بِالمُسْلِمِينْ؛ وَهُو اتَّفَاقُ، وَبِرَأْيٍ يُعْتَبُرُ كَيْ صَحَّ إِطْلَاقُ اجْتِمَاعِ الأُمَّةِ، وَآخَرُونَ: فِي الفُرُوعِ ذُو الأُصُولُ، وَآخَرُونَ: فِي الفُرُوعِ ذُو الأُصُولُ، إِنْ تَسكُ رُكْنَا، وَانْتَفَاهُ: إِلَّا، مَأْخَذَهُ عِنْدَ الخِلَافِ: يُعْتَبُرْ،

فَخَرَجَ الكَافِرُ. وَالمُجْتَهِدِينَ؛ وَفَقُ العَوَامِ؛ مُطْلَقًا، أَوْ مَا اشْتَهَرْ؛ وَالاَمِدِيُّ: لِافْتِقَارِ الحُجَّةِ، وَالاَمِدِيُّ: لِافْتِقَارِ الحُجَّةِ، وَالاَمِدُولُ: وَقِيلَ: هَذَا لَا الفَقِيهُ. وَالعُدُولُ: وَقِيلَ: هَذَا لَا الفَقِيهُ. وَالعُدُولُ: وَقَدَى وَالعُدُولُ: وَلَهُ وَالعُدُولُ: وَلَاعُنُولُ وَالعُدُولُ: وَلَاعُلُولُ وَالعُدُولُ: وَلَاعُلُولُ وَالعُدُولُ: وَلَاعُنُولُ وَالعُمُولُ وَالعُلْمُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُمُولُ وَالعُمُولُ وَالعُمُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُمُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُولُولُ وَالعُولُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُولُ وَالعُمُولُ وَالعُولُ وَلَالعُولُ وَالعُولُ وَلَالعُولُ وَلَا عُلَا لَالعُولُ وَلَا عُلَالعُولُ



٥٦١. هل يُعتبَر وِفاقُ أو خلاف غير المُسلمين في الإجماع؟

٥٦٢. هل يُعتبَر وِفاقُ أو خلاف مَن نكفِّرُه ببِدْعته؟

٥٦٣. هل يختص الإجماع بالعدول؟

٥٦٤. متى تُعتبر العدالةُ في انعقاد الإجماع؟

٥٦٥. ما حُكْمُ وِفاق أو خلاف الفاسق للمجتهدين؟



التمارين والتطبيقات

[٨٥٢] بيِّنْ مَن تَقدَحُ مخالَفتُه في انعقاد الإجماع ممن يأتي:

- ١. مهندس متخصّص في الهندسة المعمارية ومحبُّ للعلم الشرعيّ لكنه ليس بفقيه.
 - ٢. نصراني حاصل على الدكتوراه في الفقه المقارن.
 - ٣. عالِمٌ من علماء أصول الفقه لكن لا معرفة له بالفقه.
 - ٤. عالم بالفقه وأصوله، ولكنه معروفٌ بشُرْب الخمر.
 - ه. دكتور في الفقه لكنه يفتي الناس بحِلِّ شُرْب الخمر.

[٨٥٣] قال المستدِلُ: (المصلحة المخالِفة للنص مُلْغاةٌ بالاتفاق)، فيقول المعترض: (خالَفَ في هذه المسألة فلانٌ فقال باعتبارها)، فقال المستدِلُ: (المخالِف المذكور فاسقٌ؛ إذ قد جُلِد في سبِّ الصحابةِ؛ فلا عِبْرة بخلافه)، ما المسألة الأصولية التي بنى عليها المستدِلُّ؟

[٨٥٤] قال المستدِلُّ: عثمانُ بن عفان هو الخليفة الثالثُ بإجماع المسلمين.

فقال المعترض: لا أسلِّمُ الإجماعَ؛ فقد خالَفَ في ذلك الرافضةُ.

ما المسألة الأصولية التي يجيب بها المستدِلُّ عن الاعتراض؟





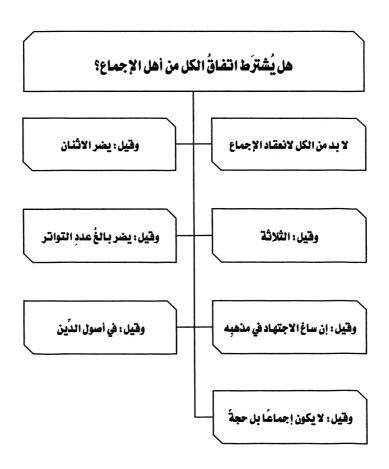
لل وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الكُلِّ، وَعَلَيْهِ الجُمْهُ ورُ، وَثَانِيهَا: يَضُرُّ الِاثْنَانِ، وَثَالِثُهَا: الثَّلَاثَةُ، وَرَابِعُهَا: بَالِغُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ، وَخَامِسُهَا: إِنْ سَاغَ الِاجْتِهَادُ فِي مَذْهَبِهِ، وَسَادِسُهَا: فِي أَصُولِ الدِّين، وَسَابِعُهَا: لَا يَكُونُ إِجْمَاعًا بَلْ حُجَّةً.

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ وَقِيلَ: إِنَّمَا يَضُرُّ اثْنَانِ، وَقِيلَ: مَا حَدَّ تَواتُرٍ وَصَلْ، وَقِيلَ: ضَرَّ فِي أُصُولِ الإعْتِقَادُ، وَقِيلَ: خُجَّةٌ وَلَا إِجْمَاعُ،

كَمَا رَأَىٰ الجُمْهُ ورُ فِي تَفْرِيعِهِمْ، وَقِي تَفْرِيعِهِمْ، وَقِي لَذَانِ، وَقِي لَنْ اللهُ لَلْأَقَلْ، وَقِيلَ: لَا يَضُرُّ خُلْفٌ لِلْأَقَلْ، وَقِيلَ: فِيمَا سَاغَ فِيهِ الإجْتِهَادْ، وَقِيلَ: لَا وَالأَحْسَنُ اتِّبَاعُ. وَقِيلَ: لَا وَالأَحْسَنُ اتِّبَاعُ.





الأسئلــة النظريــة ــــــحين

٥٦٦. هل لا بدَّ في انعقاد الإجماع وِفاقُ الكلِّ، أو يُكتفئ بالأكثر؟ اذكُرِ الخلافَ في ذلك.

—*იწს* —

التمــارين والتطبيقــات

[٨٥٥] في مِفتاح الوصول: (ومثاله: احتجاجُ أصحابنا على العَوْلِ في الفرائض، بإجماع الصحابةِ رضوان الله تعالى عليهم على ذلك، إلا ابنَ عباس)، على أيِّ مسألة أصولية يصلُحُ هذا المثال؟

[٨٥٦] قال المستدِلُّ: (الصبي إذا جاوزَ عَشْرَ سنين فوصيَّتُهُ جائزة، أجاز عُمَرُ وصيةَ غلام لم يحتلِمْ، عمرُهُ عَشْرُ سنوات، وانتشرت القصةُ فلم تُنكَرْ)، فقال المعترض: بل في المسألة خلافُ ابنِ عباس، فأجاب المستدِلُّ: بأنه لا يُعرَف مخالِفٌ غيرُ ابن عباس؛ فانعقَدَ الإجماعُ بقول البقية.

ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٨٥٧] في مِفتاح الوصول: (وكاحتجاجِهم على أن النومَ المستغرِقَ ينقُضُ الوُضوءَ، بإجماع الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم علىٰ ذلك، إلا أبا موسىٰ الأشعَريَّ)، علىٰ أيِّ مسألة أصولية يصلُحُ هذا المثال؟

[٨٥٨] قال المستدِلُّ: (يحرُمُ نكاحُ المجوسية الحُرَّةِ بالإجماع)، فقال المعترض: لا إجماعَ في المسألة؛ فقد خالَفَ أبو ثَوْرٍ.



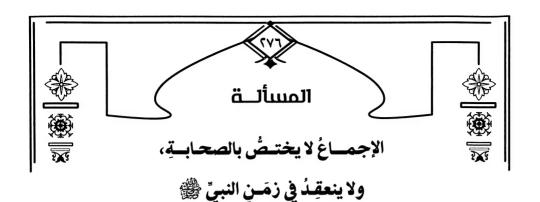
فما المسائل الأصولية التي يمكِنُ للمستدِلِّ أن يَتمسَّكَ بها لصحة قوله؟

[٨٥٩] خلافُ ابن عباس في ربا الفضل، هل يَمنَعُ مِن حكاية الإجماع في المسألة؟

[٨٦٠] هل المسائل الآتية تُعتبر إجماعيةً؟ ولماذا؟

- ١. قال ابنُ المنذِرِ: (وأجمعوا على أن دَمَ الاستحاضة ينقُضُ الطهارة، وانفرَدَ ربيعة، وقال: لا ينقُضُ الطهارة).
- ٣. قال ابن المنذِر: (وأجمعوا على أن مَن أراد الخروجَ مِن الحجِّ، عن منًى شاخصًا إلى بلَدِه، خارجًا عن الحرَمِ، غيرَ مقيمٍ بمكة، في النَّفْرِ الأول: أن يَنفِرَ بعد زوال الشمس في اليوم التالي الثاني إذا رمى في اليوم الذي يَلِي يوم النَّفْرِ أن يمشي، وانفرَدَ الحسن والنَّخَعيُّ).





وَأَنَّهُ لا يَخْتَصُّ بِالصَّحَابَةِ، وَخَالَفَتِ الظَّاهِرِيَّةُ.

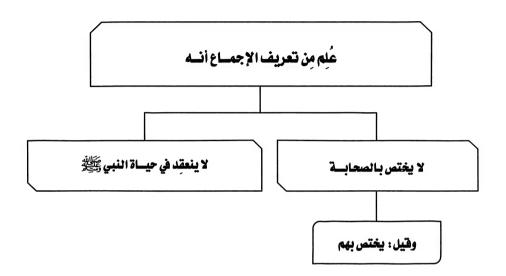
لل وَعَدَمُ انْعِقَادِهِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

—*იწს*—

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّهُ مَا اخْتَصَّ بِالأَكَابِرِ أَيْ: صَحْبِهِ، وَشَذَّ أَهْلُ الظَّاهِرِ. وَأَنَّ التَّابِعِيَ المُجْتَهِدُ وَفِي حَيَاةِ المُصْطَفَىٰ لَمْ يَنْعَقِدُ قَطْعًا. وَأَنَّ التَّابِعِيَ المُجْتَهِدُ —

تشجـير المسألـــة



الأسئلــة النظريــة

٥٦٧. هل يختص الإجماعُ بالصحابة؟ ومَن المخالِف؟
 ٥٦٨. هل ينعقِدُ الإجماعُ في عهد النبيِّ ﴿ ﴿ ﴾ ؟

[٨٦١] هـل يصـتُ أن يقـال: أجمع العلماءُ في العصـر الحاضـر على جـواز استعمال الإشارات الحمراء في تنظيم المرور؟

[٨٦٢] قال محمد بن جَرِيرٍ الطَّبَريُّ: أجمع التابعون على قَبول المرسَل.

ما الاعتراض الذي يُمكِنُ أن يَرِدَ على هذا الإجماع؟ وعلى أيِّ قولٍ يجري هذا الاعتراض؟





لله وَأَنَّ التَّابِعِيَّ المُجْتَهِدَ مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ، فَإِنْ نَشَأَ بَعْدُ فَعَلَىٰ الخِلَافِ فِي انْقِرَاضِ العَصْرِ.

نص الكوكب الساطع

وَفِي حَيَاةِ المُصْطَفَىٰ لَمْ يَنْعَقِدُ قَطْعًا. وَأَنَّ التَّابِعِيَّ المُجْتَهِدُ- مَعْهُمُ، فَإِنْ فِي الإِثْرِ وُصُولُهُ: عَلَىٰ انْقِرَاضِ العَصْرِ. فَعْهُمْ، فَإِنْ فِي الإِثْرِ وُصُولُهُ: عَلَىٰ انْقِرَاضِ العَصْرِ. —







٥٦٩. التابعيُّ المجتهِدُ وقتَ اتفاق الصحابة هل يُعتبَر وِفاقُهُ لهم؟

٥٧٠. إن لم يَصِرِ التابعيُّ مجتهِدًا إلا بعد اتفاق المجمِعِين، فهل يُعتبَر وِفاقُهُ لهم أو لا؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عِينَهُ.



[٨٦٣] قول أنَسٍ: "سَلُوا الحسَنَ"، وابن عباس لما سُئِل عن نَذْرِ ذَبْحِ الولد: "سَلُوا مسروقًا"، استُدِلَّ بهما على مسألةٍ أصولية، ما هي؟

[٨٦٤] جاء في المغني لابن قُدَامة في مَعرِض الخلاف في تغليظ اليمين: (وروى مالكٌ، قال: اختصَم زيدُ بن ثابت وابن مطيع في دارٍ كانت بينهما إلى مَرُوانَ بن الحكم، فقال زيدٌ: أحلِفُ له مكاني، فقال مَرُوانُ: لا والله، إلا عند مقاطع الحقوق. قال: فجعَلَ زيدٌ يَحلِفُ أن حقَّهُ لحَقٌّ، ويأبىٰ أن يحلف عند المنبر، فجعَلَ مَرُوانُ يعجب... وأما قصة مَرُوانَ فمِن العجبِ احتجاجُهم بها، وذهابهم إلىٰ قول مَرُوان في قضيةٍ خالفَهُ زيدٌ فيها، وقولُ زيدٍ فقيهِ الصحابة وقاضيهم وأفرَضِهم: أحَقُّ أن يُحتجَ به من قول مَرْوان؛ فإن قولَ مَرْوان لو انفرَدَ ما جاز الاحتجاج به على مخالفة إجماع الصحابة، وقول أئمَّتِهم وفقهائهم؟)، اربطْ كلامه بمسألة أصولية مناسبة.

[٨٦٥] قال المستدِلَّ: إشعار الهَدْيِ من الإبل والبقر سُنَّة، وقد فعَلَهُ الصحابةُ هَا اللهِ اللهُ المُعلَم مخالِفٌ منهم؛ فكان إجماعًا.

فقال المعترضُ: لا أسلِّمُ الإجماعَ؛ فقد خالَفَ إبراهيمُ النَّخَعيُّ وهو ممن بلغ رتبةَ الاجتهاد في عصر الصحابة.

ما المسألة الأصولية التي يمكن أن ينبني عليها هذا الخلاف؟

[٨٦٦] قال المستدِلَّ: القارن بين الحجِّ والعمرة يجزئه طوافٌ واحد وسعيٌ واحد لحَجِّهِ وعمرته؛ لإجماع الصحابة على ذلك.

فقال المعترضُ: لا أسلِّمُ الإجماعُ؛ فقد خالَفَ في المسألة الشَّعْبيُّ وجابر بن زيد وعبد الرحمن بن الأسود، وهؤلاء قد بلغوا رتبة الاجتهاد في عصر الصحابة.

ما المسألة الأصولية المؤثِّرة في هذا الخلاف؟

[٨٦٧] قال ابنُ قُدَامة في مَعرِض الاستدلال على تحريم بيع أمَّهات الأولاد: (ولأنه إجماع الصحابة هُنُهُ؛ بدليل قول عليِّ: كان رأيي ورأي عمر أن لا تباعَ أمَّهاتُ الأولاد. وقوله: فقضى به عُمَرُ حياته، وعثمانُ حياته. وقول عَبِيدة: رأيُ عليٍّ وعمرَ في الجماعة أحبُّ إلينا من رأيه وحده. وروى عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال عمرُ - هُنهُ -: ما مِن رجُل كان يقرُّ بأنه يطأ جاريتَه، ثم يموت، إلا أعتَقَها ولدُها إذا ولَدتْ، وإن كان سقَطًا.





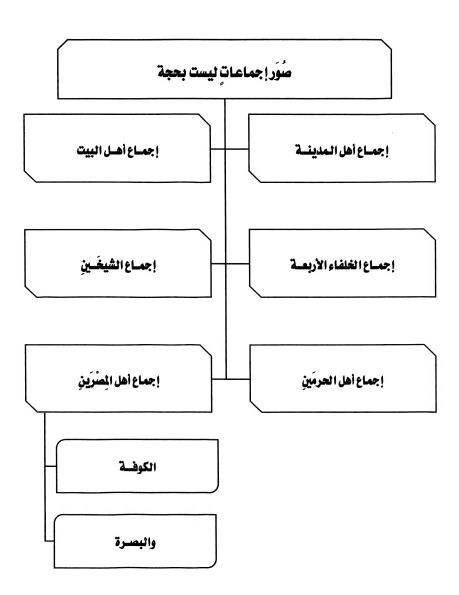
لل وَأَنَّ إِجْمَاعَ كُلِّ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ، وَأَهْلِ البَيْتِ، وَالخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ، وَالشَّيْخَيْنِ، وَأَهْلِ البَيْتِ، وَالخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ، وَالشَّيْخَيْنِ، وَأَهْلِ المِصْرَيْنِ: الكُوفَةِ وَالبَصْرَةِ.. غَيْرُ حُجَّةٍ.

-- Ajjo---

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ الإِجْمَاعَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ، وَالخُلَفَا، وَفُقَهَا المِصْرَيْنِ، وَأَنَّ الإِجْمَاعَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ، وَالخُلَفَا، وَفُقَهَا المِصْرَيْنِ، وَالخُلَقِ: غَيْرُ حُجَّةِ. وَالحَرَمَيْنِ، أَوْ مِنَ آهُلِ طَيْبَةِ، وَبَيْتِ خَيْرِ الخَلْقِ: غَيْرُ حُجَّةِ. وَالحَرَمَيْنِ، أَوْ مِنَ آهُلِ طَيْبَةِ، وَبَيْتِ خَيْرِ الخَلْقِ: غَيْرُ حُجَّةِ. وَالحَرَمَيْنِ، أَوْ مِنَ آهُلِ طَيْبَةِ، وَبَيْتِ خَيْرِ الخَلْقِ: غَيْرُ حُجَّةِ.

تشجــير المسألـــة



الأسئلــة النظريـــة ــــــحين

٥٧١. هل إجماع أهل المدينة حُجَّة؟

٥٧٢. هل إجماع أهل البيت النبوي حجة؟

٥٧٣. هل إجماع الخلفاء الأربعة حجة؟

٥٧٤. هل إجماع الشيخَيْنِ (أبي بكرِ وعمرَ رُهُمُ) حجة؟

٥٧٥. هل إجماع أهل الحرمَيْن (مكة والمدينة) حجة؟

٥٧٦. هل إجماع أهل المِصْرَيْنِ (الكوفة والبصرة) حجة؟

—*იწს* —

[٨٦٨] في ترتيب المدارك (٢/ ١٢٤): (قال أبو يوسفَ: تؤذّنون بالترجيع وليس عندكم عن النبيّ في فيه حديث، فالتفتَ مالكٌ إليه وقال: يا سبحان الله! ما رأيتُ أمرًا أعجَبَ من هذا؛ ينادئ على رؤوس الأشهاد في كلّ يوم خَمْسَ مرات، يتوارثه الأبناءُ عن الآباء من لدُنْ رسولِ الله في إلى زماننا هذا، أيحتاج فيه إلى فلانٍ عن فلان؟! هذا أصَتُ عندنا من الحديث)، ما نوعُ الحجة التي احتَجَ بها الإمام مالكُ في المسألة؟

[٨٦٩] قال أحمدُ: لا بأسَ بتلقين السارق ليَرجِعَ عن إقراره، وهذا قول عامةِ الفقهاء؛ لأن ذلك رُوِيَ عن أبي بكرٍ وعمرَ. اربِطْ هذا الاستدلالَ بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٨٧٠] في الشرح الكبير لابن أبي عُمَرَ: (ويجوز الحُكْمُ في المال وما يُقصَدُ به المالُ بشاهدٍ ويمينِ المدَّعِي)؛ رُوِيَ ذلك عن الخلفاء الأربعة ﷺ) هل هذا دليل؟ وما نوعُه؟ اربِطْ جوابك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٨٧١] يستقرُّ المَهْرُ كاملًا بالخَلْوة بعد العَقْدِ؛ لِمَا روى الإمامُ أحمد بإسناده عن زُرَارة بن أوفى، قال: قضى الخلفاءُ الراشدون المهديُّون: أن مَن أغلَقَ بابًا، أو أرخى سِتْرًا: فقد وجَبَ المَهْرُ، ووجَبتِ العِدَّة. ما نوع هذا الدليل؟ مع ذِكْرِ الخلاف الأصوليِّ فيه.

[٨٧٢] لا يجب الوُضوءُ مما مسَّتِ النارُ؛ رُوِيَ ذلك عن الخلفاء الأربعة. ما تكييف هذا الدليل أصوليًّا؟

[٨٧٣] قال الإمام أحمد: (أهل المدينة يَكرَهون الشعير بالبُرِّ اثنَيْنِ بواحدةٍ، ولكنا لا نرى به بأسًا)، ما المسألة الأصولية المناسبة لهذا الكلام؟

[٨٧٤] قال البخاريُّ في صحيحه: (باب ما ذكرَ النبيُّ الله وحَضَّ على اتفاق أهل العلم، وما أجمع عليه الحرَمانِ مكَّةُ والمدينة، وما كان بها من مشاهدِ النبي الله والمهاجرين والأنصار، ومصلى النبي الله والمنبر والقبر)، اربِطُ هذا التبويبَ بمسألة أصولية مناسبة، مع بيان الخلاف فيها.





لل وَأَنَّ المَنْقُولَ بِالآحَادِ حُجَّةٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي الكُلِّ.

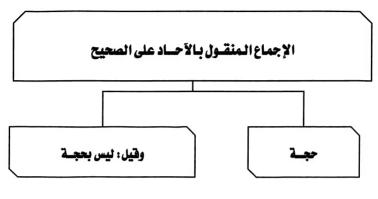
نص الكوكب الساطع

وَحُجَّةُ المَنْقُ ولِ بِالآحَادِ. وَذَاكَ فِي السَّبْعِ ذُو الإعْتِمَادِ.









الأسئلــة النظريــة

٥٧٧. هل تُعتبَر حُجِّيةُ الإجماع المنقول إلينا بطريق الآحاد؟

التمارين والتطبيقات

[٨٧٥] قال المستدِلُّ: ذبائحُ أهل الكتاب حلالٌ إذا ذكروا اسمَ الله بالإجماع. فقال المعترضُ: هذا الإجماعُ لم يتواتر.

ما المسألة الأصولية التي بنى عليها المعترضُ ؟ وما الجواب؟ [٨٧٦] قال المستدِلُّ: العيد له خُطْبتانِ إجَماعًا.

فقال المعترض: هذا الإجماعُ لم ينقُلْهُ إلا ابنُ حَزْمٍ، ولم يشتهِرْ ويتواتر. علَّقْ على هذا الاعتراض بمسألة أصولية.



نص جمع الجــوامع ـــــــــدين

لل وَأَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ، وَخَالَفَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ.

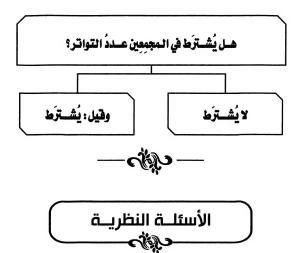


نص الكوكب الساطع

وَأَنَّهُ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ عَدَدْ تَوَاتُرٍ. وَأَنَّهُ لَوِ انْفَرَدْ وَأَنَّهُ لَوِ انْفَرَدْ —



تشجـير المسألـــة



٥٧٨. هل يُشترَطُ في المجمِعِينَ عددُ التواتر؟ ومَن المخالِف؟



التمارين والتطبيقات

تأتي.





إذا لم يوجَدْ مجتهدٌ غيرُه؟

نص جمع الـجــوامع ـــــــــدين

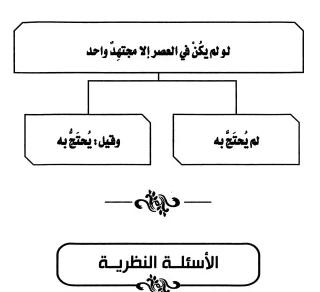
لل وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ؛ وَهُوَ المُخْتَارُ.

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّهُ لَهُ يَشْتَرَطْ فِيهِ مَدَدْ تَوَاتُرٍ. وَأَنَّهُ لَهِ انْفَرَدْ وَأَنَّهُ لَهِ انْفَرَدْ وَأَنَّهُ لَهُ يُحْتَجَّ بِهُ، وَهُ وَ الصَّحِيحُ فِيهِ مَا لِمَنْ نَبِهُ.

- المَنْ الْمَنْ نَبِهُ.
- المَنْ اللهُ عَلَيْهِ مَا لِمَنْ نَبِهُ.

تشجير المسألـــة



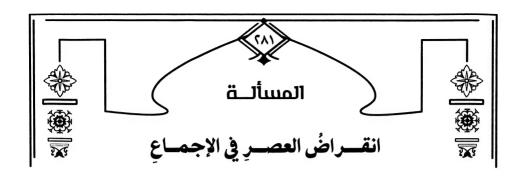
٥٧٩. إن لم يكُنْ في العصر إلا مجتهِدٌ واحد، هل يُحتَجُّ به؟ وهل هو إجماع؟



التمارين والتطبيقات

[٨٧٧] نزَلتْ نازلةٌ في عصرٍ من العصور، فجُمِع لها المجتهِدون، فبلغ عددُهم ثلاثة، فهل ينعقد الإجماعُ بهذا العدد؟ وماذا لولم يوجد إلا مجتهِدٌ واحد؟ وماذا لوكمان العدد مائةً؟ مع رَبْطِ جوابك بالمسألة المناسبة من جمع الجوامع.





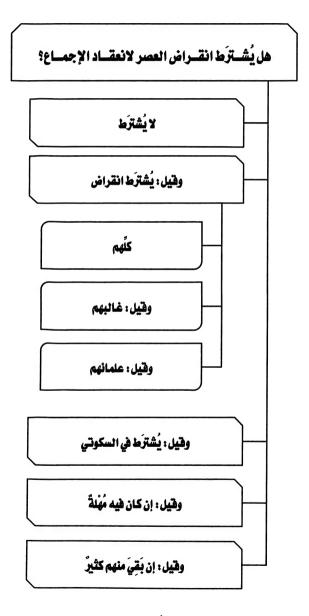
لله وَأَنَّ انْقِرَاضَ العَصْرِ لا يُشْتَرَطُ، وَخَالَفَ أَحْمَدُ وَابْنُ فُورَكَ وَسُلَيْمٌ فَشَرَطُوا انْقِرَاضَ كُلِّهِمْ أَوْ عَلَمَائِهِمْ؛ أَقْوَالُ اعْتِبَارِ العَامِّيِّ وَالنَّادِرِ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فِي الشَّكُوتِيِّ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مُهْلَةٌ، وَقِيلَ: إِنْ بَقِيَ مِنْهُمْ كَثِيرٌ.

نص الكوكب الساطع

وَقَدْ أَبَى جَمَاعَةٌ فَشَرَطُوا-أَوْ عُلَمَائِهِمْ ثَنَازُعٌ بِهِم، أَوْ عُلَمَائِهِمْ ثَنَازُعٌ بِهِم، وَقِيلَ: فِي ذِي مُهْلَةٍ لَا الفَوْتِ، وَلا تَمَادِي السَّهْرِ فِيهِ الغَابِرِ،

وَأَنَّ قَرْضَ العَصْرِ لَا يُشْتَرَطُ، فِيهِ انْقِرَاضَ الكُلِّ، أَوْ غَالِبِهِمْ، وَقِيلَ: بَلْ يُشْرَطُ فِي السُّكُوتِيْ، وَقِيلَ: قَرْضُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ. وَقِيلَ: قَرْضُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ.









الأسئلــة النظريـــة ــــــحين

٥٨٠. هل يُشترَطُ انقراضُ العصر لانعقاد الإجماع؟ اذكر الأقوال في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عِيْهِ.

—*ભં‰*—

التمارين والتطبيقات

[٨٧٨] قال المستدِلَّ: لا بأسَ بعدِّ الآيِ في الصلاة فإنه إجماعٌ؛ إذ قد رُوِيَ عن يحيىٰ بن وثَّاب وطاوس والحسن وابن سِيرِينَ وإبراهيم النَّخَعي والمغيرةِ بن حكيم ومجاهد وسعيد بن جُبير، ولم يُعرَفْ لهم في عصرهم مخالِفٌ، فقال المعترضُ: قد خالَفَ أبو حنيفة وهو ممن أدرك عصرَهم.

ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٨٧٩] قال علي هي المجتمع رأيي ورأي عمرَ على منع بيع أمهات الأولاد، وأنا الآن أرى بيعَهن)، هل يُعتبَرُ اجتماعُهم الأول إجماعًا وحجة ؟ مع ذِكْرِ المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا.

[٨٨٠] قال المستدِلُّ: إذا صلى الإمامُ بالجماعة محدِثًا أو جُنْبًا غيرَ عالم بحدَثِهِ هو، ولا المأمومون، فصلاةُ المأمومِينَ صحيحةٌ؛ لأنه قول عمرَ وعثمان، ولا يُعرَف لهما مخالِفٌ.

قال المعترض: إن عليًّا قد خالَفَ قبل انقراض العصر، فقال: يُعِيد ويُعِيدون. اربِطْ هذا الكلامَ بالمسألة الأصولية المناسبة.



للهِ وَأَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ تَمَادِي الزَّمَنِ، وَاشْتَرَطَهُ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ فِي الظَّنِّيِّ.

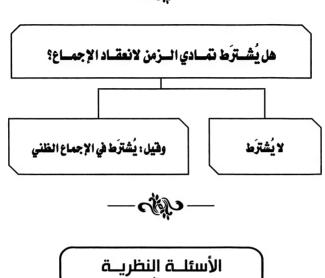
نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: قَرْضُ مَدَدِ التَّوَاتُرِ. وَلَا تَمَادِي الدَّهْرِ فِيهِ الغَابِرِ،

وَشَرَطَ الإِمَامُ فِي الظُّنِّيِّ. وَأَنَّهُ مِنْ سَابِقِ النَّبِيِّ- يُ







٥٨١. هل يُشترَطُ في انعقاد الإجماع تمادي الزمن عليه؟ اذكر الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عَلَيْهُ.

નાંગ્રેપ્ટ

التمارين والتطبيقات

[٨٨١] اجتمَعَ مجتهِدو العصرِ في مكانٍ لمناقشة مسألة، فحكَموا فيها وأجمعوا، ثم انهدم البناءُ وماتوا كلُّهم قبل مُضِيِّ مدةٍ، فهل يُعتبَر إجماعُهم حجةً؟ اربِطْ جوابك بكلام جمع الجوامع، وبيِّنِ المخالِفَ في المسألة.





لل وَأَنَّ إِجْمَاعَ السَّابِقِينَ غَيْرُ حُجَّةٍ؛ وَهُوَ الأَصَحُّ.

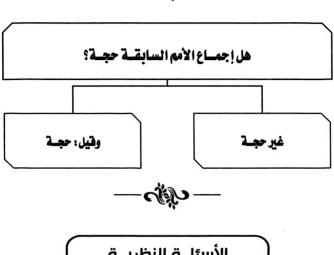


وَأَنَّهُ مِنْ سَابِقِ النَّبِيِّ. وَأَنَّهُ مِنْ سَابِقِ النَّبِيِّ. وَأَنَّهُ مِنْ سَابِقِ النَّبِيِّ. وَأَنَّهُ مَكُونُ مَنْ قِيَاسِ، لَا حُجَّةٌ؛ وَهُ وَ لِجُلِّ النَّاسِ. وَأَنَّهُ يَكُونُ مَنْ قِيَاسِ،





تشجير المسألـــة



الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٥٨٢. إجماع الأمم السابقين على أمَّةِ محمد ، هل هو حجة؟



التمارين والتطبيقات

[٨٨٢] لو فرَضْنا إجماعَ النصاري قبل النبي الله على صَلْبِ عيسى الله الله الله الله على صَلْبِ عيسى الله المال الله و مع رَبُطِ ذلك بالمسألة المناسبة.





لله وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ قِيَاسٍ؛ خِلَافًا لِمَانِعِ جَوَازِ ذَلِكَ، أَوْ وُقُوعِهِ مُطْلَقًا، أَوْ فِي الخَفِيِّ.

—*იწს*—

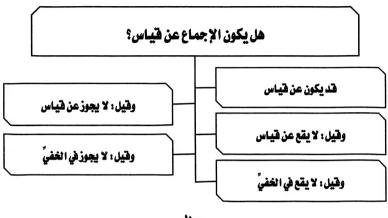
نص الكوكب الساطع

لَا حُجَّةٌ؛ وَهُ وَلِجُ لِّ النَّاسِ. وَأَنَّهُ يَكُ وِنُ عَسِنْ قِيَاسِ،

وَمَنْ نَفَى خَوَازَهُ فَخَالِفِ، أَوِ الوُقُوعَ مُطْلَقًا، أَوْ فِي الخَفِي.







—എം—

الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٥٨٣. هل يصحُّ أن يكون مستنَدُ الإجماعِ قياسًا؟ وهل وقَعَ؟ — حَمِينَ اللهِ



[٨٨٣] قال المستدِلُّ: (لو حلَفَ حالفٌ أن لا يدخل دارًا لم يَبَرَّ في يمينِهِ حتى يدخُلَ بجميعه، وقد أجمع العلماءُ على ذلك، كما لو أمره اللهُ بفعلِ شيءٍ لم يخرُجْ من العهدة إلا بفعلِ الجميع)، فقال المعترِضُ: هذا الإجماعُ مستنِدٌ إلى قياس، وهو لا يصحُّ.

ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٨٨٤] قال المستدِلُّ: حدُّ شاربِ الخمر ثمانون جَلْدةً؛ لإجماع الصحابة؛ فإن عمرَ استشار الناسَ في ذلك، فقال عبدُ الرحمن بن عوف: اجعَلْهُ كأخَفِّ الحدود ثمانين، وقال عليُّ: أرى أن تَجلِدَهُ ثمانين؛ فإنه إذا شَرِبَ سَكِرَ، وإذا سَكِرَ هذَى، وإذا هذَىٰ افترىٰ، فجلدَهُ عمرُ ثمانين، ولا يُعرَف له مخالِفٌ من الصحابة.

فقال المعترضُ: هذا إجماعٌ مستنِدٌ إلىٰ قياسٍ؛ فلا يُحتَجُّ به.

ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٨٨٥] قال المستدِلُّ: إذا قال إنسان: مَن عَمِل لي كذا فله كذا وكذا، فعَمِل إنسان ذلك، استحَقَّ بذلك الجُعْلَ؛ فقد وقَعَ الإجماعُ على ذلك ولو كان العمل مجهولًا؛ قياسًا على العقود الجائزة؛ كالشركة والوكالة.

فقال المعترض: هذا استدلالٌ فاسدٌ؛ لأن الإجماع لا يستنِدُ إلى القياس. ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟





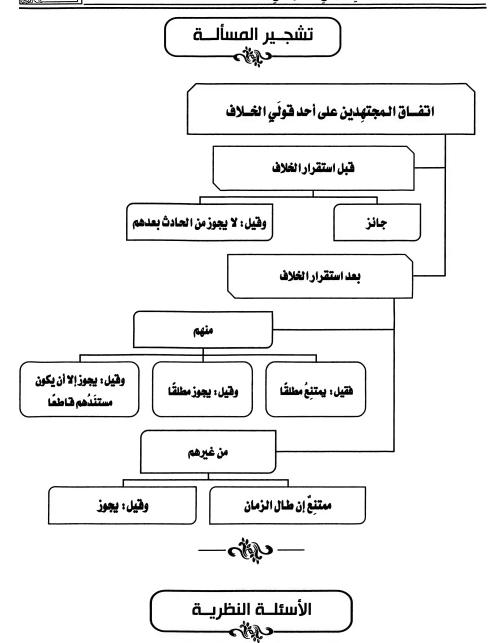
لله وَأَنَّ اتَّفَاقَهُمْ عَلَىٰ أَحَدِ القَوْلَيْنِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الخِلَافِ جَائِزٌ وَلَوْ مِنَ الحَادِثِ بَعْدَهُمْ، وَأَمَّا بَعْدَهُ مِنْهُمْ.. فَمَنَعَهُ الإِمَامُ، وَجَوَّزَهُ الآمِدِيُّ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُهُمْ قَاطِعًا، وَأَمَّا مِنْ غَيْرِهِمْ.. فَالأَصَحُّ مُمْتَنِعٌ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ.

—*ત્ર્યાંુ*ુે—

نص الكوكب الساطع

قُولَيْنِ قَبْلَ مَا اسْتَقَرَّ الخُلْفُ قَدْأَمَّا اتِّفَاقُ بَعْدَ ذَاكَ: مِنْهُمُيَمْنَعَ، وَالثَّالِثُ: إِنْ يُسْنَدْ لِظَنْ.
طَالَ. وفِي الأُولَىٰ خِلَافٌ قَدْ زُكِنْ.

وَأَنَّ الِاجْمَاعَ لَهُمْ عَلَى أَحَدْ جَازَ؛ وَلَوْ مِنْ حَادِثٍ بَعْدَهُم، خَاذِ؛ وَلَوْ مِنْ حَادِثٍ بَعْدَهُم، فَالْآمِدِيْ يَمْنَعُ، وَالْإِمَامُ لَنْ فَالْآمِدِيْ يَمْنَعُ، وَالْإِمَامُ لَنْ وَمِنْ سِوَاهُمُ: الْأَصَحُ: المَنْعُ إِنْ



٥٨٤. هل يجوز اتفاقُ المجتهِدِين على أحد القولَيْنِ لهم؟ فصِّلْ إجابتك.





[٨٨٦] (ومثاله: احتجاجُ أصحابنا على أن بيع أمِّ الولد لا يجوز، بإجماع التابعين رضوان الله تعالى عليهم، بعد اختلاف الصحابة فيه)، ما نوعُ الاحتجاج المذكور من ناحيةٍ أصولية؟

[٨٨٧] قال المستدِلُ: (فرضُ البنتَيْنِ الثُّلثانِ؛ لإجماع التابعين على ذلك)، فقال المعترضُ: المسألة خالَفَ فيها ابنُ عباسٍ فقال: لهما النصفُ. فقال المستدِلُ: لكنَّ قولَ ابن عباس مهجورٌ لم يقُلْ به أحدٌ بعده، وانعقد الإجماعُ بعدُ على أن لهما الثُّلثيْنِ.

ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٨٨٨] قال المستدِلُّ: (المتوفى عنها زوجُها الحاملُ: عِدَّتُها وضعُ الحمل، ولو وضعَتْهُ بعد ساعةٍ؛ للإجماع على ذلك).

فقال المعترض: لا يُحتَجُّ بهذا الإجماع؛ لأنه قد ثبت قبل ذلك خلافٌ عن ابن عباس هي .

ما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٨٨٩] (أجمعت الصحابةُ على دفنِهِ الله على المسألة الأصولية المناسبة. هل يُعتبَرُ هذا الإجماعُ حجةً؟ مع رَبُطِ ذلك بالمسألة الأصولية المناسبة.





لل وَأَنَّ التَّمَسُّكَ بِأَقَلِّ مَا قِيلَ حَتٌّ.

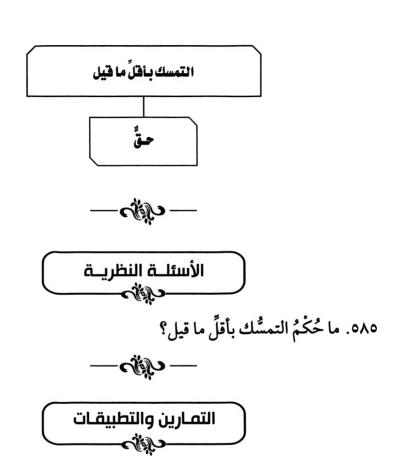
—*იწს*—

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ الَاَّخُـذَ بِأَقَـلِّ مَـا رُوِيْ حَـقٌ إِذَا الأَكْثَـرُ فِيهِ مَا قَـوِيْ. — ديا ها



تشجـير المسألــة



[٨٩٠] اختلَفَ العلماءُ في دِيَة الكتابيّ، قيل: كَدِيَةِ المسلم، وقيل: النصف، وقيل: النصف، وقيل: بل الثلث فقط. فهل يصحُّ الأخذُ بالثلث لأنه الأقل؟ ما المسألة الأصولية المناسبة هنا؟

[٨٩١] اختُلِف في العدد الذي تنعقِدُ به الجمعة، فقيل: أربعون، وقيل: ثلاثة، فهل يصحُّ التمسُّكُ بالأقل؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٨٩٢] اختُلِف في نِصاب السرقة، فقيل: لا يُحدَّدُ، وقيل: درهمٌ، وقيل: ثلاثة دراهم، هل يصح هنا التمسُّكُ بأقلِّ ما قيل؟ ولماذا؟

[٨٩٣] قيل: تُغسَل النجاساتُ سبعًا، وقيل: ثلاثًا، وقيل: لا عدَدَ، فهل يصح هنا التمسُّكُ بأقلِّ ما قيل؟ ولماذا؟

[٨٩٤] قال بعضُ العلماء: (عِدَّةُ الأَمَةِ: قَرْآنِ)؛ لأنه أَقَلُّ ما قيل، ما الدليل المستدَلُّ به؟

[٨٩٥] يثبُتُ التحريمُ بالرَّضاع برَضْعةٍ واحدة، وقيل: ثلاث، وقيل: خمس، فما الدليل الذي يمكن التمسُّكُ به لترجيح الرضعة الواحدة؟





للهِ أَمَّا السُّكُوتِيُّ.. فَفَالِثُهَا حُجَّةٌ لا إِجْمَاعٌ، وَرَابِعُهَا: بِشَرْطِ الِانْقِرَاضِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنْ كَانَ فُتْيَا، وَأَبُو إِسْحَاقَ المَرْوَذِيُّ: عَكْسُهُ، وَقَوْمٌ: إِنْ وَقَعَ فِيمَا يَفُوتُ اسْتِدْرَاكُهُ، وَقَوْمٌ: إِنْ كَانَ السَّاكِتُونَ أَقَلَ، وَالصَّحِيحُ: حُجَّةٌ، وَقَوْمٌ: إِنْ كَانَ السَّاكِتُونَ أَقَلَ، وَالصَّحِيحُ: حُجَّةٌ، وَفِي تَسْمِيَتِهِ إِجْمَاعًا: خُلْفٌ لَفْظِيُّ.

نص الكوكب الساطع

أَمَّا السُّكُوتِيُّ بِهِ النِّزَاعُ: رَابِعُهَا: بِشَرْطِ أَنْ يَنْقَرِضَا، وَقِيلَ: فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مُهْلَهُ، وَقِيلَ: حَيْثُ سَاكِتٌ فِيهِ أَقَلْ، وُقِيلَ: حَيْثُ سَاكِتٌ فِيهِ أَقَلْ، يُسْمَىٰ بِإِجْمَاعِ؟ نِزَاعٌ يُـورَدُ،

ثَالِثُهُا: يُحْتَجُّ لَا إِجْمَاعُ، وَقِيلَ: فِي فُتْيَا، وَقِيلَ: فِي قَضَا، وَقِيلَ: فِي عَصْرِ الصِّحَابِ الجِلَّهُ، وَقِيلَ: فِي عَصْرِ الصِّحَابِ الجِلَّهُ، وَكُوْنُهُ حُجَّةً الأَقْوَىٰ؛ وَهَلْ-وَكُوْنُهُ حُجَّةً الأَقْوَىٰ؛ وَهَلْ-



الأسئلــة النظريــة

٥٨٦. الإجماع السكوتيُّ، هل هو حجة؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ ﷺ.



[٨٩٦] (ومثاله: احتجاجُ أصحابنا: أن المرأة إذا عقد عليها وليَّانِ لزوجَيْنِ، ودخَلَ الثاني منهما، ولم يَعلَمْ بالأول: فإنها للثاني، وقال ابن عبد الحكم: السابقُ بالعقد أَوْلَىٰ؛ بقضاءِ عمر الله بنكل بمَحضر الصحابة ولم يُنكِروا عليه، أو بقضاء معاوية الله للحسنِ بن عليً على ابنه يزيد بذلك بمَحضر الصحابة ولم ينكروا)، ما نوع هذا الاستدلال؟

[٨٩٧] (كمثل استدلال المالكيِّ في الرد بالعيوب الأربعة في النكاح بقول عمرَ وعليٍّ، ولا مخالِفَ لهما في الصحابة؛ فوجَبَ أن يكونَ إجماعًا)، ما نوعُ الإجماع المذكور؟ وكيف يجاب عن الاستدلالِ به؟ بعد التأمُّلِ والإجابة ارجع إلى المنهاج للباجيِّ (ص١٤٠).

[٨٩٨] (نحو استدلال المالكيّ في صلاة التراويح بما رُوِيَ: أن عمرَ جمَعَ الناسَ على أبيّ بن كعب، فصلى بهم، وأقرَّتْهُ الصحابةُ على ذلك، ولم يَظهَرْ له مخالِفٌ؛ فثبَتَ أنه إجماعٌ)، ما نوع الإجماع المذكور؟ وهل هو حجة؟

[٨٩٩] في المنهاج للباجيّ: (فمثل احتجاج المالكيّ في أن امرأة المفقود يُضرَبُ لها الأجَلُ، ثم تفارقه إن شاءت: بما رُوِيَ عن عمرَ أنه حكمَ بذلك، ولم يخالفه أحدٌ من الصحابة؛ فثبَتَ أنه إجماعٌ، فيقول الحنَفيُّ والشافعي: هذا قولُ واحدٍ من الصحابة، ولا يصير ذلك حجَّةً إلا بالظهور والانتشار، ولا يصحُّ دعوىٰ الإجماعِ في مثل هذا، لا سيما وقد تفرَّقتِ الصحابةُ في الآفاق، وتبدَّدتْ في البلاد)، ما سبب الخلاف -أصوليًّا-؟

[٩٠٠] ما نوع الإجماع المذكور في المثال الآي: (مثل أن يستدِلَّ المالكيُّ على أن الغُسْلَ يوم الجمعة ليس بواجب: بما رُوِيَ أن عثمانَ بن عفان - اللهُ دخل يوم الجمعة المسجد وعمرُ بن الخطاب يخطُبُ على المنبر، فقال: أية ساعة هذه؟ فقال: ما زِدْتُ على أن توضَّ أتُ وخرَجْتُ، فقال عمرُ: والوُضوء أيضًا! وقد عَلِمتَ أن رسولَ الله الله الله الله المنبر)، فأقرَّهُ على تَرْكِ الغُسْلِ والصحابةُ حضور، ولم يُنكِرْ أحدٌ مع كثرتهم وتوفَّرِ عددهم في ذلك اليوم؛ فثبتَ أنه إجماعٌ)؛ المنهاج للباجيّ.

[٩٠١] (النَّذْرُ المُبهَم؛ وهو أن يقولَ: (شِهِ عليَّ نَذْرٌ) تجب به الكفارة؛ لأنه قولُ جماعةٍ من الصحابة والتابعين، ولا يُعرَفُ لهم مخالِفٌ في عصرهم؛ فكان إجماعًا)، ما نوعُ هذا الإجماع؟ وما مدى حُجِّيته؟ ولماذا لم يأخُذْ به بعضُ العلماء؟





لله وَفِي كَوْنِهِ إِجْمَاعًا حَقِيقَةً.. تَرَدُّدُ، مَثَارُهُ: أَنَّ السُّكُوتَ المُجَرَّدَ عَنْ أَمَارَةِ رِضًا وَسُخْطٍ مَعَ بُلُوغِ الكُلِّ وَمُضِيِّ مُهْلَةِ النَّظَرِ عَادَةً عَنْ مَسْأَلَةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ تَكْلِيفِيَّةٍ -وَهُوَ صُورَةُ السُّكُوتِيِّ - هَلْ يُغَلِّبُ ظَنَّ المُوَافَقَةِ؟

—*იჭ*ა—

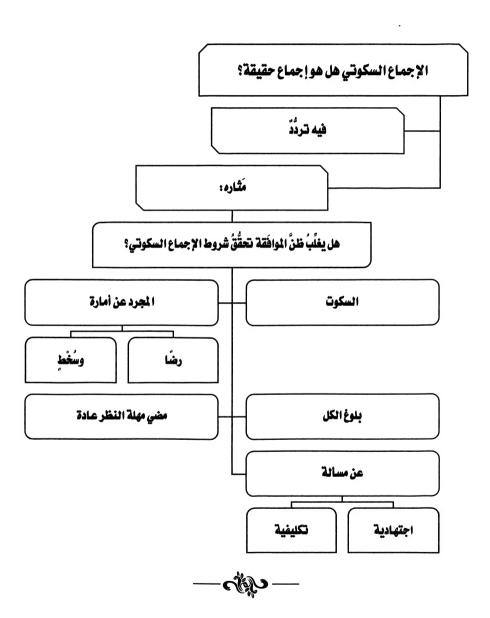
نص الكوكب الساطع

وَكُونُ اللهُ حَقِيقَ اللهُ اللهُ المُوافَقَةُ ؟ وَكُونُ اللهُ المُوافَقَةُ ؟ وَاللهُ اللهُ اللهُ المُوافَقَةُ ؟ وَاللهُ اللهُ المُوافَقَةُ ؟ وَاللهُ اللهُ المُوافَقَةُ ؟ وَاللهُ اللهُ اللهُ

يُسْسَمَىٰ بِإِجْمَاعِ ؟ نِزَاعٌ يُسُورَهُ، مَشَارُهُ: أَنَّ السُّكُوتَ العَارِ عَنْ وَفِيهِ تَكْلِيهِ فُ لَنَا وَقَدْ ظَهَرْ وَذَاكَ تَصْوِيرُ السُّكُوتِيْ - هَلْ يُظَنْ



تشجـير المسألـــة



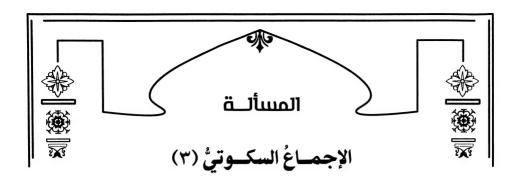
الأسئلـــة النظريـــة ـــــــحيث

٥٨٧. هل الإجماع السكوتي إجماعٌ حقيقةً؟ وما مثار الخلاف؟



تأتي.





لل وَكَذَا الخِلافُ فِيمَا لَمْ يَنْتَشِرْ.

—*იწს* —

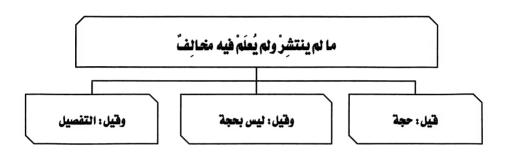
نص الكوكب الساطع

وَذَاكَ تَصْوِيرُ السُّكُوتِيْ هَلْ يُظَنْ مِنْ المُوَافَقَةُ ؟ أَمَّا حَيْثُ لَنْ لَوَ المُوَافَقَةُ ؟ أَمَّا حَيْثُ لَنْ لَا مَا عَلَا لَهُ المُوَافَقَةُ ؟ أَمَّا حَيْثُ لَنْ عَمَّتْ بِهِ البَلْوَىٰ عَلَا . يَظْهَرَ: قِيلَ: إِنْ عَمَّتْ بِهِ البَلْوَىٰ عَلَا .

—*ი*ებ —



تشجـير المسألــة



—₩p—

الأسئلــة النظريــة

٥٨٨. الإجماع السكوتيُّ إن لم ينتشِر، ولم يُعرَفْ فيه مخالِفٌ، هل هو حجة؟





التمارين والتطبيقات

[٩٠٢] ميِّزْ ما يُحتَجُّ به على أنه إجماع سكوتيٌّ مما يأتي، مع ذِكْرِ الخلاف:

- ١. قولُ بعضِ العلماء انتشَرَ ولم يُعلَمْ له مخالِفٌ.
- ٢. قول لبعض العلماء انتشر ولم يخالِفْ فيه إلا واحدٌ.
- ٣. قول جماعة من العلماء لم يجد الباحثُ قولًا لغيرهم، لكنَّ قولَهم لم ينتشِرْ.
- ٤. قول لبعض العلماء بجواز فعل فعلَهُ أحدُ السلاطين، ولم يستطع أحدٌ أن يُنكِرَ عليه؛ لشدة بَطش ذلك السلطان.
- ٥. قول لجماعة مِن العلماء في مسألة يحتاج إليها عمومُ الناس،
 وتعاقبتُ عليه العصورُ بلا مخالِفٍ.





لل وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي دُنْيَوِيٍّ، وَدِينيٍّ، وَعَقْلِيٍّ لا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَيْهِ.

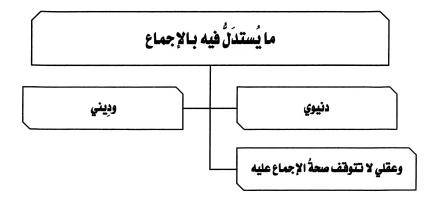


وَأَنَّ لَهُ يَكُ وِنُ فِ عِ عَقْلِ عِ عَقْلِ عِ عَقْلِ عِ عَقْلِ عِ عَقْلِ عِ عَلْمِ عَقْلِ عِ عَلْمِ عَقْلِ ع

—*ი*ქე —



تشجـير المسألــة



—*იწ*ე∙—

الأسئلــة النظريــة ــــــدين

٥٨٩. هل يقع الإجماعُ في أمرٍ دنيوي أو دِينيِّ أو عقلي؟





[٩٠٣] بيِّنْ ما يجوز أن يُستدَلَّ فيه بالإجماع مما يلي:

- ١. الآراء.
- ٦. الحروب.
- ٣. تدبير الجيوش.
 - ٤. أمور الرعيَّة.
- ٥. وجوب الصلاة.
- ٦. وجوب الزكاة.
- ٧. حدوث العالم.
- ٨. وَحْدة الصانع.
 - ٩. النبوَّة.





وَلا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِمَامٌ مَعْصُومٌ.

—₩~

نص الكوكب الساطع

وَكَ مْ يَجِبْ كَ هُ إِمَامٌ عُصِمًا وَمَنْ رَأَىٰ اللهِ تِرَاطَ هَذَا وَهِمَا صَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ الل



الأسئلــة النظريــة ـــــحهه

٥٩٠. ما حُكْمُ اشتراط إمامٍ معصوم في الإجماع؟



التمارين والتطبيقات حراث لا يوجد.





وَلا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَنَدٍ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِقَيْدِ الإجْتِهَادِ مَعْنَىٰ؛ وَهُوَ الصَّحِيخُ.

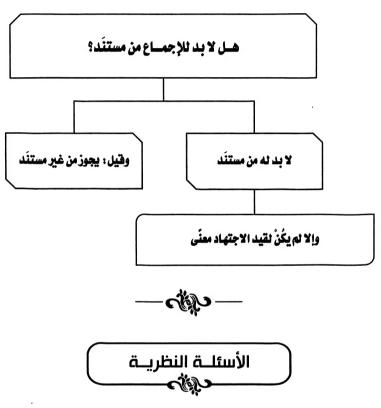


نص الكوكب الساطع

وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مُسْتَنَد لِقَيْدِ الإجْتِهَادِ، وَهُوَ المُعْتَمَدْ.



تشجـير المسألـــة



٥٩١. هل يُشترَط في الإجماع أن يكون عن مستنَد؟





[٩٠٤] قال المستدِلُ: تجوز المخارَجةُ؛ وهي: أن يَضرِبَ السيدُ على المملوك خَراجًا معلومًا يؤديه، وما فضَلَ فللعبدِ؛ للإجماع على جوازها، فقال المعترضُ: هذا إجماعٌ لا دليلَ عليه، فلم يُقبَلْ.

علِّقْ على المناظرةِ السابقة، ثم بيِّن المسألةَ الأصولية المؤثِّرة هنا.

[٩٠٥] قال المستدِلُّ: المضارَبة جائزة للإجماع، فقال المعترِضُ: لا يوجد دليلٌ من القرآن ولا السُّنة على جوازها، والقياسُ لا يقتضيها، فلم يصحَّ التمسُّكُ بالإجماع؛ لعدم وجود دليل عليه.

علِّقْ على المناظرة السابقة، ثم بيِّنِ المسألةَ الأصولية المؤثِّرة هنا.





مَسْأَلَـةُ:

للهِ الصَّحِيحُ إِمْكَانُهُ، وَأَنَّهُ حُجَّةٌ، وَأَنَّهُ قَطْعِيٌّ حَيْثُ اتَّفَقَ المُعْتَبَرُونَ، لا حَيْثُ اخْتَلَفُوا كَالسُّكُوتِيِّ وَمَا نَدَرَ مُخَالِفُهُ، وَقَالَ الإِمَامُ وَالآمِدِيُّ: ظَنِّيٌّ مُطْلَقًا.

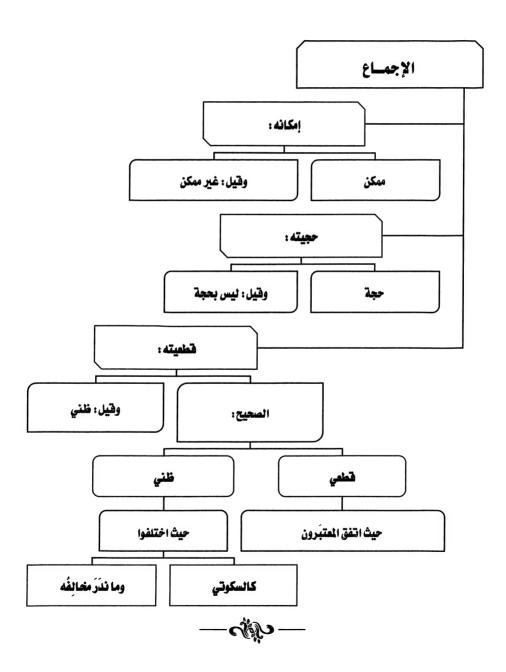
--410---

نص الكوكب الساطع

إِمْكَانُهُ الصَّوَابُ. وَالقَوِيُّ: حُجَّتُهُ. وَأَنَهُ قَطْعِيُّ، وَالْفَخْرُ: ظَنَّا مُطْلَقَا. لَا فِي السُّكُوتِيِّ، وَلَا مَا خَرَقًا مُطْلَقًا. وَالْفَخْرُ: ظَنَّا مُطْلَقًا. — حَبَيْ —



تشجـير المسألـــة حين





الأسئلــة النظريـــة ـــــحين

٥٩٢. هل الإجماع ممكِنٌ عقلًا؟

٥٩٣. هل الإجماع حجة؟ فإن كان فهل هو قطعيٌّ أو ظنيٌّ؟

--4%---

التمارين والتطبيقات

[٩٠٦] ميِّزِ الإجماعَ الظنيَّ من القطعيِّ مما لا يُحتَجُّ به فيما يأتي:

- ١. الإجماع على تحريم الزنا.
- ٦. الإجماع على تحريم أخذِ الأجرة على الضمان.
 - ٣. الإجماع السكوتيُّ المنقول بالتواتر.
 - ٤. الإجماع الصريح المنقول بالتواتر.
 - ٥. إجماع الصحابة مع مخالفة واحدٍ من التابعين.
- ٦. الاحتجاج بالإجماع الصريح قبل انقراض العصر.
- ٧. الاحتجاج بالإجماع السكوتيِّ بعد انقراض العصر.
- ٨. الاحتجاج بالإجماع الصريح المنقول بالتواتر بعد انقراض العصر.
 - ٩. إجماع أهل المدينة المنقول بالتواتر.
 - ١٠. إجماع الخلفاء الراشدين.
 - ١١. إجماع أتباع التابعين على مسألةٍ لم تُنقَلْ عن الصحابة.





لل وَخَرْقُهُ حَرَامٌ.



نص الكوكب الساطع

وَخَرْقُهُ حَظْرٌ؛ وَمِنْ هَذَا زُكِنْ: إِحْدَاثُ ثَالِثٍ، أَوِ التَّغْصِيلِ إِنْ

—*Ajjo* —



تشجـير المسألــة



الأسئلــة النظريــة

٥٩٤. ما حُكْمُ خَرْقِ الإجماع بالمخالَفة؟



تأتي.





لل فَعُلِمَ تَحْرِيمُ إِحْدَاثِ ثَالِثٍ، وَالتَّفْصِيلِ إِنْ خَرَقَاهُ، وَقِيلَ: خَارِقَانِ مُطْلَقًا.

نص الكوكب الساطع

وَخَرْقُهُ حَظْرٌ؛ وَمِنْ هَذَا زُكِنْ: إِحْدَاثُ ثَالِثٍ، أَوِ التَّفْصِيلِ إِنْ-

يَخْرِقْ، وَقِيلَ: خَارِقَانِ مُطْلَقَا. وَأَنَّهُ يَجُورُ إِنْ مَا خَرَقَا -







الأسئلـــة النظريـــة

٥٩٥. إذا اختلَفَ أهلُ العصر على قولينِ، فهل لمَن بعدهم إحداثُ ثالثٍ؟ اذكرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ ﷺ.

٥٩٦. ما حُكْمُ إحداثِ التفصيلِ بين مسألتينِ لم يَفصِلْ بينهما أهلُ عصرٍ؟



[٩٠٧] يحكى عن ابنِ حَزْمِ هِ : (إن الأخَ يُسقِطُ الجَدَّ)، وقد اختلَفَ الصحابةُ فيه على قولينِ: قيل: "يسقُطُ بالجَدِّ"، وقيل: "يشارِكُهُ كأخٍ"، فما الحُكْمُ على القول المَحْكيِّ عن ابنِ حَزْم؟

[٩٠٨] هل قول مَن قال: "يَحِلُّ متروكُ التسمية سهوًا لا عمدًا" يُعَدُّ خَرْقًا للإجماع، لو افترضنا أن مَن قبله اختلَفوا علىٰ قولينِ؛ قيل: "يَحِلُّ مطلقًا"، وقيل: "يحرُمُ مطلقًا"؟

[٩٠٩] اختلَفَ العلماءُ في توريث العَمَّةِ والخالة، فقيل: يرثانِ، وقيل: لا يرثانِ، فلو قال بعضُ العلماء بـ "توريث العَمَّةِ دون الخالة"، أو العكس، هل يكون خارقًا للإجماع؟

[٩١٠] مسألة الوُضوء مِن مَسِّ الذَّكَر، قيل فيها بالانتقاض، وقيل بعدَمِه، فهل يصحُّ إحداثُ قولٍ بالانتقاض مع الشهوة؟

[٩١١] هل تجب الزكاةُ في مال الصبيّ والحليّ المباح؟ قيل: "تجب فيهما"، وقيل: "لا تجب فيهما"، فلو قال عالمٌ: تجب في مال الصبيّ دون الحليّ المباح، هل يكون خارقًا للإجماع؟

[٩١٢] (الشافعيُّ يقول: ما أسكرَ كثيرُهُ فقليله حرامٌ، سواءٌ ماءُ العِنَب -وهو المسمى بالخمر - أو غيرُه، وأبو حنيفة يقول: المسكرُ مِن كلِّ شيءٍ حرامٌ، وأما غير المسكر فإن كان خمرًا فكذلك، وإلا فلا يحرُمُ منه إلا القَدْرُ المسكر)، فلو قال قائل بحِلِّ ما لا يُسكِرُ مِن خمرٍ وغيره، وقصَرَ التحريمَ على القدرِ المسكر من كلِّ شيءٍ، هل يكون قد خرَقَ الإجماع؟ ولماذا؟

[٩١٣] (مثل أن يستدِلَّ المالكيُّ على أنه لا يجُوزُ نكاحُ الأمَةِ الكتابية للمسلم؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يَجعَلَ المسلمُ ابنهُ المسلمَ رقيقًا لكافرٍ إذا كان سيِّدُها كافرًا، وإن منَعْتُم ذلك في الكافر وأجَزْتُموه في المسلم، فهو خلافُ الإجماع، فإن الأمَّة بين قائلينِ: قائل: (يجوِّزُ ذلك فيهما)، وقائل: (يَمنَع ذلك فيهما)، فمن قال: يجُوزُ في المسلم دون الكافر، فقد خالَفَ الإجماع)، ما المسألة الأصولية التي يَرجِعُ لها هذا الاستدلالُ؟

[٩١٤] مِن خلال ما درستَهُ في الإجماع، بيِّنْ نوعَ الإجماع ومدى تحقُّقِ شروطه فيما يأتي:

- الخيط الأبيض هو الصباح، وأن السَّحور لا يكون إلا قبل الفجر. وهذا إجماعٌ لم يخالِفْ فيه إلا الأعمشُ وحده، فشَذَّ، ولم يعرِّجُ أحدٌ على قوله).
- المنا: إجماع الصحابة الشهر، روى الإمام أحمدُ، والأثرَمُ، بإسنادهما، عن زُرَارة بن أوفى، قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديُّون: أن مَن أغلَق بابًا، أو أرخى سِتْرًا: فقد وجب المَهْرُ، ووجبت العِدَّةُ. ورواه الأثرَمُ أيضًا عن الأحنف، عن عمرَ وعليًّ، وعن سعيد بن المسيَّب. وعن زيد بن ثابت: عليها العِدَّة، ولها الصداق كاملًا. وهذه قضايا تشتهِرُ، ولم يخالِفْهم أحدُّ في عصرهم؛ فكان إجماعًا)؛ المغني لابن قدامة.
- ٣. (كان الزُّهْرِيُّ يرى أن الأمرَ بالوُضوء مما مسَّتِ النارُ ناسخٌ لأحاديثِ الإباحة؛ لأن الإباحة سابقةٌ ... قال النوويُّ: كان الخلافُ فيه معروفًا بين الصحابة والتابعين، ثم استقرَّ الإجماعُ على أنه لا وُضوءَ مما مست النارُ إلا ما تقدَّمَ استثناؤه من لحوم الإبل)؛ فتح الباري.

- ٤. (أجمع العقلاءُ على صحة قول القائل: فلانٌ أعقَلُ من فلانٍ، أو أكمل عقلًا، وذلك يدُلُّ على اختلافِ ما يدرك به)؛ غذاء الألباب.
- اختلَفَ العلماءُ في اشتراط الشهادة أو الإعلان في النكاح، فقيل: إن الشهادة شرطٌ، وقيل: إن الإعلان شرط، ولم يقُلْ أحدٌ من العلماء بعدم اشتراط أيً منهما، فلا يجوز النكاحُ بلا شهود ولا إعلان بالإجماع.
- ٦. قال بعض الباحثينَ في حُكْمِ الفحص الطبيّ قبل الزواج: (أجمع العلماء المعاصرون على جوازه في الجملة) بناءً على أنه صدرتْ به توصيةُ بعضِ المؤتمرات، وهو ما قرَّره المَجمَع الفقهي.
- ٧. اختلَفَ العلماءُ في ميراث الجَدِّ مع الإخوة على قولين: القول الأول: أن الجَدَّ يحجُبُ الإخوة، والقول الثاني: أن الإخوة يرثون مع الجَدِّ. ومضمون القولين: الإجماعُ على أن الإخوة لا يحجبون الجَدَّ.
- ٨. (واعلَمْ أن مما اتفَق العقلاءُ عليه: أن التمثيلَ إذا جاء في أعقاب المعاني، أو برَزتْ هي باختصارٍ في مَعرِضه، ونُقِلتْ عن صُورها الأصليةِ إلى صورته: كساها أُبَّهةً، وكسبها مَنقَبةً).
- ٩. اختلَفَ العلماءُ في حُكْمِ الوتر، فقيل بوجوبه، وقيل باستحبابه، فلو قال أحدٌ بكراهتِه، لكان خارجًا عن الإجماع.
- ١٠. قال الزُّرْقانيُّ في شرح الموطأ (١/ ٤٩٥): (باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد. كان الخلافُ في منع الصلاة فيه قديمًا، روى ابن أبي شَيْبة عن ابن مسعود، قال: لا يصلِّينَ في ثوبٍ واحد وإن كان أوسَع مما بين السماء والأرض، ونسَبَ ابنُ بطَّالٍ ذلك لابن عمرَ، ثم قال: لم يتابعُ عليه، ثم استقرَّ الإجماعُ على الجواز).



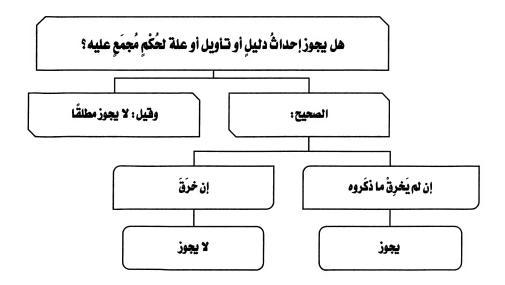


لله وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِحْدَاثُ دَلِيلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ أَوْ عِلَّةٍ إِنْ لَمْ يَخْرِقْ، وَقِيلَ: لا.

نص الكوكب الساطع

يَخْرِقْ، وَقِيلَ: خَارِقَانِ مُطْلَقَا. وَأَنَّهُ يَجُورُ إِنْ مَا خَرَقَا-وقيلَ لَا-: الإِحْدَاثُ لِلدَّلِيلِ أَوْعِلَّةٍ لِلْحُكْمِ، أَوْ تَأْوِيلِ. — وقيلَ لَا-: الإِحْدَاثُ لِلدَّلِيلِ اللهِ عَلَيةِ لِلْحُكْمِ، أَوْ تَأْوِيلِ.





—*იწს* —

الأسئلــة النظريــة

٥٩٧. ما حُكْمُ إحداثِ:

- ۱. دلیل؟
- ٢. تأويل لدليل ليوافِقَ غيره؟
- ٣. علة لحُكْمِ غيرِ ما ذكروه؟





[٩١٥] (لم يستدِلَّ أحدُّ من السلَفِ ولا من الخلَفِ على استحباب السفرِ إلى زيارة قبر النبي الله المجرَّدِ الزيارة، ولا لقبرِ غيره من الأنبياء والصالحين بهذه الآية)، اربِطْ هذا الاعتراض بمسألة أصولية مناسبة.

[٩١٦] اختلَفَ العلماءُ في حُكْمِ دخول الحائضِ المسجد، فاستدَلَّ المانعُ بحديث عائشةَ: «إن حيضتك ليست في يدك»، ففسَّره المخالِفُ بأن معناه: (ليست بقدرتِك)، فأجاب بأن هذا التفسير لا يُعرَف عن المتقدِّمِينَ، فهل من مسألة أصولية يجيب بها المخالِفُ؟

[٩١٧] قال قائلٌ: إن علة غَسْلِ نجاسة الكلب بالتراب هو وجود جُرْثومةٍ معيَّنة، فاعترَض معترضٌ بأن هذه العلة لم يقُلْ بها أحدٌ من المتقدِّمين، فما تعليقك الأصوليُّ علَى الاعتراض؟





للهِ وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِدَادُ الأُمَّةِ سَمْعًا؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لا اتَّفَاقُهَا عَلَىٰ جَهْلِ مَا لَمْ تُكلَّفْ بِهِ عَلَىٰ الْأَصَحِ؛ لِعَدَمِ الخَطأِ، وَفِي انْقِسَامِهَا فِرْقَتَيْنِ كُلُّ مُخْطِئٌ فِي مَسْأَلَةٍ.. تَرَدُّدٌ، مَثَارُهُ: هَلْ أَخْطأَتْ؟

—ഡ്ലം—

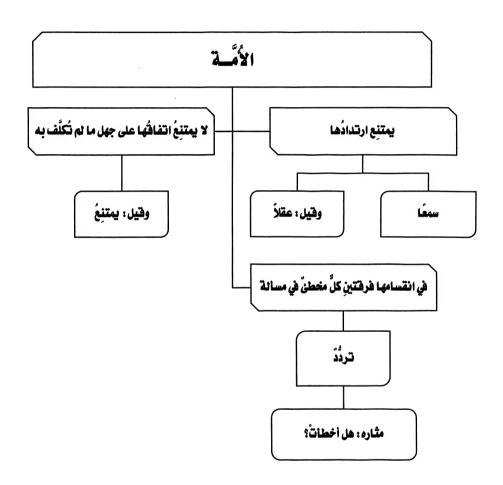
نص الكوكب الساطع

أُمَّتِنَا سَدِهُ عَا؛ وَذَا اعْتِمَادُ، مَا كُلِّفَتْ بِهِ عَلَىٰ القَوْلِ الشَّذِي، مَا كُلِّفَتْ بِهِ عَلَىٰ القَوْلِ الشَّذِي، أَخْطَأَ فِي مَسْأَلَةٍ كُلُّ: خِلَافْ؛ يُضَادُ مَا يُقَاعَلَىٰ المُعَلَّىٰ.

وَأَنَّ فَ يَمْتَنِ عُ ارْتِ دَادُ دُونَ اتِّفَاقِهَا عَلَى جَهْلِ الَّذِي دُونَ اتِّفَاقِهَا عَلَى جَهْلِ الَّذِي فِي فِي انْقِسَامِهَا لِفِرْقَتَيْنِ وَافْ مَثَارُهُ: هَلْ أَخْطَاتُ؟ وَأَنْ لَا



تشجــير المسألـــة حيث





الأسئلــة النظريــة ــــــــــي

٥٩٨. ما حُكْمُ ارتدادِ الأُمَّة؟

٥٩٩. ما حكم اتفاق الأمَّة على جهل ما لم تُكلَّفْ به؟

٦٠٠. ما حكم انقسام الأمَّة في مسألتينِ إلى فِرْ قتينِ كلُّ مخطئ في مسألة؟

—*ঝ্ট্য*ৈ—

التمارين والتطبيقات

[٩١٨] هل يجوز جهلُ الأمَّة كلِّها في عصرِ من العصور بالمسائل الآتية؟

- ١. كون الوتر واجبًا أو لا.
- التفاضل بين عمَّار وحُذَيفة.

[٩١٩] لو انقسمت الأمَّةُ طائفتينِ: شَطْرُ الأمَّة علىٰ أن الترتيبَ في الوُضوء واجبٌ، وفي الصلوات الفائتة لا يجب، واتفاق الشَّطر الآخر علىٰ أن الترتيب في الفوائت واجبٌ، وفي الوُضوء غير واجب. فهل يمكن أن يكون الحقُّ أن الترتيبَ واجبٌ فيهما، أو غير واجب فيهما؟ اربِطْ جوابك بالمسألة الأصولية المناسة.



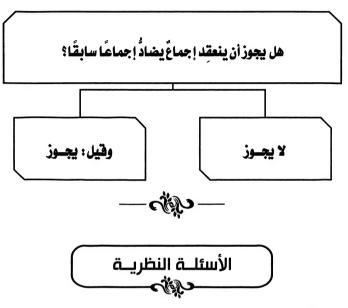


لل وَأَنَّهُ لا إِجْمَاعَ يُضَادُّ إِجْمَاعًا سَابِقًا؛ خِلافًا لِلْبَصْرِيِّ.

-- Ajjo---

نص الكوكب الساطع

مَثَارُهُ: هَلْ أَخْطَأَتْ؟. وَأَنْ لَا يُضَادُ سَابِقًا عَلَى المُعَلَّى.



هل يمكن تضادُّ إجماعَيْن؟ ولماذا؟

—ഡ്ഡ് —

التصارين والتطبيقات

[٩٢٠] حُكِيَ الإجماعُ على قَبول شهادة العبد، وحُكِيَ الإجماع على عدم قَبولها. هل يمكن أن يكونَ الإجماعانِ صحيحَيْنِ؟ ولماذا؟

[٩٢١] حُكِيَ الإجماعُ على أن الطلاقَ الثلاث يقع واحدةً، وحُكِيَ على أنه يقع ثلاثًا، فهل يمكن أن يكون الإجماعانِ صحيحَيْنِ ثابتَيْنِ؟ ولماذا؟



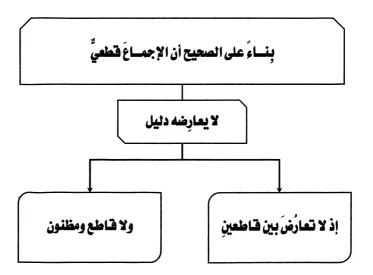
للهِ وَأَنَّهُ لا يُعَارِضُهُ دَلِيلٌ؛ إِذْ لا تَعَارُضَ بَيْنَ قَاطِعَيْنِ، وَلا قَاطِعِ وَمَظْنُونٍ.



نص الكوكب الساطع



تشجـير المسألــة حين



—*იწს*—

الأسئلــة النظريــة

٦٠١. هل يُتصوَّرُ معارَضةُ الإجماع لدليلِ آخرَ؟ ولِمَ؟





[٩٢٢] قال قائلٌ: الإجماع على أن شاربَ الخمر يُجلَد ثمانين، لكنَّ هذا الإجماعَ معارَضٌ بالسُّنة في جَلْدِهِ أربعين.

علِّقْ تعليقًا أصوليًّا على الكلام السابق.

[٩٢٣] قال قائل: الإجماع على جواز صلاة التراويح عشرين ركعةً، ولكنه إجماعٌ مخالِفٌ للسُّنة، فنقدِّم السُّنةَ ولو أجمع العلماءُ على خلافها.

علِّقْ على هذا الكلام بمسألة أصولية.





نص جمع الجـوامع

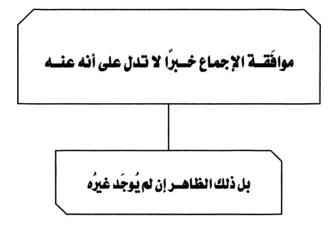
كُ وَأَنَّ مُوافَقَتَهُ خَبَرًا لا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَنْهُ، بَلْ ذَلِكَ الظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ.

نص الكوكب الساطع

وَكَ مُ يُعَارِضُ هُ وَلِي لَ إِذْ لَا يُعَارِضُ القَطْحِيْ. وَلَ نْ يَ دُلَّا إِذْ لَا يُعَارِضُ القَطْحِيْ. وَلَ نْ يَ دُلَّا إِذْ وَافَ قَ الحَدِيثَ أَنَّ المُسْتَنَدُ لَهُ ؟ بَلِ الظَّ اهِرُ ذَا فِي المُعْتَمَدُ إِذْ وَافَ قَ الحَدِيثَ أَنَّ المُسْتَنَدُ لَهُ ؟ بَلِ الظَّ اهِرُ ذَا فِي المُعْتَمَدُ لِي المُعْتَمَدُ لَا فَي المُعْتَمَدُ لَا أَنْ المُسْتَنَدُ لَا فَي المُعْتَمَدُ لَا أَنْ المُسْتَنَدُ لَا فَي المُعْتَمَدُ لَا أَنْ المُسْتَنَدُ لَا فَي المُعْتَمَدُ اللَّهُ اللَّلَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّاللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّا



تشجــير المسألـــة دين



―・心か―

الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٦٠٢. هل موافَّقةُ الإجماع خبرًا دليلٌ على أنه مستندُه؟



التمارين والتطبيقات

[٩٢٤] (أجمَعَ العلماءُ على أن للعيد خُطْبتينِ، ولا دليلَ إلا حديثُ عُبَيد الله بن عُتْبة، فلا بد أنهم استندوا عليه).

علِّقْ علىٰ الكلام السابق تعليقًا أصوليًّا.

[٩٢٥] (أجمَعَ العلماءُ على جواز ختان الإناث، ولا دليلَ للمسألة إلا حديثُ أمِّ عطيَّة الأنصارية: أن امرأةً كانت تَختِنُ بالمدينة، فقال لها النبيُّ على: «لا تَنْهَكي؛ فإن ذلك أحظى للمرأة، وأحَبُّ إلى البعلِ»، وهذا حديثٌ ضعيف)، رُدَّ على هذا الكلام بمسائلَ أصوليةٍ مناسبة.





نص جمع الجــوامع خَاتِمَــةُ

لل جَاحِدُ المُجْمَعِ عَلَيْهِ، المَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.. كَافِرٌ قَطْعًا، وَكَذَا المَشْهُورُ المَنْصُوصِ تَرَدُّدٌ، وَلا يَكْفُرُ جَاحِدُ الخَفِيِّ وَلَوْ مَنْصُوصِ تَرَدُّدٌ، وَلا يَكْفُرُ جَاحِدُ الخَفِيِّ وَلَوْ مَنْصُوصًا.

—*વ્યાં*ુે —

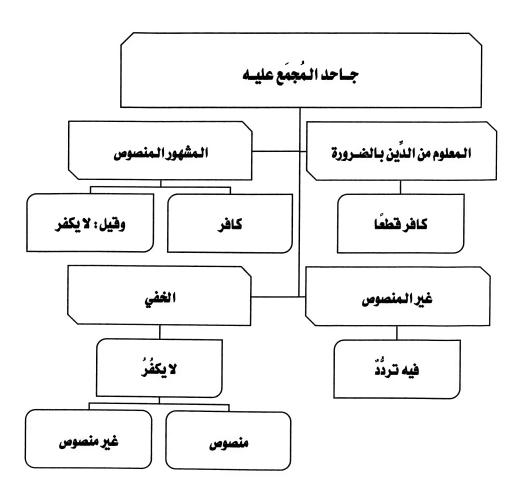
نص الكوكب الساطع

مُلِمَا ضَرُورَةً فِي الدِّينِ: لَيْسَ مُسْلِمَا صَّرُورَةً فِي الدِّينِ: لَيْسَ مُسْلِمَا صَّ المُشْتَهِرُ - مُسُهِرْ. وَالخُلْفُ: فِيمَا لَمْ يُنَصَّ المُشْتَهِرْ - مَسَا. لَا جَاحِدِ الخَفِيْ؛ وَلَوْ مَنْصُوصَا.

جَاحِدُ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ عُلِمَا قَطْعًا. وَفِي الأَظْهَرِ: مَنْصُوصٌ شُهِرْ. أَصَحُهُ: تَكْفِيرُ مُنْصُوصٌ شُهِرْ.



تشجـير المسألــة







الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٦٠٣. ما حُكْمُ جاحد المُجمَع عليه؟ فصِّلْ إجابتك.

[٩٢٦] ميِّزْ ما يكفُرُ مخالِفُهُ من الإجماعات الآتية:

- ١. الإجماع على وجوب الصلوات الخمس.
- ٢. الإجماع على اعتبار فَيْءِ الزوال في خروج وقت الظُّهر.
 - ٣. الإجماع على أن للعيد خُطْبتين.
 - ٤. الإجماع على وجوب صوم رمضان.
 - ٥. الإجماع على أن الطلاق الثلاث يقع ثلاثًا.
 - ٦. الإجماع على حرمة الزنا.
 - ٧. الإجماع على أن الطلاق في الحيض واقعُّ.
 - ٨. الإجماع على حرمة الخمر.
 - ٩. الإجماع على تحريم أخذ الأجرة على الضمان.
 - ١٠. الإجماع على تحريم ضمانِ المضارِب رأسَ المال.

[٩٢٧] اكتُبْ قائمةً بالكتب التي كُتِبتْ عن الإجماع، والكتب التي كُتِبتْ في الإجماعات، مع كتابة نُبْذةٍ عن ثلاثة منها.





نص جمع الجـوامع

الكِتَابُ الرَّابِعُ فِي القِيَاسِ

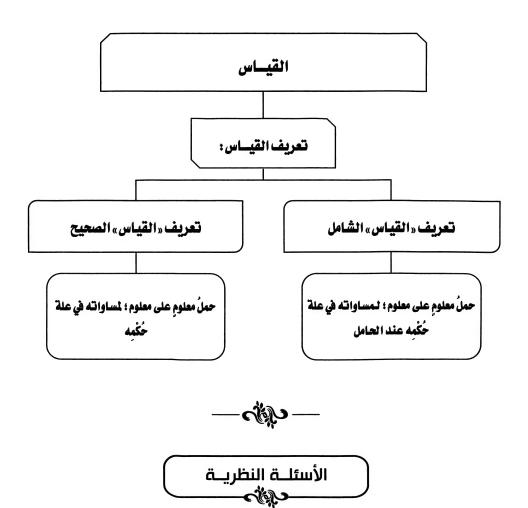
لل وَهُوَ حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَىٰ مَعْلُومٍ؛ لِمُسَاوَاتِهِ فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ عِنْدَ الحَامِلِ، وَإِنْ خُصَّ بِالصَّحِيحِ.. حُذِفَ الأَخِيرُ.

— ぐ約 —

نص الكوكب الساطع

وَحَمْـلُ مَعْلُـومٍ عَلَـىٰ ذِي عِلْـمِ سَـاوَاهُ فِـي عِلَّتِـهِ فِـي الحُكْـمِ- وَحَمْـلُ مَعْلُـومٍ عَلَـن ذِي عِلْـمِ غَيْرِ الصَّحِيحِ زَادَ: عِنْدَ الحَامِلِ. هُــوَ القِيَـاسُ، وَمُرِيـدُ الشَّـامِلِ خَيْرِ الصَّحِيحِ زَادَ: عِنْدَ الحَامِلِ. —





٠٠٤. عرِّفِ "القياسَ"، واذكُرْ محترزاتِ التعريف.

التمــارين والتطبيقــات

[٩٢٨] ما الذي يدخُلُ في تعريف القياس العامِّ والخاص بالصحيح مما يأتي؟

- المشروب المسكر -عِنبًا كان أو غيره داخلٌ في حديث: «كلُّ مُسكِر حرامٌ».
- ٢. ثبَتَ تحريمُ الخمر؛ وهو عصيرُ العِنب المسكِر، فيَلحَق به في الحُكْم كلُّ مُسكِرٍ من غير العِنب؛ بجامع الإسكار.
 - ٣. العِينة محرَّمة، فيَلحَق بها التورُّقُ؛ بجامع سدِّ ذريعة الرِّبا.





نص جمع الجــوامع

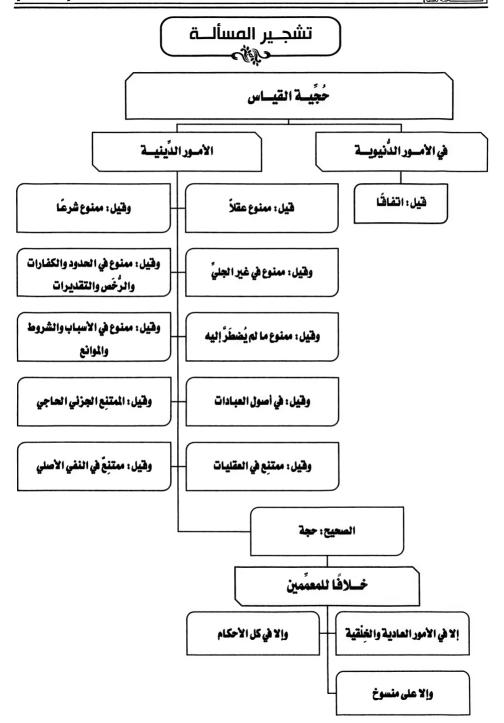
لله وَهُوَ حُجَّةٌ فِي الأُمُورِ الدُّنْتِويَّةِ، قَالَ الإِمَامُ: اتَّفَاقًا، وَأَمَّا غَيْرُهَا.. فَمَنَعَهُ قَوْمٌ عَقْلًا، وَابْنُ حَزْمٍ شَرْعًا، وَدَاوُدُ غَيْرَ الجَلِيِّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي الحُدُودِ وَالكَفَّارَاتِ، وَالرُّحَصِ وَابْنُ حَرْمٍ شَرْعًا، وَدَاوُدُ غَيْرَ الجَلِيِّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي الحُدُودِ وَالكَفَّارَاتِ، وَالسُّرُوطِ وَالمَوانِعِ، وَالتَّقْدِيرَاتِ، وَابْنُ عَبْدَانَ مَا لَمْ يُضْطَرَّ [إِلَيْهِ]، وقَوْمٌ فِي الأَسْبَابِ وَالشُّرُوطِ وَالمَوانِعِ، وقَوْمٌ فِي أُصُولِ العِبَادَاتِ، وقَوْمٌ الجُزْئِيَّ الحَاجِيَّ إِذَا لَمْ يَرِدْ نَصُّ عَلَىٰ وَفْقِهِ كَضَمَانِ وقَوْمٌ فِي الْعَادِيَّةِ وَالْجُزْئِيَّ الحَاجِيَّ إِذَا لَمْ يَرِدْ نَصُّ عَلَىٰ وَفْقِهِ كَضَمَانِ اللَّهَ وَالْحَرُونَ فِي النَّفِي الأَصْلِيِّ، وَتَقَدَّمَ قِيَاسُ اللَّغَةِ، وَالحَوْقِيَّةِ، وَإِلَّا فِي كُلِّ الأَحْكَامِ، وَإِلَّا القِيَاسَ عَلَىٰ وَالصَّحِيحُ حُجَّةٌ إِلَّا فِي العَادِيَّةِ وَالْحِلْقِيَّةِ، وَإِلَّا فِي كُلِّ الأَحْكَامِ، وَإِلَّا القِيَاسَ عَلَىٰ مَنْسُوخِ؛ خِلَاقًا لِلْمُعَمِّمِينَ.

نص الكوكب الساطع

فِي الدُّنْيُوِيْ؛ قَالَ الإِمَامُ: قَطْعَا. وَكُلَّ الدَّادِيَّهُ- وَكُلَّ الكَادِيَّهُ- قَصْمُ، وَقَدْمٌ مَنَعُوهُ مُسْجَلَا؛ قَطْعًا، وَالظَّاهِرِيْ غَيْرَ الجَلِيِّ مَنْعَا، وَالظَّاهِرِيْ غَيْرَ الجَلِيِّ مَنْعَا، وَفِي التَّقْدِيرِ، وَفِي التَّقْدِيرِ، مَوَانِعٍ، وَقِيلَ: حَيْثُ لَمْ تَفِي- مَوَانِعٍ، وَقِيلَ: حَيْثُ لَمْ تَفِي- وَقِيلَ: فِي النَّفْيِ أَيِ: الأَصْلِيِّ، وَقِيلَ: فِي النَّفْيِ أَيِ: الأَصْلِيِّ، لَمْ يَرِدِ النَّقُ عَلَىٰ وَفْقٍ لِلذَا، لَكُمْ يَرِدِ النَّقُ عَلَىٰ وَفْقٍ لِلذَا، وَكُمْ قِياسِ اللَّغَةِ الَّذِي اشْتَهَرْ.

ثُسمَّ القِيَساسُ حُجَّةٌ، وَيُرْعَسَىٰ وَفِي أَمُسورِ السَدِّينِ لَا الْخِلْقِيَّةُ وَلَا عَلَىٰ الْمَنْسُوخِ، لَكِنْ شَمَّلَا وَلَا عَلَىٰ المَنْسُوخِ، لَكِنْ شَمَّلَا فَقِيلَ: عَقْلًا، وَابْنُ حَزْمٍ شَرْعَا، وَالحَنَفِي: فِي الْحَدِّ وَالتَّكْفِيرِ وَالحَنَفِي: فِي الْأَسْبَابِ وَالشَّرْطِ وَفِي وَقِيلَ: فِي الأَسْبَابِ وَالشَّرْطِ وَفِي ضَرُورَةٌ، وَقِيلَ: فِي الأَسْبَابِ وَالشَّرْطِ وَفِي فَي الْأَسْبَابِ وَالشَّرْطِ وَفِي وَقِيلَ: فِي الأَسْبَابِ وَالشَّرْطِ وَفِي وَقِيلَ: فِي الْأَسْبَابِ وَالشَّرْطِ وَفِي وَقِيلَ: فِي الْمُؤْبِي وَالشَّرْطِ وَفِي وَقِيلَ: فِي الْمُؤْبِي أَصْل العِبَادَاتِ. وَمَرْ وَقَيلَ: فِي أَصْل العِبَادَاتِ. وَمَرْ





3٠٥. هل القياس حجة؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ هِيُّهِ.

التصارين والتطبيقات

[٩٢٩] (مثل أن يستدِلَّ المالكيُّ على أن سرقة رُبُعِ دينار يجب بها القطعُ بأن الدينار قدرٌ يَحقِنُ الكافرُ به دمَهُ؛ فوجب أن يَتعلَّقَ القطعُ بسرقة رُبُعِه كالأربعة دنانير)، ما المسألة الأصولية التي يرُدُّ بها الحنَفيَّةُ هذا القياسَ؟

[٩٣٠] (مثل أن يستدِلَّ المالكيُّ على أن مَن حفَرَ بئرًا في طريق المسلمين، فوقع رجُلٌ فيها فمات: وجَبتْ عليه الكفارةُ بأن هذا قتلٌ يجب به دِيَةٌ كاملة؛ فوجَبتْ به الكفارةُ كالمباشِر)، كيف يرُدُّ الحنَفيُّ على هذا القياس؟

[٩٣١] (مثل استدلال المالكيّ في إيجاب الحدِّ في اللِّواط بأنه إيلاجٌ مقصود، في فَرْجٍ مقصود؛ فيتعلَّقُ به الحدُّ، دليله الزنا)، بِمَ يجيب الحنَفيُّ عن هذا الدليل؟

[٩٣٢] هل يصحُّ إيجابُ قطعِ النبَّاش قياسًا على السارق؛ بجامع أخذِ مال الغير خُفْيةً؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٩٣٣] هل يصحُّ إيجابُ الكفارة على قاتل النفس عمدًا بالقياس على المخطئ؟ وما الإشكال الوارد عليه عند بعض الأصوليِّين؟

[٩٣٤] هل يصحُّ القياس في أعداد الركعات؟ وإلى أيِّ مسألة يَرجِع؟

[٩٣٥] جُعِلَ الزنا موجِبًا للحدِّ، فهل يصحُّ أن يقاسَ عليه غيرُه؟

[٩٣٦] منَعَ الحنَفيَّةُ والجُبَّائيُّ إثباتَ الصلاة بإيماء الحاجب بالقياس، فما المسألة الأصولية التي بنَوْا عليها؟

[٩٣٧] هل يصحُّ إثباتُ أقلِّ الحيض والنفاس وأكثرِه، وأقلِّ مدة الحمل وأكثرِه، وأقلِّ مدة الحمل وأكثرِه بالقياس؟ ولماذا؟ راجع التمهيدَ للإسنويِّ (ص: ٤٦٧).

[٩٣٨] هل يصحُّ قياس اللِّواط على الزنا في وجوب الحدِّ به؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٩٣٩] هل يصحُّ قياس الوُضوء على التيمُّم في وجوب النية؛ بجامع الطهارة عن حدَثٍ؟ وإلى أيِّ مسألة أصولية يَرجِع الجواب؟

[٩٤١] هل يصحُّ أن تقاسَ جميعُ السِّباع على الكلاب في الأمر بقَتْلِها الثابتِ في حديث الأمر بقَتْل الكلاب؟ ولماذا؟

[٩٤٢] قال الشافعيةُ: الإحرام يَمنَعُ مِلْكَ الصيدِ ابتداءً، فيَمنَعُه دوامًا كلِبْسِ المَخِيط. هل يصحُّ القياس في مثل هذا؟ مع ربطِ جوابِك بجمع الجوامع.

[٩٤٣] (صلاة الإنسان على من مات من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربِها، وغُسِّلوا وكُفِّنوا في ذلك اليوم، القياس يقتضي جوازَها؛ لأنها صلاةٌ على غائب، والحاجة داعيةٌ لذلك؛ لنَفْع المصلِّي والمصلَّى عليه، ولم يَرِدْ مِن النبيِّ عليه بيانٌ لذلك)، فهل يصعُّ العملُ بالقياس هنا؟ وما المسألة التي تَرجِعُ لها؟

[٩٤٤] جاء الترخيصُ في التداوي بأبوال الإبل مع نجاستها (عند الشافعيِّ)، فهل يصحُّ قياسُ غيرِها من النجاسات عليها؟ وإلى أيِّ مسألة يَرجِع تسويغُ هذا القياس أو إبطالُه؟

[٩٤٥] إذا صلَّىٰ صلاة في شدة الخوف، فمشىٰ في أثنائِها أو استدبرَ القِبْلة للحاجة إليها: لم تبطُلُ صلاتُه؛ لورود النص، فهل لو ضرب ضرباتٍ متوالية، أو رَكِبَ وحصل من ركوبه فعلٌ كثير، فهل يصحُّ قياسُهُ على المشي والاستدبار؟ وما المسألة الأصولية ذات الصلة بهذا؟

[٩٤٦] رخَّص النبيُّ ﷺ لضباعة في اشتراطها في الإحرام بالحج أن تَتعلَّل بعُذْرِ المرض، فاختلف الشافعيةُ في بقية الأعذار -كنفادِ النفقة وموت البعير وضلال الطريق- على وجهينِ، فهل من مسألة أصولية تؤثِّر في هذا؟

[٩٤٧] ورَدَ الترخيصُ في صوم أيام التشريق للمتمتّع، فهل يمكن أن يتعدى إلىٰ كلِّ صوم له سبب أو لا؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٩٤٨] ورد الترخيص في قطع الإذخر من شجر الحَرَم، فهل يقاسُ قطعُ غيرِه لحاجة الدواء؟ وما المسألة الأصولية المؤثّرة هنا؟



[٩٤٩] ورد الترخيص في العرايا، وهي في الرُّطَب والعِنَب، فهل يصحُّ تعديةُ الحُكْم إلىٰ باقي الثِّمار؟

[٩٥٠] هل يصحُّ قياس تنصيف الجَلْدِ في الخمر علىٰ العبد علىٰ تنصيفه في الزنا الذي ورد في القرآن؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٩٥١] (إذا غطَّىٰ المُحرِمُ رأسَه لعذر، وجبت عليه الفديةُ كما لو حلَقَ لعذر)، ما المسألة المؤثِّرة في جواز هذا القياس؟

[٩٥٢] (تجب الفديةُ على مَن حلق رأسه لغير ضرورة قياسًا على من حلق لضرورة)، ما المسألة الأصولية المؤثِّرة في جواز هذا القياس أو منعِه؟

[٩٥٣] (يتحدَّدُ وقتُ ذبح الهَدْيِ بأيام ذبح الأضحية قياسًا)، ما المسألة المؤثِّرة في جواز هذا القياس أو منعه؟





نص جمع الجــوامع

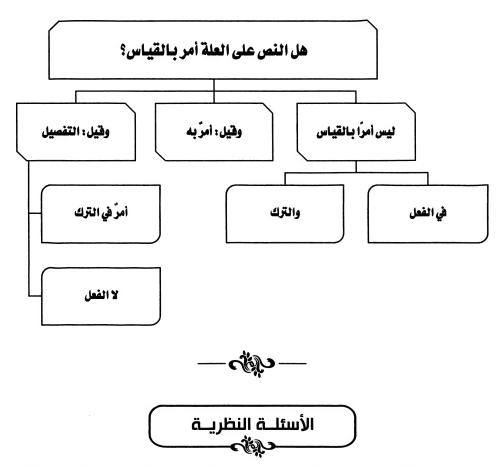
لله وَلَيْسَ النَّصُّ عَلَىٰ العِلَّةِ -وَلَوْ فِي التَّرْكِ- أَمْرًا بِالقِيَاسِ؛ خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّ، وَثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ.

—ഗ്യം—

نص الكوكب الساطع

وَلَـيْسَ نَصَّـهُ عَلَـى التَّعْلِيـلِ أَمْـرًا بِـهِ، وَالقَـوْلُ بِالتَّفْصِـيلِ-فِي التَّرْكِ دُونَ الفِعْلِ غَيْرُ مَيْنِ، وَأَطْلَـقَ الأَمْـرَ أَبُـو الحُسَـيْنِ.





7·٦. هل النصُّ على العلة أمرٌ بالقياس؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألة، ثم بيِّنْ ترجيح المصنِّفِ على فيها.

[٩٥٤] حديث: «لا يتناجئ اثنانِ دون الثالث؛ مِن أجلِ أن ذلك يُحزِنه»، هل فيه أمرٌ بالقياس؟ وما الفرق بينه وبين حديث: «انظُرُ إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدمَ بينكما» مِن جهة تضمُّنِه للأمر بالقياس؟





نص جمع الجــوامع

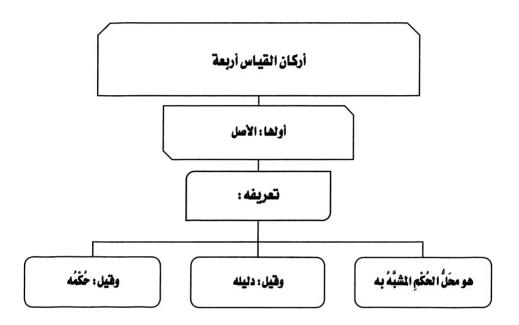
وَأَرْكَانُكُ أَرْبَعَـةً:

الأَصْلُ؛ وَهُوَ: مَحَلُّ الحُكْم المُشَبَّة بِهِ، وَقِيلَ: دَلِيلُهُ، وَقِيلَ: حُكْمُهُ.



نص الكوكب الساطع

تشجـير المسألـــة



—ഡ്ല്ഗ∙—

الأسئلــة النظريــة

٦٠٧. كم عددُ أركان القياس؟ وما هي؟

٦٠٨. عرِّفِ الركنَ الأول من أركان القياس "الأصل".





التمـارين والتطبيقـات ـــــحين،

[٨٨٨] ميِّزْ أركانَ القياس في الأقيسة الآتية:

- ١. يقاس الوُضوءُ على التيمُّم في اشتراط النية؛ بجامع كونهما طهارةَ حدَثٍ.
- يقاس الغُسْلُ على الوُضوء في وجوب التسمية؛ بجامع كونهما طهارة حدَث.
- ٣. تقاس صلاة العيد على صلاة الجمعة في استحباب الغُسْلِ؛ بجامع اجتماع الناس.





دالًّ على جـواذِ القياسِ عليـه

نص جمع الجـوامع

لله وَلا يُشْتَرَطُ دَالٌ عَلَىٰ جَوَازِ القِيَاسِ عَلَيْهِ بِنَوْعِهِ أَوْ شَخْصِهِ، وَلا الِاتِّفَاقُ عَلَىٰ وُجُودِ العِلَّةِ فِيهِ؛ خِلافًا لِزَاعِمِيهِمَا.

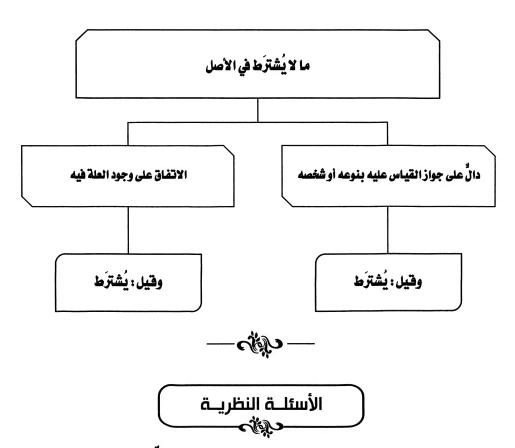
—ഡ്ല്ഗ∙—

نص الكوكب الساطع

وَلَـيْسَ شَـرْطًا اتِّفَاقُ النَّاسِ فِـي عِلَّـةٍ. وَالأَمْرُ بِالقِيَاسِ-فِي نَوْعِهِ أَوْ شَخْصِهِ، وَمَنْ زَعَمْ بِشَـرْطِ شَـيْءٍ مِنْهُمَا فَهْـوَ وَهَـمْ.



تشجــير المسألـــة



٦٠٩. هل يُشترَط في الأصل الذي يقاسُ عليه وجودُ دالً على جواز القياس عليه؟

٦١٠. هل يُشترَط في الأصل الذي يقاسُ عليه الاتفاقُ على وجود العلة فيه؟

[٨٨٩] قاس شخصٌ مسألةً من مسائل البيوع، فاعترض المعترض بالمطالبة بدليلٍ على جواز القياس في البيوع. علِّقْ على هذا الاعتراض أصوليًّا.

[٨٩٠] قاس شخصٌ تحريمَ عكس العِينة على تحريم العِينة؛ بجامع الحيلة فيهما، فاعترَضَ معترضٌ بأن وجودَ الحيلة في العِينة ليس محَلَّ اتفاقٍ. علَّقْ على الاعتراض تعليقًا أصوليًّا.

[٨٩١] لو قال قائل: (يقاسُ قصُّ الأظفار على قص الشعَرِ في لزوم الفدية)، فهل يصحُّ لأحدِ أن يعترضَ بأن باب الحجِّ لم يَرِدْ دليلٌ على جواز القياس فيه؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٨٩٢] اختلف العلماء في أن الضَّبُعَ مأكولُ اللحم أو لا.

فهل يصحُّ للحنابلة أن يقولوا: يقاس الضبعُ على حمار الوَحْشِ؛ بجامع كونهما حيوانًا مأكولًا؟ وما المسألة الأصولية المتعلِّقة بقبول هذا القياس؟





نص جمع الجـوامع

الشَّانِي: حُكْمُ الأَصْلِ:

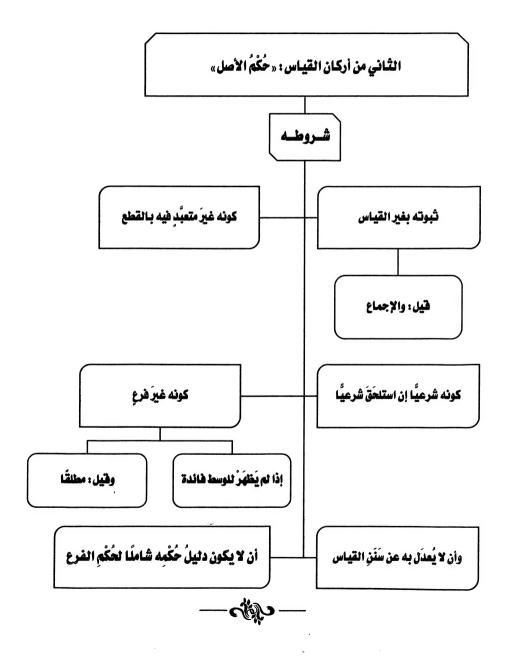
لل وَمِنْ شَرْطِهِ: ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ القِيَاسِ، قِيلَ: وَالإِجْمَاعِ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ مُتَعَبَّدِ فِيهِ بِالقَطْعِ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ مُتَعَبَّدِ فِيهِ بِالقَطْعِ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ مُطْلَقًا، وَأَنْ لَا وَشَرْعِيًّا إِنِ اسْتَلْحَقَ شَرْعِيًّا، وَغَيْرَ فَرْعٍ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْوَسَطِ فَائِدَةٌ، وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَأَنْ لَا يُعْدَلَ بِهِ عَنْ سَنَنِ القِيَاسِ، وَلَا يَكُونَ دَلِيلُ حُكْمِهِ شَامِلًا لِحُكْم الفَرْع.

—ഡ്ല്ഗ∙—

نص الكوكب الساطع

شَرْطُ ثُبُورِ بِ بِ لَا قِيَ اسِ، وَكُوْنُ هُ بِ القَطْعِ مَا تُعُبِّ دَا -وَلَا بِهِ عَنْ سَنَنِ القَيْسِ عُدِلْ. شَرْعِيْ. وَكُوْنُ هُ مَلَيْ بِ التَّفِقَ الْمَاسِ عُدِلْ. الشَّانِي: حُكْمُ الأَصْلِ رَأْيُ النَّاسِ قِيلَ: وَلَا الإِجْمَاعِ إِلَّا إِنْ بَدَا. فِيلِهُ وَلَا الإِجْمَاعِ إِلَّا إِنْ بَدَا. فيله. فيله. وَلَا دَلِيلُهُ الفَرْعَ شَمِلْ. وَكَوْنُهُ شَرْعِيًّا أَذْ مَا اسْتُلْحِقًا







٦١١. ما شروطُ حُكْم الأصل؟ اذكُرْها تفصيلًا، مع ذِكْرِ الخلاف إن وُجِد.

—ഗ്ല്ലം—

التمـارين والتطبيقــات

[٨٩٣] هل يصحُّ قياس الغُسْلِ على الصلاة في اشتراط النية؛ بجامع العبادة، ثم قياس الوُضوء على الغُسْل فيما ذُكِر؟

[٨٩٤] هل يصحُّ أن يقول قائل: (التفاح ربويٌّ قياسًا على الزبيب؛ بجامع الطُّعْم، والزبيب ربويٌّ قياسًا على التمر؛ بجامع الطُّعْم، والزبيب ربويٌّ قياسًا على التمر؛ بجامع الطُّعْم، والأرز ربويٌّ قياسًا ربويٌّ قياسًا على الأرز؛ بجامع الطُّعْم، والكيل مع القُوت، والأرز ربويٌّ قياسًا على البُرِّ؛ بجامع الطُّعْم، والكيل والقُوت الغالب)، ثم يُسقِط الكيلَ والقوت عن الاعتبار بطريقه، فيثبت أن العلة الطُّعْم، وحده، وأن التفاح ربويٌّ كالبُرِّ؟

[٨٩٥] هل يصحُّ أن يقاس على شهادة خُزَيمة ﴿ اعتبارها كشهادة رجُلَيْنِ شهادة عُزيمة عَلِيهِ من الصالحين؟

[٨٩٦] هل يصحُّ أن يُستدَلَّ على ربوية البُرِّ بحديث: «الطعامُ بالطعام مِثْلًا بِمِثْلٍ»، ثم يقاس عليه الذُّرة؛ بجامع الطُّعْمِ؟ مع التعليل للجواب.

[٨٩٧] هل يصحُّ أن يُستدَلَّ على نبوة نبينا محمدٍ ﷺ بالقياس؟ مع الربط والتعليل.





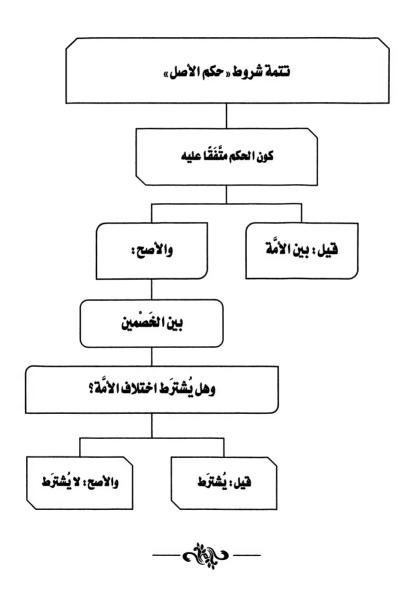
نص جمع الجــوامع

لله وَكَوْنُ الحُكْمِ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، قِيلَ: بَيْنَ الأُمَّةِ، وَالأَصَحُّ: بَيْنَ الخَصْمَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اخْتِلَافُ الأُمَّةِ.

—*იწ*ეა—

نص الكوكب الساطع

تشجـير المسألــة



٦١٢. هل يُشترَط كونُ حُكْم الأصل متفَقًا عليه؟ فصِّلْ إجابتك.

—√∰V—

التمارين والتطبيقات

[٨٩٨] اختلَفَ العلماءُ في وجوب التسمية في الوُضوء، ومع هذا قاس الحنابلةُ التسميةَ في التيمُّم على التسمية في الوُضوء، فما المسألة الأصولية المؤثِّرة في صحة هذا القياس أو عدمها؟

[٨٩٩] تناظر حنبلي مع شافعي في حُكْمِ التسمية في التيمُّم، فاستدل الحنبلي على الشافعي بقياس التيمُّم على الوُضوء في وجوب التسمية؛ بجامع الطهارة الشرعية، علمًا بأن الشافعية لا يسلِّمون بوجوب التسمية في الوُضوء أصلًا، فما رأيك في هذا الاستدلال من الحنبليّ ؟ وكيف للشافعيِّ أن يَقدَحَ في هذا القياس ؟

[٩٠٠] لو قاس أحدُّ التورُّقَ على العِينة في التحريم، فهل يصحُّ أن يُقدَحَ في قياسه بأن الشافعي لا يرى تحريم العِينة؟ علَّل.





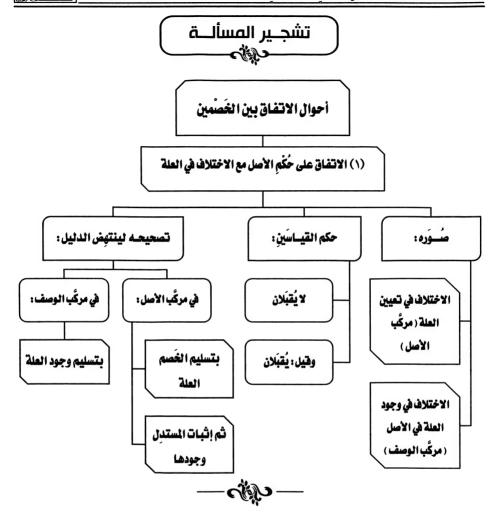
لله فَإِنْ كَانَ مُتَّفَقًا بَيْنَهُمَا، وَلَكِنْ لِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ.. فَهُوَ (مُرَكَّبُ الأَصْلِ)، أَوْ لِعِلَّةٍ يَمْنَعُ الخَصْمُ وُجُودَهَا فِي الأَصْلِ.. ف (مُرَكَّبُ الوَصْفِ)، وَلا يُقْبَلانِ؛ خِلاقًا لِلْخِلافِيِّينَ.

وَلَوْ سَلَّمَ العِلَّةَ، فَأَثْبَتَ المُسْتَدِلُّ وُجُودَهَا، أَوْ سَلَّمَهُ المُنَاظِرُ.. انْتَهَضَ الدَّلِيلُ.

نص الكوكب الساطع

لَكِنْ لِعِلَّتَ يْنِ فَاسْمُهُ انْتَمَىٰ - لَكِنْ لِعِلَّتَ يْنِ فَاسْمُهُ انْتَمَىٰ - يَمْنَعُ خَصْمُ أَنْ تَحُلَّ أَصْلَهُ: - أَهْلُ الأُصُولِ. وَإِذَا مَا سَلَّمَا - وُجُودَهَا، أَوْ سَلَّمَ الوُجُودَ دَلْ.

فَاإِنْ يَكُن مُتَّفَقًا بَيْنَهُمَا مُرَكَّبُ الأَصْلِ. وَإِنْ لِعِلَّهُ مُا مُرَكَّبُ الأَصْلِ. وَإِنْ لِعِلَّهُ مُرَكَّبُ الوَصْفِ. وَلَمْ يَقْبَلْهُمَا عِلَّتُهُ فَأَثْبُتُ التَّالِي اسْتَدَلْ عِلَّتَهُ فَأَثْبُتَ الَّذِي اسْتَدَلْ



الأسئلــة النظريــة

٦١٣. ما تعريف "مركّب الأصل"؟ وهل يُقبَل بين الخَصْمين؟

٦١٤. ما تعريف "مركَّب الوصف"؟ وهل يُقبَل؟

٦١٥. بماذا ينتهِضُ الدليلُ في مركَّب الأصل ومركَّب الوصف؟





[٩٠١] (كما في قياس حليّ البالغة على حليّ الصبيَّة، فإن عدَمَ الوجوب في حليّ الصبيَّة متفَقٌ عليه بين الخَصْمين، لكن لعلَّتَيْنِ مختلفتَيْنِ؛ فإنه عندنا لعلة كونه حليًّا، وعندهم لعلة كونه مالًا للصبيَّة)، ماذا يسمى هذا النوعُ من القياس؟ وبماذا ينتهِضُ على الخَصْم؟

[٩٠٢] (كقولنا: في تعليق الطلاق قبل النكاح تعليقٌ للطلاق؛ فلا يصحُّ؛ كما لو قال: زينبُ التي أتزوَّجُها طالق، فيقول الحنَفيُّ: العلةُ -وهي كونه تعليقًا-مفقودةٌ في الأصل؛ فإن قولَهُ: "زينبُ التي أتزوَّجُها طالقٌ" تنجيزٌ لا تعليقٌ)، ماذا يسمئ هذا النوع من القياس؟ وبماذا ينتهِضُ على الخصم؟

[٩٠٣] لو قال الحنبليُّ: (يقاسُ الأُشْنانُ على البُرِّ في جريان الرِّبا)، فإن جريانَ الرِّبا في البُرِّ متفَقٌ عليه بين الخَصْمين، لكن لعلَّتَيْنِ مختلفتَيْنِ؛ فعند الحنابلة للكيلِ، وعند غيرهم للطُّعْمِ. فماذا يسمى هذا النوع من القياس؟ وهل يُقبَل؟ وبمَ ينتهِضُ على الخَصم؟

[٩٠٤] لو قال القائس الحنبليُّ: (المشروعُ غَسْلُ الإناء الذي شَرِبَ فيه الخِنْزير سبعًا؛ لنجاسته؛ على الإناء الذي شَرِبَ فيه الكلبُ؛ بجامع النجاسة)، مع أن المخالِفَ لا يسلِّمُ وجودَ العلة -وهي النجاسة- في الكلب، فماذا يسمى هذا القياسُ؟ وهل يُقبَل؟ وبِمَ ينتهِضُ على الخصم؟





نص جمع الجــوامع

لله فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَىٰ الأَصْلِ، وَلَكِنْ رَامَ المُسْتَدِلُّ إِثْبَاتَ حُكْمِهِ، ثُمَّ إِثْبَاتَ العِلَّةِ.. فَالأَصَحُّ قَبُولُهُ.

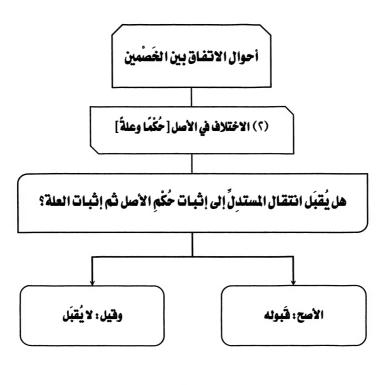
—(説) —

نص الكوكب الساطع

وَإِنْ يَكُونَا اخْتَلَفَا فِي الْأَصْلِ ثُمْ إِنْ يَكُونَا اخْتَلَفَا فِي الْأَصْلِ ثُمْ إِنْ يَكُونَا اخْتَلَفَا فِي الْأَصْلِ ثُمْ وَالْإِنَّفَاتُ حُكْمٍ ثُمَّ عِلَّةٍ يَوْمُ-اللَّهُ الْمُسْتَدِلُّ فَالْأَصَاتُ يُقْبَلُ. وَالْإِنَّفَاقُ أَنَّ مُعَلَّلُ. وَالْإِنَّفَاقُ أَنَّ مُعَلَّلُ.







—എം—

الأسئلــة النظريــة

٦١٦. إن لم يتَّفِقِ الخَصْمانِ على الأصل، وأراد المستدِلُّ إثباتَ حُكْمِه بدليلٍ ثم إثباتَ العلة، فهل يُقبَل؟



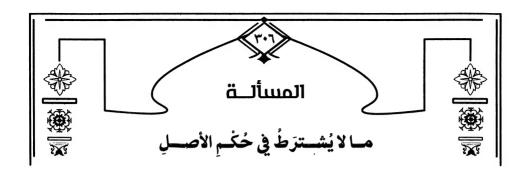
التمارين والتطبيقات

[٩٠٥] اختلَفَ العلماءُ في وجوب التسمية في الوُضوء، ومع هذا قاس الحنابلةُ التسمية في التيمُّم على التسمية في الوُضوء، فما المسألة الأصولية المؤثِّرة في صحة هذا القياس أو عدمها؟ وهل يَحِتُّ للمستدِّلِّ أن ينتقل للاستدلال على حُكْم الأصل؟

[٩٠٦] تناظر حنبليٌ مع شافعيٍّ في حُكْمِ التسمية في التيمُّم، فاستدل الحنبلي على الشافعي بقياس التيمُّم على الوُضوء في وجوب التسمية؛ بجامع الطهارة الشرعية، علمًا بأن الشافعية لا يسلِّمون بوجوب التسمية في الوُضوء أصلًا، فما رأيك في هذا الاستدلال من الحنبليِّ؟ وكيف للشافعيِّ أن يَقدَحَ في هذا القياس؟ وهل يَحِقُّ للمستدلال على حُكْمِ الأصل؟

[٩٠٧] لو قاس أحدُّ التورُّقَ علىٰ العِينة في التحريم، فهل يصحُّ أن يُقدَحَ في قياسه بأن الشافعيَّ لا يرىٰ تحريم العِينة؟ علِّلْ، وهل يحق للمستدِلِّ أن ينتقل للاستدلال علىٰ حكم الأصل؟





نص جمع الجــوامع

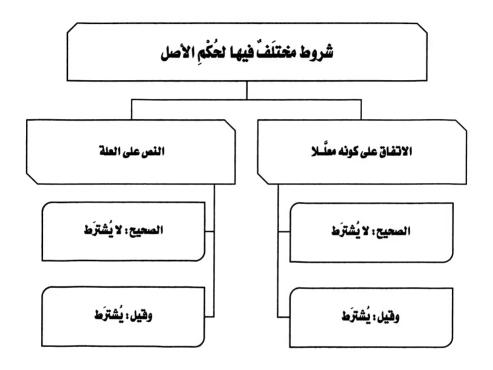
 خُمْ الأَصْلِ، أو النَّصُ عَلَىٰ العِلَّةِ العَلَىٰ عَلَىٰ العِلَّةِ.

نص الكوكب الساطع

المُسْتَدِلُّ فَالأَصَحُّ يُعْبَلُ. وَالِاتِّفَاقُ أَنَّهُ مُعَلَّلُ، وَالاِتِّفَاقُ أَنَّهُ مُعَلَّلُ، وَالنَّصُّ مِنْ شَرْعٍ عَلَى العِلَّةِ: مَا نَشْرِطُهُ عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا. وَالنَّصُّ مِنْ شَرْعٍ عَلَى العِلَّةِ: مَا نَشْرِطُهُ عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا. —



تشجـير المسألـــة





الأسئلــة النظريــة

٦١٧. هل يُشترَط في القياسِ الإجماعُ على أن حُكْمَ الأصل معلّلُ؟



[٩٠٨] لو قاسَ قائسٌ حُكْمَ كبدِ الإبل على لحمه في نقض الوُضوء -مع أن النَّقْضَ بلحم الإبل مختلَفٌ فيه - هل يصح؟ ومع أن بعض العلماء قال: إن النَّقْضَ باللحم تعبُّدي؟ اربِطْ جوابك بجمع الجوامع.

[٩٠٩] لو قاس قائس فسادَ الصوم بالتبرُّع بالدمِ على فساده بالحجامة، فهل لغيره أن يَمنَعَ صحة القياس بكون الفِطْرِ بالحجامة قد اختُلِفَ في كونه تعبُّديًّا أو معقولَ المعنى؟

[٩١٠] لو قاس قائس الأرز على البُرِّ في جريان الرِّبا، فهل يصحُّ إبطالُ قياسه بأن العلة غيرُ منصوصة فلا يصحُّ بالقياس؟





نص جمع الجـوامع

لل الثَّالِثُ: الفَرْعُ؛ وَهُوَ: المَحَلُّ المُشَبَّهُ، وَقِيلَ: حُكْمُهُ.

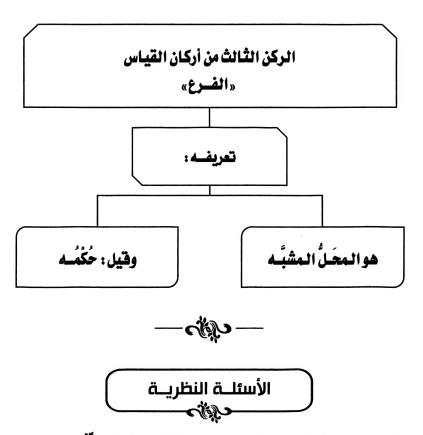


نص الكوكب الساطع

أَرْبَعَةُ أَرْكَانُهُ: الأَصْلُ: مَحَلْ حُكْمٍ مُشَبَّةٌ بِدِ، وَقِيلَ: بَلْ حَكْمٍ مُشَبَّةٌ بِدِ، وَقِيلَ: بَلْ حَلِيلُهُ، وَقِيلَ: كُمُهُ. وَفِي الْفَرْعِ قَوْلَانِ وَثَانِيهَا نُفِي. حَلَيْهُ وَقِيلَ: حُكْمُهُ. وَفِي الْفَرْعِ قَوْلَانِ وَثَانِيهَا نُفِي. —



تشجـير المسألـــة



٦١٨. عرِّفِ الركنَ الثالث من أركان القياس "الفرع"، ثم مثِّل بمثال.



التصارين والتطبيقــات ـــــــــدين

[٩١١] استخرِجُ أركانَ القياس مع بيان الفرع في الأمثلة الآتية:

- ١. يحرُمُ النبيذ قياسًا على الخمر الثابتِ تحريمُها؛ بجامع الإسكار.
- الدُّخَان محرَّمٌ قياسًا على السُّمِّ الثابت تحريمه بالإجماع؛ بجامع الضرر.
- ٣. التسمية في التيمُّم واجبة قياسًا على وجوب التسمية في الوُضوء؛
 بجامع الطهارة.
- ٤. وجوب الفِدية في تقليم الأظفار قياسًا على وجوب الفدية في حَلْقِ
 الشَّعَر؛ بجامع الترقُّه.





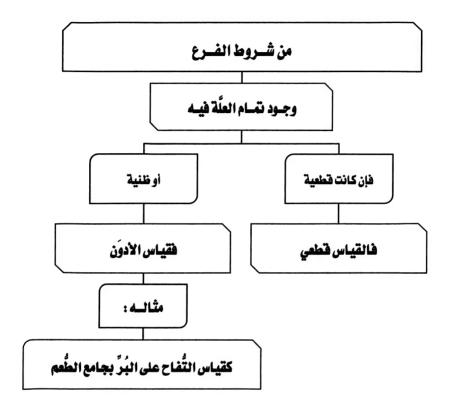
نص جمع الجــوامع

لله وَمِنْ شَرْطِهِ: وُجُودُ تَمَامِ العِلَّةِ فِيهِ، فَإِنْ كَانَتْ قَطْعِيَّةً.. فَقَطْعِيُّ، أَوْ ظَنَيَّةً.. فَقِيَاسُ الأَدْوَنِ، كَالتُقَّاحِ عَلَىٰ البُرِّ؛ بِجَامِعِ الطُّعْمِ.

—*√ij*v—

نص الكوكب الساطع

الفَرْعُ: شَرْطُهُ: تَمَامُ العِلَهُ مِنْ عَيْنِهَا أَوْ جِنْسِهَا قَدْ حَلَّهُ. فَا إِنْ بِهَا يُقْطَعْ فَقَطْعِيْ، وَإِنِ ظَنْيَّةً فَهْ وَقِيَاسُ الأَذُونِ. فَالنَّيَّةً فَهْ وَقِيَاسُ الأَذُونِ. فَالنَّيَّةً فَهْ وَقِيَاسُ الأَذُونِ. فَالنَّيَّةُ



—ഡ്ഡ്—

الأسئلــة النظريــة

٦١٩. هل يُشترَط وجودُ تمام العلة في الفرع؟

٦٢٠. متى يوصف القياس بأنه قطعيٌّ؟ مثِّل له بمثال.

٦٢١. متى يوصف القياس بأنه ظنيٌّ؟ مثِّل له بمثال.





التمـارين والتطبيقــات ـــــــحين

[٩١٢] ميِّز القياس القطعيَّ من الأدوَنِ فيما يأتي:

- ١. قياس ضرب الوالدَيْنِ على التأفيف في التحريم.
 - ٢. قياس إحراق مال اليتيم على أكلِهِ في التحريم.
- ٣. قياس الأرز على البُرِّ في جريان الرِّبا؛ لأنه مَكِيلٌ مطعوم مقتات.
 - ٤. قياس الأُشْنان على البُرِّ في جريان الربا؛ لأنه مَكِيل.
 - ٥. قياس الحِمار على الهِرِّ في طهارة سُؤْرِه بعلة الطوَّافة.
- ٦. قياس الفأر على الهِرِّ في طهارة سُؤْرِه؛ لأنه طوَّافٌ أصغَرُ من الهِرة.

[٩١٣] قياس التُّفاح على البُرِّ في باب الربا؛ بجامع الطُّعْم، فإنه العلة عندنا في الأصل، ويُحتمَل ما قيل: إنها القُوت، أو الكَيل، وليس في التُّفاح إلا الطُّعم، فهل يصحُّ هذا القياس عند القائل بأن العلة الطُّعْم؟ وماذا يسمى؟ وما الفرق بينه وبين قياس الأرز؟





نص جمع الجــوامع

لل وَتُقْبَلُ المُعَارَضَةُ فِيهِ بِمُقْتَضِ نَقِيضَ أَوْ ضِدَّ لا خِلافَ الحُكْم عَلَىٰ المُخْتَادِ.

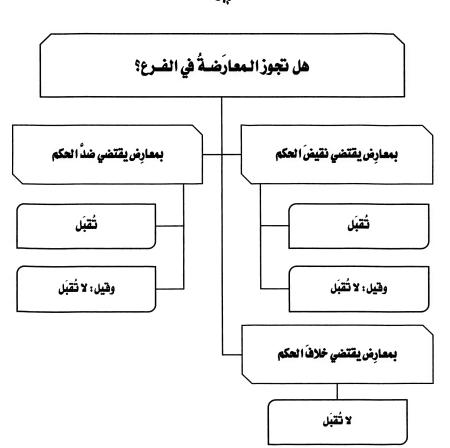
-- Ajjo---

نص الكوكب الساطع

وَإِنْ يَكُنْ عُورِضَ ذَا بِمَا اقْتَضَىٰ خِلَافَ حُكْمِهِ لَغَا، وَالمُرْتَضَىٰ وَإِنْ يَكُنْ عُورِضَ ذَا بِمَا اقْتَضَىٰ فِي خِلَافَ حُكْمِهِ لَغَا، وَالمُرْتَضَىٰ قَبُولُهَا بِمُقْتَضٍ نَقِيضًا، أَوْ ضِلَّا اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَي عَلَيْهِ عَلَي



تشجـير المسألـــة



٦٢٢. هل تُقبَل المعارَضةُ في الفرع بِمقتضٍ:

- ١. نقيضَ،
 - ۲. ضدَّ،
- ٣. خلافَ الحُكْمِ؟

—ഡ്ല്ഗ∙

التمارين والتطبيقات

[٩١٤] ميِّزِ المعارَضةَ المقبولة في الفرع من غير المقبولة، مع بيان نوع الوصفِ المعارض:

- ١. يقول المستدِلُّ: المسح ركنٌ في الوُضوء، فيُسَنُّ تثليثه كالوجه، فيقول
 المعارض: مسحٌ في الوُضوء، فلا يُسَنُّ تثليثه كمسح الخف.
- ٢. يقول المستدِلُّ: اليمين الغَمُوس: قولٌ يأثم قائله، فلا يُوجِب الكفارةَ
 كشهادة الزُّور، فيقول المعارِض: قول مؤكِّدٌ للباطل يُظنُّ به حقيقته،
 فيوجب التعزيرَ كشهادة الزُّور.
- ٣. يقول المستدِلُّ: لو باع الجارية إلا حَمْلَها صحَّ من وجه، كما لو باع هذه الصِّيعان إلا صاعًا، فيقول المعارِض: لا يصحُّ، كما لو باع الجارية إلا يدَها.



- ٤. يقول المستدِلُّ: الوِتر واجب، قياسًا على التشهُّد في الصلاة؛ بجامع مواظبة النبي هُنَا ، فنقول: يُستحَبُّ، قياسًا على الفجر؛ بجامع أن كلَّا منهما يُفعَل في وقت معيَّن، لفرضٍ معيَّن من فروض الصلاة، فإن الوِتر في وقت العباء، والفجر وقت الصبح، ولم يُعهَدْ من الشرع وضعُ صلاتَيْ فرضٍ في وقت واحد.
- ٥. يقول المستدِلُ: التيمُّم طهارة شرعية؛ فوجَبتْ فيها التسميةُ كالوُضوء،
 فيقول المعارض: طهارة ضرورة؛ فبطَلتْ بخروج الوقت كوُضوء
 المستحاضة.





نص جمع الجـوامع

لل وَالمُخْتَارُ: قَبُولُ التَّرْجِيحِ، وَأَنَّهُ لا يَجِبُ الإِيمَاءُ إِلَيْهِ فِي الدَّلِيلِ.

نص الكوكب الساطع

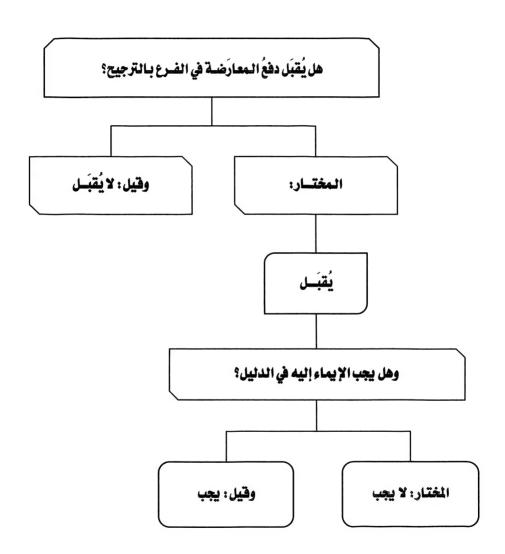
قَبُولُهَ ابِمُقْتَضٍ نَقِيضًا، أَوْ ضِدًّا. وَأَنْ يُقْبَلَ تَرْجِيحٌ رَأَوْا.

وَأَنَّـهُ لَا يَجِبُ الإِيمَا إِلَيْـهُ حَالَ إِقَامَـةِ دَلِيلِـهِ عَلَيْـهُ.

جبونها بِمعصور فِيطَعَا، وَ مَأَنَّ دُلَا مِن مُلاكِم اللَّهُ دُ

—₩<u></u>





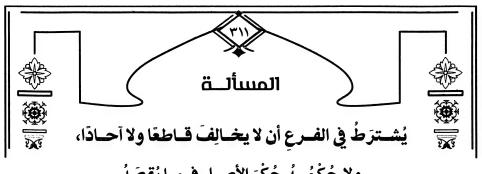
الأسئلـة النظريــة ـــــــي

٦٢٣. هل يجب الإيماءُ إلى الدليل ابتداءً؟

التمارين والتطبيقات

[٩١٥] ارجع للأمثلة التي قُبِلتْ فيها المعارَضةُ في الدرس السابق، ثم بيِّنْ: هل يُقبَل من المستدِلُّ الترجيحُ بين الوصف الذي ذكرَهُ والوصف المعارِض؟ وهل يُشترَط أن يومئ إلى الترجيح في استدلاله؟ ثم عدِّلِ الاستدلالات بما يحقِّقُ الإيماءَ إلى الترجيح فيها.





ولا حُكْمُــهُ حُكْمَ الأصلِ فيما يُقصَدُ

نص جمع الجـوامع

لل وَلا يَقُومَ القَاطِعُ عَلَىٰ خِلَافِهِ وِفَاقًا، وَلا خَبَرُ الوَاحِدِ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ، وَلْيُسَاوِ الأَصْلَ، وَحُكْمُهُ حُكْمَ الأَصْلِ، فِيمَا يُقْصَدُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ جِنْسٍ، فَإِنْ خَالَفَ.. فَسَدَ القِيَاسُ، وَجَوَابُ المُعْتَرِضِ بِالمُخَالَفَةِ بِبَيَانِ الِاتِّحَادِ.

نص الكوكب الساطع

وَلَا يَقُسُومُ خَبَسٌ عَلَى خِلَافٌ فَرْعٍ لَنَا. وَقَاطِعٌ بِلَا خِلَافْ. وَلَا يَقُسُومُ خَبَسٌ عَلَى خِلَافْ. وَالشَّرْطُ فِي الفَرْعِ وَفِي الأَصْلِ: اتِّحَادْ حُكْمِهِ مَا؛ فَإِنْ يُخَالِفْ فَفَسَادْ. وَبِبَيَسَانِ الْاِتْحَسَادِ فَلْيُجِسِبْ. مُعْتَرِضًا بِالْاِخْتِلَافِ المُنْتَصِبْ.











الأسئلــة النظريـــة ـــــحين

- ٦٢٤. هل يصحُّ أن يقوم الدليلُ القاطع علىٰ خلاف الفرع في الحكم؟
 - ٦٢٥. هل يصحُّ أن يقوم خبَرُ الواحد على خلاف الفرع؟
 - ٦٢٦. هل يُشتر ط التساوي بين الأصل والفرع؟

[٩١٦] ميِّزْ نوعَ المساواة بين الفرع والأصل فيما يأتي؛ هل هي جنسٌ أو عينٌ؟

- ١. قياس النبيذ على الخمر في الحرمة؛ بجامع الشَّدة المُطربة.
- ٢. قياس الطرَفِ على النفس في ثبوت القِصاص؛ بجامع الجناية.
- ٣. قياس القتل بمثقل على القتل بمحدّد في ثبوت القِصاص؛ والجامع
 كونُ القتل عمدًا عدوانًا.
- ٤. قياس بُضْعِ الصغيرة على مالها في ثبوت الولاية للأبِ أو الجَدِّ؛ بجامع الصِّغَ.
- ٥. ثبت جوازُ الفطر للمريض لمشقة المرض، فيجوز الفطر الأهل المِهَن الشاقة؛ بجامع المشقة.
- ٦. ثبت جوازُ ترك الصوم للمريض لمشقة المرض، فيجوز تركُ الوُضوء بالماء لمشقة المرض.
- ٧. ثبت جوازُ ترك الصوم للمريض لمشقة المرض، فيجوز تركُ صلاة الجماعة للمشقة.

[٩١٧] هل يقال: يحرُمُ بيعُ العِينة ويقاس عليه التورُّقُ فيُكرَه؟ ما الإشكال في هذا القياس؟

[٩١٨] هل يصحُّ أن تقاسَ العِينةُ على التورُّقِ في الجواز مع ورود خبَرِ آحاد في منع بيع العِينة؟ ما المسألة الأصولية المفيدة هنا؟

[٩١٩] ما المبطِلُ للقياس الآي؟

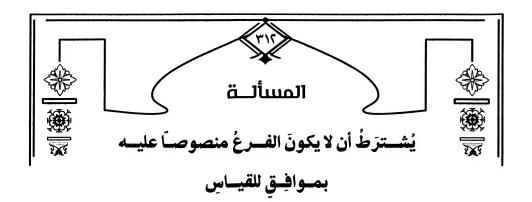
الرِّبح في القرض جائز قياسًا على الرِّبح في البيع؛ بجامع العقد فيهما.

[٩٢٠] لو قاس الشافعيُّ ظِهارَ الذِّمي على ظِهار المسلم في حرمة وَطْءِ المرأة.

فيقول الحنفيُ: الحرمةُ في المسلم تنتهي بالكفارة، والكافر ليس من أهل الكفارة؛ إذ لا يمكنُهُ الصومُ فيها؛ لفساد نيَّته، فلا تنتهي الحرمةُ في حقِّه، فاختلَفَ الحُكْمُ؛ فلا يصحُّ القياسُ.

فبماذا يُمكِن أن يجيب الشافعيُّ؟





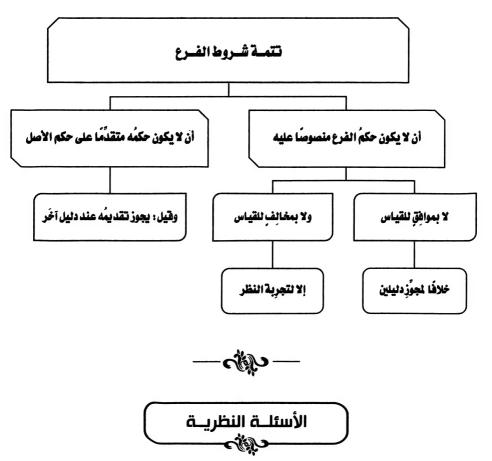
نص جمع الجــوامع

لل وَلا يَكُونَ مَنْصُوصًا بِمُوَافِقٍ -خِلافًا لِمُجَوِّزِ دَلِيلَيْنِ-، وَلا بِمُخَالِفٍ إِلَّا لِتَجْرِبَةِ النَّظَرِ، وَلا يُمُتَقَدِّمًا عَلَىٰ حُكْم الأَصْلِ، وَجَوَّزَهُ الإِمَامُ عِنْدَ دَلِيلٍ آخَرَ.

نص الكوكب الساطع

وَلَا يَكُونُ حُكْمُ الْأَصْلِ آخِرَا، وَقِيلَ: إِلَّا لِسَدَلِيلٍ آخَلَرَا، وَقِيلَ الْخَلَرَا، وَقِيلَ أَخَلَمُ الْأَلْمِ الْخَلْمُ اللهِ الْخَلَمُ اللهُ الْخَلَمُ اللهُ الْخَلَمُ اللهُ الل





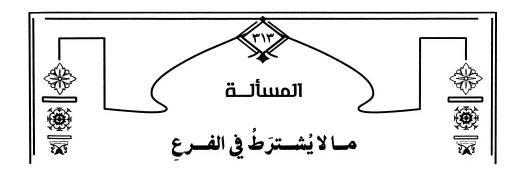
٦٢٧. هل يُشترَط في الفرع أن لا يكون منصوصًا عليه؟ فصَّلْ إجابتك. ٦٢٨. ما حكمُ تقدُّمِ حكمِ الفرع على حكم الأصل في الظهور؟ —



[٩٢١] ما الشرط المختلُّ في الأقيسة الآتية؟

- البيع جائزٌ قياسًا على الإجارة؛ بجامع بَذْلِ المال مقابل عِوَضٍ مباح،
 مع أن الله تعالى قال: ﴿وَأَحَلَ اللهُ الْبَيْعَ ﴾.
- النوم ناقض للوُضوء قياسًا على الجنون؛ بجامع زوال العقل، مع ورود الحديث: «فمَن نام، فَلْيتوضَّأْ».
- ٣. الحرة البالغة العاقلة لا ولاية عليها في البيع، فلا ولاية عليها في
 النكاح؛ بجامع العقد في كلِّ، مع ورود حديث: «لا نكاحَ إلا بوليِّ».
- لا تصحُّ صلاة النافلة على الراحلة قياسًا على الفريضة؛ بجامع الصلاة، مع ورودِ حديثٍ في جواز التنفُّل.
- ٥. لا يصحُّ الوُضوءُ بغير نية قياسًا على التيمُّم؛ بجامع الطهارة الشرعية،
 مع العلم أن الوُضوءَ شُرعَ قبل الهجرة والتيمُّم إنما شُرعَ بعد الهجرة.





نص جمع الجــوامع

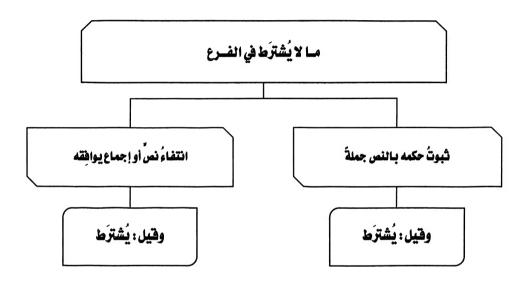
للهِ وَلا يُشْتَرَطُ ثُبُوتُ حُكْمِهِ بِالنَّصِّ جُمْلَةً؛ خِلافًا لِقَوْمٍ، وَلا انْتِفَاءُ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ يُوانِقُهُ؛ خِلافًا لِلْغَزَّالِيِّ وَالآمِدِيِّ.

-- Ajjor---

نص الكوكب الساطع

وَلَـيْسَ شَـرْطًا لِلشَّـيُوخِ الجِلَّـهُ ثُبُـوتُ حُكْمِـهِ بِـنَصِّ جُمْلَـهُ. وَشَـرْطُ نَفْـيِ نَـصِّ آوْ إِجْمَـاعِ مُوَافِـتٍ فِـي الحُكْـمِ ذُو نِـزَاعِ. — سَهُ—





—*€*

الأسئلـــة النظريـــة

٦٢٩. هل يُشترَط في الفرع ثبوتُ حكمه بالنص جملةً؟

٦٣٠. هل يُشترَط في الفرع انتفاءُ نصِّ أو إجماع يوافقه في حكمه؟ اذكُرِ الخلافَ في المسألة، مع بيان ترجيح المصنِّفِ على المسألة،

[٩٢٢] قال بعضُ العلماء: (لولا العلمُ بورود ميراث الجَدِّ جملةً، لَمَا جاز القياس في توريثه مع الإخوة)، ما القول الأصوليُّ الذي بُنِيَ عليه هذا الكلامُ؟

[٩٢٣] استدَلَّ بعضُهم بأن (العلماء من الصحابة وغيرهم قاسُوا "أنتِ عليَّ حرامٌ" على الطلاق والظِّهار والإيلاء بحسَبِ اختلافهم فيه، ولم يوجد فيه نصُّ لا جملةً ولا تفصيلًا)، ما المسألة الأصولية المستدَلُّ لها؟

[٩٢٤] قال المصنّفُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ ... انْتِفَاءُ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ يُوَافِقُهُ)، وقال قبل ذلك: (وَلَا يَكُونَ مَنْصُوصًا بِمُوَافِقٍ خِلَافًا لِمُجَوِّزِ دَلِيلَيْنِ)، فهل بين الكلامَيْنِ تناقُضٌ؟ وضِّحْ.

[٩٢٥] استدَلَّ بعضُهم على جواز شركة المضارَبة بالقياس، ورَدَّ آخَرون ببطلان هذا القياس؛ لوجود إجماعٍ على جوازها، ما المسألة الأصولية التي بُنِيَ هذا الاعتراضُ عليها؟





نص جمع الـجــوامع

السرَّابعُ: العِلَّـةُ

للهِ قَالَ أَهْلُ الحَقِّ: المُعَرِّفُ، وَحُكْمُ الأَصْلِ ثَابِتٌ بِهَا، لا بِالنَّصِّ؛ خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَقِيلَ: المُوَثِّرُ بِذَاتِهِ، وَقَالَ الغَرَّالِيُّ: بِإِذْنِ اللهِ، وَقَالَ الآمِدِيُّ: البَاعِثُ.

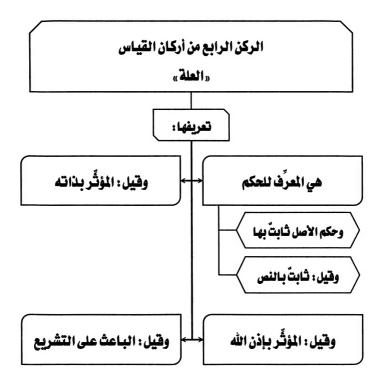
—*₫‰*—

نص الكوكب الساطع

الرَّابِعُ: العِلَّةُ: عِنْدَ أَهْلِ حَقِّ: مُعَرِّفٌ؛ وَحُكْمُ الأَصْلِ - فَقَ: مُعَرِّفٌ؛ وَحُكْمُ الأَصْلِ - بِهَا، وَقَالَ الحَنفِيُ: ثَابِتُ بِالنَّصِّ. وَالسَّيْفُ يَقُولُ: البَاعِثُ، وَهُ السَّيْفُ يَقُولُ: البَاعِثُ، وَهُ عَلْلَ اللهِ لِلْغَزَالِ فِي اعْتِزَالِ بِ فِي اعْتِزَالِ بِ فِي اعْتِزَالِ بِ فِي اعْتِزَالِ بِ فَي اللهِ لِلْغَزَالِ فِي اعْتِزَالِ اللهِ لِلْغَزَالِ فِي اعْتِزَالِ اللهِ لِلْغَزَالِ فِي اعْتِزَالِ اللهِ لِلْغَزَالِ فِي اعْتِزَالِ اللهِ لِلْغَزَالِ فِي اللهِ اللهِ لِلْغَزَالِ فَي اعْتِزَالِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهَ المَا المَا المَا المَا المَا المَا الْ



تشجـير المسألــة





الأسئلــة النظريــة

٦٣١. ما تعريف العلة؟ اذكُرِ الأقوالَ تفصيلًا، وما الذي رجَّحه المصنِّفُ عِيم؟





[٩٢٦] المعرِّفُ للحكم: ما معنى كونِ الإسكار علةً: أنه علامة على حرمة المسكِر كالخمر والنبيذ، أو أنه المؤثِّر في التحريم؟

[٩٢٧] ما الفرق بين القول بأن الحكم في الأصل ثابتٌ بالعلة لا بالنصّ، والقول بأنها المؤثّر، والقول بأنها الباعث؟

[٩٢٨] في قولهم: إن حكمَ الأصل ثابتٌ بالعلة لا بالنص إشكالٌ، فما هو؟ وما جوابه؟





نص جمع الجــوامع ـــــــــدين

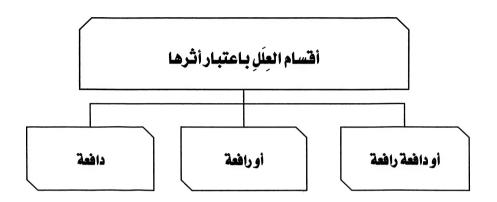
وَقَدْ تَكُونُ دَافِعَةً، أَوْ رَافِعَةً، أَوْ فَاعِلَةَ الأَمْرَيْنِ.



نص الكوكب الساطع



تشجـير المسألـــة



الأسئلــة النظريــة

٦٣٢. عدِّدْ أنواعَ العلة باعتبار أثرها، مع التمثيل.



[٩٢٩] ميِّز العلة الدافعة من الرافعة من الفاعلة للأمرَيْنِ:

- ١. العِدَّة بالنسبة لحِلِّ النكاح.
- الطلاق بالنسبة لحِلِّ الاستمتاع.
 - ٣. الرَّضاع بالنسبة لحِلِّ النكاح.
 - ٤. الإحرام بالنسبة لحِلِّ النكاح.
 - ٥. الإحرام بالنسبة للصيد.
- ٦. الحدَثُ بالنسبة لجواز المسح على الخف.
 - ٧. الذُّهول عن النية بالنسبة لصحة الصلاة.
- ٨. وجود الماء بالنسبة لصحة صلاة المتيمِّم.
 - ٩. الغِنى بالنسبة لجواز الأخذِ من الزكاة.
 - ١٠. السفر بالنسبة لوجوب الصوم.
 - ١١. توقيت النكاح بالنسبة لصحة النكاح.
 - ١٢. الحدَثُ بالنسبة لصحة الصلاة.
- ١٣. دخول وقت النَّهي بالنسبة لجواز الصلاة.
 - ١٤. الكفر بالنسبة لنكاح المسلِمة.
 - ١٥. الرضا بالنسبة لمنع النكاح.





نص جمع الـجــوامع ـــــــــدين

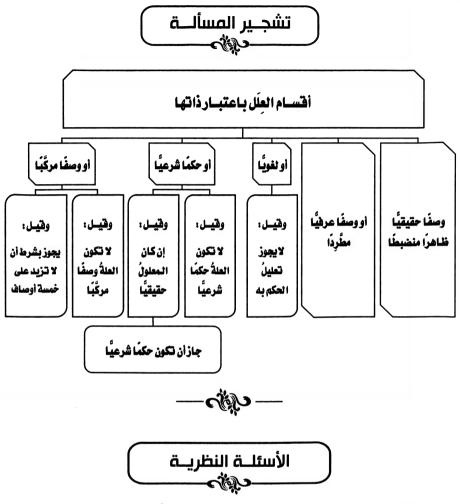
لله وَصْفًا حَقِيقِيًّا ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا، أَوْ عُرْفِيًّا مُطَّرِدًا، وَكَذَا فِي الأَصَحِّ لُغَوِيًّا أَوْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَثَالِثُهَا: لا تَزِيدُ عَلَىٰ خَمْسٍ. شَرْعِيًّا، وَثَالِثُهَا: لا تَزِيدُ عَلَىٰ خَمْسٍ.

-- Ajjo---

نص الكوكب الساطع

وَصْفًا حَقِيقِيْ؛ ظَاهِرًا مُنْضَبِطَا، أَوْ وَصْفَ عُرْفٍ: بِاطِّرَادٍ شُرِطًا. كَذَا -عَلَىٰ الأَصَحِّ- وَصْفًا لُغَوِيْ أَوْ حُكْمَ شَرْعٍ؛ لَوْ حَقِيقِيَّا نُويْ. بَسِيطَةً أَوْ ذَاتَ تَرْكِيبٍ؛ وَفِي ثَالِثٍ: الزَّيْدُ عَنِ الخَمْسِ نُفِيْ.





٦٣٣. عدِّدْ أنواع العلة باعتبار ذاتها، مع التمثيل لكلِّ نوع.



التمارين والتطبيقات

[٩٣٠] هل الخلاف في جواز التعليل بالوصف المركّبِ حقيقيٌّ أو لفظي؟ مع التمثيل.



[٩٣١] بيِّنْ نوعَ العلة فيما يأتي مع بيان حكم التعليل بها:

نوعها								
		حكم ش	وصف ا			وصف حقیقی		
وصف مرکب	المعلول أمر	المعلول حكم	وصف لُغَوي	عَرِفيٌّ	ظاهر	العلسة		
	حقيقي	شرعي		مطّرِد	منضبِط			
						الطُّعم في باب الرِّبا.	١	
						النبية حرام لأنه		
						يسمئ خمرًا	7	
						كالمشتد من ماء	·	
						العنب.		
						يجوز رهن المُشاع	٣	
						لجواز بيعه.		
						الشرف والخِسَّة في	۲	
						الكفاءة.		
						الشُّعَر فيه حياة؛ لأنه		
						يحـــرُمُ بــالطلاق،	٥	
						ويَحِلُّ بالنكاح كاليد.		
						علـــة وجـــوب		
						القِصاص: القتل	٦	
						العمد العدوان	•	
						لمكافئٍ غير ولد.		



نوعها							
وصف مرکب	ئرعي المعلول أمر حقيقي	حكم أ المعلول حكم شرعي	وصف ثُغَوي	وصف عرفيًّ مطَّرِد	وصف حقیقی ظاهر منضبِط	العلـــة	
	**	# -			·	علة الرِّبا في البُرِّ كونه مَكِيلًا مطعومًا.	٧
						يصح ظِهار الذميّ لصحة طلاقه.	٨
						الميت دماغيًّا ليس ميتًا؛ لتحريم دفنِه.	٩
						علة الرِّبا في البُرِّ كونه مَكِيلًا.	١٠
						علة تحريم القُنْفُذ استقذارُ العرب له.	"
						المصحف الإلكتروني لا يجوز مسه إلا بطهارة؛ لأنه	77
						يسمى مصحَفًا.	





نص جمع الجـوامع

لله وَمِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِهَا: اشْتِمَالُهَا عَلَىٰ حِكْمَةٍ تَبْعَثُ عَلَىٰ الِامْتِثَالِ، وَتَصْلُحُ شَاهِدًا لِإِنَاطَةِ الحُكْمِ.

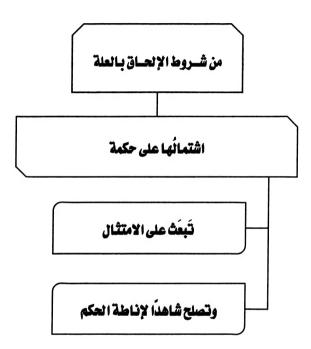
—*₼*

نص الكوكب الساطع

وَشَرْطُ الِالْحَاقِ بِهَا: أَنْ تَشْتَمِلْ لِحِكْمَةٍ تَبْعَثُهُ أَنْ يَمْتَشِلْ وَشَرْطُ الْالْحَاقِ بِهَا: فَحِمَّا قَدْ تَرَى الْمُتَرَاطَة:
وَشَاهِدًا تَصْلَحُ لِلْإِنَاطَة

بِهَا: فَحِمَّا قَدْ تَرَى الْمُتَرَاطَة:
— حَهْمُ

تشجـير المسألــة





الأسئلــة النظريــة

٦٣٤. هل يُشترط في العلة اشتمالها على حكمة؟ ولماذا؟



[٩٣٢] كيف توفِّقُ بين قول المصنِّف: (وَمِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِهَا: اشْتِمَالُهَا عَلَىٰ حِكْمَةٍ تَبْعَثُ عَلَىٰ الإِمْتِثَالِ ...)، وقوله في مسألة (٣٢٢): (وَيَجُوزُ التَّعْلِيلُ عِلَىٰ حِكْمَةٍ تَبْعَثُ عَلَىٰ حِكْمَتِهِ، فَإِنْ قُطِعَ بِانْتِفَائِهَا فِي صُورَةٍ، فَقَالَ الغَزَّالِيُّ وَابْنُ بِمَا لَا يُطَّلِعُ عَلَىٰ حِكْمَ لِلْمَظِنَّةِ، وَقَالَ الجَدَلِيُّونَ: لَا)، وكذلك قوله في أقسام يَحْيَىٰ: يَثْبُتُ الحُكْمُ لِلْمَظِنَّةِ، وَقَالَ الجَدَلِيُّونَ: لَا)، وكذلك قوله في أقسام المناسب رقم (٣٥٤): (وَقَدْ يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ يَقِينًا وَظَنَّا، وَقَدْ يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ يَقِينًا وَظَنَّا، وَقَدْ يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ يَقِينًا وَظَنَّا، وَقَدْ يَحُصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ يَقِينًا وَظَنَّا، وَقَدْ يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ يَقِينًا وَظَنَّا، وَقَدْ يَكُونُ مُحَتَمِلًا سَوَاءً ... أَوْ نَفْيُهُ أَرْجَحُ ... وَالأَصَحُّ جَوَازُ القَصْرِ لِلْمُتَرَفِّةِ ... فَإِنْ كَانَ فَائِتًا قَطْعًا، فَقَالَتِ الحَنْفِيَّةُ : يُعْتَبَرُ، وقوله أيضًا رقم (٣٥٣): (فَإِنْ كَانَ خَفِيًّا أَوْ غَيْرَ مُنْضَبِطِ.. وَهُو المَظِنَّةُ)؟





نص جمع الجــوامع

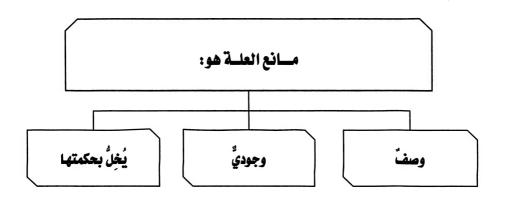
لل وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَانِعُهَا وَصْفًا وُجُودِيًّا يُخِلُّ بِحِكْمَتِهَا.



نص الكوكب الساطع

مَانِعُهَا: وَصْفٌ وُجُودِيٌّ يُخِلْ بِالحِكْمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا تَشْتَمِلْ.





الأسئلـة النظريــة

٦٣٥. قال المصنّفُ هِ : (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَانِعُهَا وَصْفًا وُجُودِيًّا يُخِلُّ بِحِكْمَتِهَا)، اشرَحِ العبارةَ السابقة شرحًا وافيًّا.

[٩٣٣] ما الذي يُعتبَر مانعًا للعلة فيما يأتي؟

- ١. عدم الوُضوء بالنسبة لصحة الصلاة.
 - ٢. الحدَثُ بالنسبة لبطلان الصلاة.
 - ٣. الدَّيْنُ بالنسبة لوجوب الزكاة.
- ٤. عدم مِلْكِ النِّصابِ بالنسبة لوجوب الزكاة.





نص جمع الجـوامع

ك وَأَنْ تَكُونَ ضَابِطًا لِحِكْمَةٍ، وَقِيلَ: يَجُوزُ كَوْنُهَا نَفْسَ الحِكْمَةِ، وَقِيلَ: إِنِ انْضَبَطَتْ.

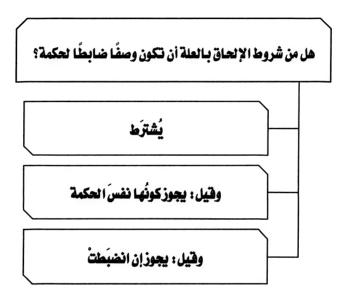
نص الكوكب الساطع

وَأَنْ يَكُونَ نَصْابِطًا لِحِكْمَةِ، وَقِيلَ: قَدْ يَكُونُ نَفْسَ الحِكْمَةِ،

ثَالِثُهَا: إِنْ ضُبِطَتْ. وَانْتُخِلَا. بِالعَدَمِ الثَّبُوتُ لَن يُعَلَّلَا.

—*იწს* —

تشجـير المسألــة





الأسئلــة النظريــة

٦٣٦. هل يجوز كونُ العلة نفسَ الحكمة؟ اذكُرِ الأقوال في المسألة، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ هِي.

٦٣٧. هل يُشترَط في العلة أن تكون وصفًا ضابطًا لحكمة أو لا؟





التمـارين والتطبيقـات ــــــــدين

[٩٣٤] ميِّزِ العلةَ من الحكمة من المانع فيما يأتي:

نوعــه			الوصف	الحكم		
مانع	حكمة	علة	, ,	,		
			السفَر	جواز القَصْر	١	
			المشقة	جواز القصر	٢	
			العزم على الإقامة	جواز القصر	٣	
			أربعة أيام			
			الترفَّه في السفَر	جواز القصر	٤	
			مِلْك النِّصاب	وجوب الزكاة	0	
			الدَّيْن	وجوب الزكاة	٦	
			الاستغناء بمِلْكه	وجوب الزكاة	٧	





نص جمع الجـوامع

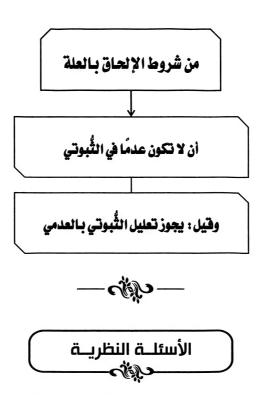
للهِ وَأَنْ لا تَكُونَ عَدَمًا فِي النُّبُوتِيِّ؛ وِفَاقًا لِلْإِمَامِ، وَخِلَافًا لِلْآمِدِيِّ.



نص الكوكب الساطع

ثَالِثُهَا: إِنْ ضُبِطَتْ. وَانْتُخِلَا بِالعَدَمِ الثَّبُوتُ لَنْ يُعَلَّلَا.
— دِهِهُ—

تشجـير المسألــة



٦٣٨. هل يجوز تعليل الحكم الثبوتي بالوصف العدَميِّ؟ اذكُرِ الأقوال في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنِ القولَ الذي رجَّحه المصنِّفُ ﷺ.

[٩٣٥] هل يصحُّ تعليل وجوب قتل المرتدِّ بعدم إسلامه؟ ولماذا؟

[٩٣٦] هل يصحُّ تعليل بطلان بيع الآبِقِ بعدم القدرة على تسليمه؟ ولماذا؟

[٩٣٧] هل يصحُّ تعليل عدم صحة بيع الفضوليِّ بعدم مِلْكِه؟ ولماذا؟

[٩٣٨] هل يصحُّ تعليل عدم وجوب الزكاة على الصبي بعدم بلوغه؟ ولماذا؟

[٩٣٩] هل يصحُّ تعليل عدم وجوب الصلاة على ابن تِسْعٍ بعدم بلوغه؟ ولماذا؟

[٩٤٠] هل يصحُّ تعليل استقرار المِلْكِ في المَبِيع بعدم فسخ العقد بخيار؟ ولماذا؟





نص جمع الجــوامع

للهِ وَالإِضَافِيُّ عَدَمِيٌّ.

--

نص الكوكب الساطع

لم نَجِده



تشجير المسألـــة

التعليل بالأوصاف الإضافية، هل هو تعليلٌ بوصفٍ عدميٌّ أو وجودي؟

الوصف الإضافي عدميٌّ

٦٣٩. هل الوصفُ الإضافي وجودي أو عدمى؟

[٩٤١] ميِّز الوصف الثُّبوتي من العدميِّ فيما يأتي:

إضافي	عدمي محض	ثبوتي	الوصف	
			السفَر	١
			البنوَّة	۲
			الكَيل	٣
			الطُّعم	٤

إضافي	عدمي محض	ثبوتي	الوصف	
			الجُدُودة	0
			التقدُّم	٢
			التأخر	Y
			المعيَّة والقَبْلية والبَعْدية	٨
			عدم القدرة على التسليم	٩
-			عدم المِلْك	١٠
			الحيض	11
			الحدَث	15
			القُوت	١٣
			التكليف	12
			عدم الطهارة	10
			عدم الحيض	١٦





نص جمع الجـوامع

لل وَيَجُوزُ التَّعْلِيلُ بِمَا لا يُطَّلَعُ عَلَىٰ حِكْمَتِهِ، فَإِنْ قَطَعَ بِانْتِفَائِهَا فِي صُورَةٍ.. فَقَالَ الغَرَّالِيُّ وَابْنُ يَحْيَىٰ: يَثْبُتُ الحُكْمُ لِلْمَظِنَّةِ، وَقَالَ الجَدَلِيُّونَ: لا.

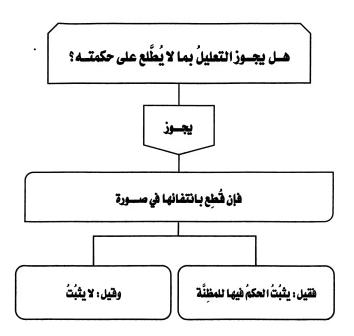
—*ქ*ქე—

نص الكوكب الساطع

وَجَازَ تَعْلِيلٌ بِمَا لَا نَطَّلِعْ نَحْنُ عَلَىٰ حِكْمَتِهِ؛ فَإِنْ قُطِعْبِنَفْيِهَا فِي صُورَةٍ: فَالحُجَّهُ: يَثْبُتُ فِيهَا الحُكْمُ؛ لِلْمَظِنَّهُ،
وَالجَدَلِيُّونَ: انْتَفَىٰ. وَالْقَاصِرَهُ قَوْمٌ أَبُوْهَا مُطْلَقًا مُكَابِرَهُ،



تشجــير المسألـــة ــــــــــــــين



—*₼*

الأسئلــة النظريــة

٦٤٠. هل يجوز التعليل بما لا يُطَّلَعُ على حكمته؟

٦٤١. إن قُطِع بانتفاء الحكمة في صورة، فهل يثبُتُ الحكمُ فيها أو لا؟



[٩٤٢] (تعليل الرِّبويات بالكَيْلِ مع عدم الاطلاع علىٰ العَلاقة بين كون الشيء مَكِيلًا ومنع الرِّبا فيه) له ارتباطٌ بمسألة أصولية، فما هي؟

[٩٤٣] (مَن مَسكَنُه على البحر ونزل منه في سفينةٍ قطَعتْ به مسافةَ القَصْرِ في لحظة من غير مشقة يجوز له القَصْرُ في سفرِه هذا) يَرجِع هذا إلى مسألةٍ من مسائل العلَّة، فما هي؟

[٩٤٤] وجوبُ استبراء الصغيرة مع أنه يُقطَع ببراءة الرحم، يرتبط بمسألةٍ أصولية، فما هي؟

[٩٤٥] لو قال: "أنتِ طالقٌ في آخرِ حيضتك"، أو "مع آخرِ حيضتك".. فهل هو سُنِّيٌ أو بِدْعيٌ مع القطع بأنه ليس فيه تطويلٌ للعِدَّة؟ وما المسألة الأصولية التي لها ارتباط بهذا؟





نص جمع الجــوامع

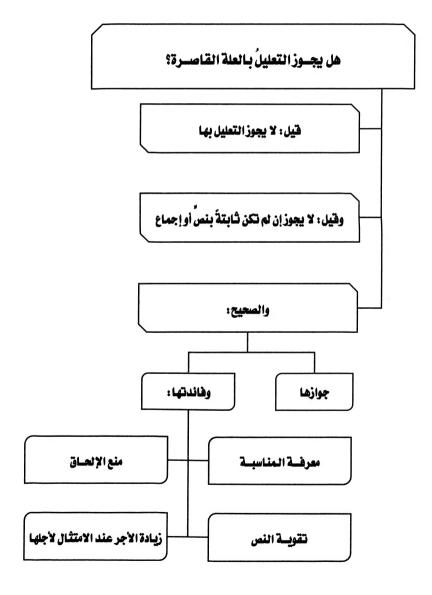
لل وَالقَاصِرَةُ مَنَعَهَا قَوْمٌ مُطْلَقًا، وَالحَنفِيَّةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهَا، وَفَائِدَتُهَا مَعْرِفَةُ المُنَاسَبَةِ، وَمَنْعُ الإِلْحَاقِ، وَتَقْوِيَةُ النَّصِّ، قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ: وَزِيَادَةُ الأَجْرِ عِنْدَ الِامْتِثَالِ لِأَجْلِهَا.

—√∭ —

نص الكوكب الساطع

قَوْمٌ أَبُوْهَا مُطْلَقًا مُكَابَرَهُ، وَالمُرْتَضَى: جَوَازُهَا؛ وَتَنْفَعُ-تُعْرَفُ، وَاعْتِضَادِ نَصِّ صَاحَبَهُ، يَـزْدَادُ أَجْرًا فَـوْقَ أَجْرِ فِعْلِـهِ. وَالْجَدَلِيُّونَ: انْتَفَىٰ. وَالْقَاصِرَهُ وَالْجَدَلِيُّونَ: انْتَفَىٰ. وَالْقَاصِرَهُ وَقِيلَ: لَا مَنْصُوصَةٌ أَوْ مُجْمَعُ، فِي مَنْعِ الرَّالْحَاقِ، وَفِي المُنَاسَبَهُ وَعِنْدَ الْإِمْنِثَالِ أَيْ: لأَجْلِهِ وَعِنْدَ الْإِمْنِثَالِ أَيْ: لأَجْلِهِ

تشجير المسألـــة







٦٤٢. هل يجوز التعليل بالعلَّة القاصرة؟ اذكُرِ الأقوال في المسألة تفصيلًا، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ هِيُّ.

٦٤٣. اذكُرْ بعضَ فوائد العلَّة القاصرة.



التمارين والتطبيقات ــــــدين

تأتي.





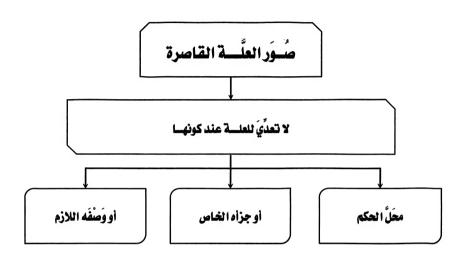
نص جمع الجـوامع

وَلا تَعَدِّيَ لَهَا عِنْدَ كَوْنِهَا مَحَلَّ الحُكْمِ، أَوْ جُزْأَهُ الخَاصَّ، أَوْ وَصْفَهُ اللَّازِمَ.

نص الكوكب الساطع

وَ لَا تُعَـدَّىٰ عِنْـدَ كَوْنِهَا: مَحَـلْ حُكْمٍ، وَخَاصَ جُزْيُهِ، وَالوَصْفِ حَلْ.
— حَهْمُ —

تشجـير المسألــة



الأسئلــة النظريــة

٦٤٤. هل العلَّة قاصرةٌ أو متعدِّية عند كونها:

- ١. محَلَّ الحكم،
- ٢. جزأه الخاص،
- ٣. وَصْفَه اللازم؟

[٩٤٦] حدِّدِ العلَّةَ القاصرة من المتعدِّية فيما يأتي، مع ذِكْرِ فائدةٍ للتعليل بالقاصرة، ونوع القاصرة -إن كانت- في كلِّ مثال:

- ١. تعليل جريان الرِّبا في البُرِّ بالطُّعم.
- تعليل جريان الرِّبا في الذهب والفضة بالثمنيَّة المطلقة.
 - ٣. تعليل القَصْرِ في السفر بكونه سفرًا.
 - ٤. تعليل الفِطر بالأكل بدخول شيءٍ للجوف.
 - ٥. تعليل حرمة الرِّبا في الذهب بكونه ذهبًا.
- ٦. تعليل نقضِ الوُضوء في الخارج من السَّبيلَيْنِ بالخروج منهما.
 - ٧. تعليل جريان الرِّبا في النَّقْدَيْنِ بكونهما قِيمَ الأشياء.
 - ٨. تعليل نقض الوُضوء في الخارج بخروج نَجِس من البدن.





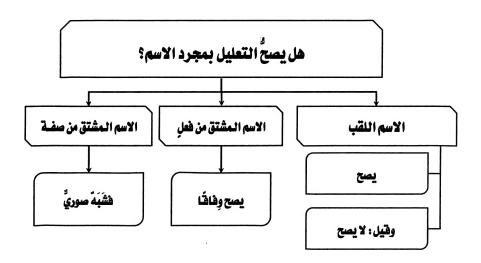
نص جمع الجــوامع

لل وَيَصِحُ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الْاسْمِ اللَّقَبِ؛ وِفَاقًا لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَاذِيِّ، وَخِلَافًا لِلْإِمِي إِسْحَاقَ الشِّيرَاذِيِّ، وَخِلَافًا لِلْإِمَامِ، وَأَمَّا المُشْتَقُّ.. فَوِفَاقٌ، وَأَمَّا نَحْوُ الأَبْيَضِ.. فَشَبَهٌ صُودِيٌّ.

نص الكوكب الساطع

وَجُوِّزَ التَّعْلِيلُ -فِي المُنْتَخَبِ عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ - بِاسْمٍ لَقَبِ. وَجَزْمًا المُشْتَقِّ. وَالمَبْنِيُّ مِنَ الصِّفَاتِ شَبَهٌ صُودِيُّ. — حَنْهُ—

تشجـير المسألــة



—*იქცა*—

الأسئلــة النظريــة

٦٤٥. ما حكمُ التعليل بالاسم اللقب؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ عِلَيْهِ.

٦٤٦. ما حكم التعليل بالمشتق؟

٦٤٧. ما حكم التعليل بالمأخوذ من الصفة كَ (البياض)؟

٦٤٨. ما الفرقُ بين التعليل بالاسم اللقبِ والتعليل بالعلَّة القاصرة؟





[٩٤٧] ميِّزْ نوعَ التعليل فيما يأتي: (بلقَبٍ، بمشتق، بشَبَهِ صوريًّ):

- ١٠ تعليل نجاسة بول ما يؤكل لحمه بأنه بول، فكان نَجِسًا قياسًا على بول الآدمي.
- ٢. تعليل طهارة جِلْدِ ما لا يؤكل لحمه بالدَّبْغِ بأنه جِلْدٌ، فطهُرَ بالدِّباغ
 قياسًا على جِلْدِ ما يؤكل.
 - ٣. تعليل قطع يد النبَّاش بأنه سارق، فقُطِعَتْ يدُهُ كسارق مال الحيِّ.
- ٤. تعليل تحريم النبيذ بأنه خمرٌ، فيحرُمُ قياسًا على عصير العنب؛ بجامع الخَمْرية.
 - ٥. تعليل الحكم في شيءٍ بأنه أبيض أو أسود.
 - ٦. تعليل حدِّ اللائط بأنه زانٍ.
 - ٧. تعليل القِصاص في القاتل بمثقّل بأنه قاتلٌ، فوجَبَ القِصاصُ عليه.





نص جمع الجــوامع

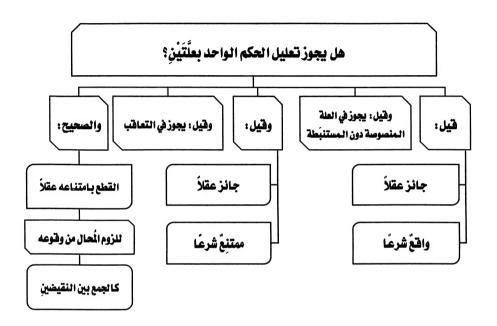
لله وَجَوَّزَ الجُمْهُورُ التَّعْلِيلَ بِعِلَّتَيْنِ، وَادَّعَوْا وُقُوعَهُ، وَابْنُ فُورَكَ وَالإِمَامُ فِي المَنْصُوصَةِ دُونَ المُسْتَنْبَطَةِ، وَمَنَعَهُ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ شَرْعًا مُطْلَقًا، وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي المَنْصُوصَةِ دُونَ المُسْتَنْبَطَةِ، وَمَنَعَهُ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ شَرْعًا مُطْلَقًا، وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي التَّعَاقُبِ، وَالصَّحِيحُ.. القَطْعُ بِامْتِنَاعِهِ عَقْلًا مُطْلَقًا؛ لِلُزُومِ المُحَالِ مِنْ وُقُوعِهِ كَجَمْعِ النَّقِيضَيْن.

—*প্র্যা*ু—

وَجَ وَ الجُ لَّ بِعِلَّتَ يْنِ ؛ وَقِيلَ: فِي المَنْصُوصِ لَا مَا اسْتُنْبِطَا، وَقِيلَ: فِي المَنْصُوصِ لَا مَا اسْتُنْبِطَا، وَقِيلَ: فِي المَنْعَا وَقِيلَ: فِي تَعَاقُب، وَالمَنْعَا وَالآمِ دِيُّ القَطْعَ بِامْتِنَا عِسِهِ

بَـلِ ادَّعَـوْا وُقُوعَـهُ بِتَـيْنِ، وَعَكْسُهُ يُحْكَى، وَلَكِنْ غُلِّطَا، رَأَىٰ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ شَرْعَا، عَقْلًا؛ إِذِ المُحَالُ فِي إِيقَاعِهِ.





—*₼*}

الأسئلــة النظريــة

٦٤٩. هـل يجوز التعليلُ للحكم الواحد بعلَّتَيْنِ فَأَكثرَ؟ وهـل وقع؟ اذكُرِ الأقوال في المسألة مع عَزْوِها، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ ﷺ.



[٩٤٨] مَن بال ومَسَّ فَرْجَهُ ولمَسَ امرأةً بشهوة، فهل المانع من الصلاة كلُّها أو أحدُها؟ مع الربطِ بالمسألة الأصولية.

[٩٤٩] مَن أحدَثَ عدة أحداث -كما لو بال، وخرَجتْ منه ريحٌ، ومس المرأة بشهوة - ثم توضَّأ بنية رفع واحدٍ منها، فقيل: يرتفع الكل، وقيل: لا يرتفع الحدَثُ، وربَطَها بعضُهم بمسألة في باب العلَّة، فما هي؟ وما وجه الارتباط؟ [٩٥٠] إذا أحرَمتِ الصائمةُ، فهل يقال: يحرُمُ وَطْؤُها للإحرام والصيام معًا؟ ما المسألة الأصولية المؤثِّرة في الجواب؟





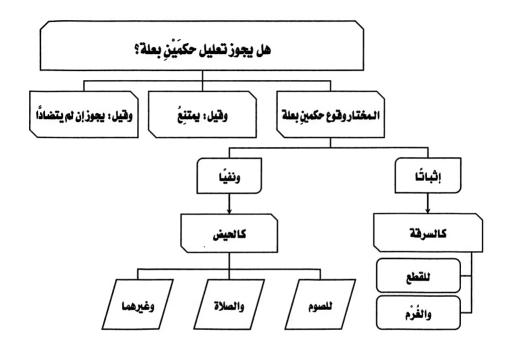
نص جمع الجــوامع

للهِ وَالمُخْتَارُ وُقُوعُ حُكْمَيْنِ بِعِلَّةٍ؛ إِثْبَاتًا كَالسَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ وَالغُرْمِ، وَنَفْيًا كَالحَيْضِ لِلصَّوْمِ وَالطُّرْمِ، وَنَفْيًا كَالحَيْضِ لِلصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهِمَا، وَثَالِثُهَا: إِنْ لَمْ يَتَضَادًا.

نص الكوكب الساطع

وَجَازَ حُكْمَانِ بِعِلَّةٍ؛ وَلَوْ تَضَادَدَا، وَالمَنْعَ، وَالفَرْقَ حَكَوْا — حَرَانَهُ —





一心。—

الأسئلـة النظريــة

70٠. هل يجوز تعليل حُكْمَيْنِ بعلة واحدة؟ وهل هناك فرقٌ بين النفي والإثبات؟ اذكُرِ الأقوال في المسألة، ثم بيِّنْ ما الذي رجَّحه المصنَّفُ عَلَيْهُ؟

[٩٥١] هل يصحُّ جعلُ التأبيدِ علةً لصحة البيع، ولبطلان الإجارة؟ مع ربطِ ذلك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٩٥٢] هل يصحُّ جعلُ السرقة علةً للقطع وللتغريم، أم يجب الاقتصار على جعلِها علةً لأحد الحكمينِ فقط؟ مع ذِكر المسألة الأصولية ذات الصلة.

[٩٥٣] هل يصحُّ جعلُ الحيض علةً للمنع من الصلاة، والصوم، والطواف، وقراءة القرآن، ومَسِّ المصحف جميعًا؟ مع ربطِ الجواب بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٩٥٤] هل يصحُّ جعلُ الزِّنا علةَ لوجوب الحد، ولتحريم النكاح، ولوجوب العِدَّة، وللتفسيق؟ وما المسألة الأصولية المرتبطة بذلك؟

[٩٥٥] هل يُمكِن جعلُ الوطء قبل التحلُّل الأول علةً لفساد الحج، ولوجوب القضاء، ولوجوب.





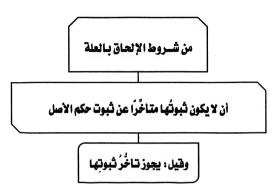
لله وَمِنْهَا: أَنْ لا يَكُونَ ثُبُوتُهَا مُتَأَخِّرًا عَنْ ثُبُوتِ حُكْمِ الأَصْلِ؛ خِلافًا لِقَوْمٍ.

نص الكوكب الساطع

وَمِنْ شُرُوطِهِ كَمَا تَقَرَرا: أَنْ لَا يُرَى ثُبُوتُهَا مُسؤَخَّراً عَنْ حُكْمِ الأَصْلِ عِنْدَنَا. وَأَنْ لَا تَعُودَ بِالإِبْطَالِ فِي الْمُسَادِ.

—*બ્રી*જે—

ُ تشجــير المسألــة ــــــــدين،



الأسئلــة النظريــة

٦٥١. هل يجوز أن يكون ثبوتُ العلَّة متأخرًا عن ثبوت حكم الأصل؟

لتصارين والتطبيقات

[٩٥٦] لو قيل: (عرَقُ الكلب نَجِسٌ كلُعابه؛ لأنه مستقذَرٌ)، فرُدَّ بأن استقذارَهُ إنما يثبُتُ بعد ثبوت نجاسته، فإلى أيِّ مسألة أصولية يَرجِع هذا الاعتراضُ؟





لله وَمِنْهَا: أَنْ لَا تَعُودَ عَلَىٰ الأَصْلِ بِالإِبْطَالِ، وَفِي عَوْدِهَا بِالتَّخْصِيصِ لَا التَّعْمِيمِ قَوْلانِ.

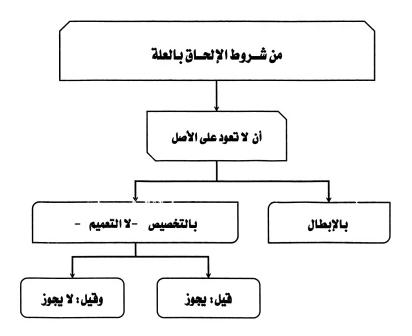
—ഡ്ല്ഗ∙—

نص الكوكب الساطع

حَنْ حُكْمِ الأَصْلِ عِنْدَنَا. وَأَنْ لَا تَعُـودَ بِالإِبْطَالِ فِيهِ أَصْلَا. وَإِنْ تَعُـدُ عَلَيْهِ بِالخُصُـوصِ -لَا بِالعُمُومِ-الخُلْفُ فِي النَّصُوصِ. - وَإِنْ تَعُـدُ عَلَيْهِ بِالخُصُـوصِ - لَا بِالعُمُومِ-الخُلْفُ فِي النَّصُوصِ. - الخُلْفُ فِي النَّصُوصِ. - وَإِنْ تَعُـدُ عَلَيْهِ بِالخُصُـوصِ. - وَإِنْ تَعُـدُ عَلَيْهِ بِالخُمُومِ - الخُلْفُ فِي النَّصُوصِ.



تشجــير المسألـــة



الأسئلــة النظريــة

٦٥٢. هل يصحُّ أن تعود العلَّةُ على أصلها بالإبطال؟
 ٦٥٣. هل يصحُّ أن تعود العلَّةُ على أصلها بالتخصيص؟
 ٦٥٤. هل يصحُّ أن تعود العلَّةُ على أصلها بالتعميم؟



التمـارين والتطبيقــات ـــــــدين

[٩٥٧] عودةُ التعليل على الأصل بالتعميم يقتضي عمومَ القياس، وقد ذكَرْنا أن العمومَ من صفات الألفاظ، فكيف يُجمَع بين القولينِ؟

[٩٥٨] (علَّلَ الحنَفيَّةُ وجوب الشاة في الزكاة بدفعِ حاجة الفقير)، واعتُرِضَ علىٰ هذا التعليل بكونه فقَدَ شرطًا من شروط العلَّة، فما هو؟

[٩٥٩] عُلِّلَ الحُكْمُ في آية: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ بأن اللمسَ مظِنَّةُ الاستمتاع، وهذا يُخرِج مِن عموم النساءِ المحارمَ)، فما الإشكال الذي يَرِدُ على هذا التعليل؟

[٩٦٠] علَّلَ بعضهم الحكمَ في: (أنه الله عن بيع اللحم بالحيوان) بأنه بيع الرّبوي بأصله، فإنه يقتضي جواز البيع بغير الجنس من مأكولٍ وغيره، كما هو أحدُ قولَي الشافعي، والقول الآخر: المنع نظرًا للعموم)، ما سبب هذا الخلاف؟

[٩٦١] يجوز تعليلُ الحكم في حديث: «لا يحكُمُ أحدٌ بين اثنَيْنِ وهو غضبانُ» بتشويش الفِكر، مع أنه يَشمَل غيرَ الغضب، ما المسألة الأصولية التي يُبنى عليها هذا الحكمُ؟

[٩٦٢] علَّلَ بعضُهم الأمرَ الوارد بالتكبير في نحو حديث: «إذا قُمْتَ إلى الصلاةِ، فكبِّرْ» بأن المراد به التعظيم، وبُنِيَ علىٰ ذلك أن التكبيرَ ليس بواجب، فما الشرط المشترَطُ في العلَّة الذي اختَلَّ في هذا التعليل؟



[977] جاء الأمرُ باستعمال التراب في غَسْلِ نجاسة الكلب، فعلَّلَ بعضُ الفقهاء الحكم بالتراب، فما الفقهاء الحكم بالتراب، فما الشرط المختلُّ في هذه العلَّة؟

[٩٦٤] في كفَّارة الظِّهار جاء إيجابُ إطعام ستين مسكينًا، وبالنظر إلى علة الحكم قال بعضهم: يجزئ إطعامُ مسكينٍ واحد ستين يومًا، فما الشرط المختلُّ في هذا التعليل؟

[٩٦٥] علَّل بعضهم: جريانَ الرِّبا في (البُرِّ) بكونه مَكِيلًا، وبِناءً علىٰ ذلك أجاز مبادَلة حَبَّةِ بُرِّ بحبَّتَيْنِ؛ لأن الحبة والحبتين لا تُكال، فما المسألة المتعلقة بهذا من مسائل العلَّة؟

[٩٦٦] عُلِّلَ: «لا يقضي القاضي وهو غضبانُ» بتشوُّش الذهن، فهل يقتضي إخراجَ الغضب اليسير من عموم الحديث؟ وهل هذا يعود على الأصل بالإبطال أو التخصيص؟ وكيف جاز عند القائلين بمنعِهما؟



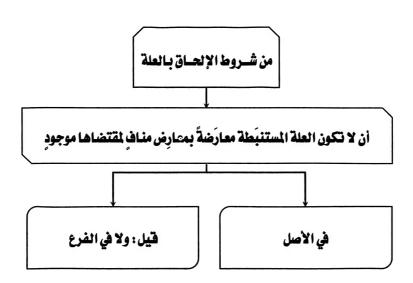


لل وَأَنْ لا تَكُونَ المُسْتَنْبَطَةُ مُعَارَضَةً بِمُعَارِضٍ مُنَافٍ مَوْجُودٍ فِي الأَصْلِ، قِيلَ: وَلا فِي الفَرْع.

-- Alp--

نص الكوكب الساطع

وَأَنَّ مُسْ تَنْبَطَهَا مَ ا وَرَدَا مُعَارَضًا بِمَا يُنَافِي وُجِدَا- وَأَنَّ مُسْ فَعَارَضًا بِمَا يُنَافِي وُجِدَا- فِي الأَصْلِ. لَا الفَرْعِ لَنَا. وَأَنْ لَا تَنَافِ إِجْمَاطًا وَنَطَّا يُتُلَى.
— المَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْكُمُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عِلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُ عَلَيْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُ عَلَيْكُمُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلِي عَلِي عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلِي



—₩—

الأسئلـــة النظريـــة

٦٥٥. هل يُشترَط في العلّة سلامتُها من معارضٍ منافٍ موجودٍ في الأصل؟ فصّل إجابتك.

٦٥٦. اذكُرْ شروطَ العلَّة إجمالًا.



التمارين والتطبيقات

[٩٦٧] مثَّلَ الشرَّاحُ هنا بمثالَيْنِ، واعترَضَ عليه المحلِّيُّ، فما المثالانِ، وما اعتراض المحليِّ هي ثم هل تستطيع أن تأتي بمثال صحيح؟

[٩٦٨] ما الفرق بين المسألة المذكورة ومسألة: مركّب الأصل؟ ومسألة: هل يُشترَط انتفاء المُعارِض الآتية برقم (٣٦٦)؟

[٩٦٩] ما المسألة التي قال عنها المصنّفُ: (لَيْسَ فِي هَذَا الكِتَابِ أَشْكَلُ مِنْ هَذِهِ المَسْأَلَةِ)؟





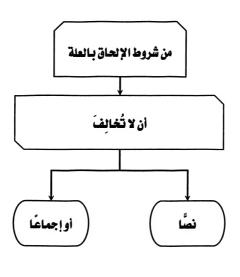
وَأَنْ لَا تُخَالِفَ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا.



نص الكوكب الساطع

فِي الأَصْلِ. لَا الغَرْعِ لَنَا. وَأَنْ لَا تُنَافِ إِجْمَاعًا وَنَصًّا يُتْلَى. فِي الأَصْلِ. لَا الغَرْعِ لَنَا. فَيَانُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ ا

تشجــير المسألـــة



—心心—

الأسئلــة النظريـــة

٦٥٧. هل يجوز أن تخالفَ العلَّةُ نصًّا؟

٦٥٨. هل يجوز أن تخالف العلَّة إجماعًا؟





[٩٧٠] ما الاعتراض الوارد على قول الحنَفيّ: "المرأة مالكةٌ لبُضْعِها؛ فيصتُّ نكاحُها بغير إذن وليِّها قياسًا على بيع سلعتها"؟

[٩٧١] بِمَ يُعترَض على قياس صلاة المسافر على صومه في عدم الوجوب؛ بجامع السفر المُشِقّ؟

[٩٧٢] ما العلاقة بين مسألة: اشتراط عدم مخالَفة العلَّة لنصٍّ أو إجماع، وبين قادح: فساد الاعتبار؟

[٩٧٣] ما العلاقة بين مسألة: اشتراط عدم مخالَفة العلَّة لنصِّ أو إجماع، وبين ما ذُكِر في شروط الفرع: (وَلَا يَقُومُ القَاطِعُ عَلَىٰ خِلَافِهِ وِفَاقًا، وَلَا خَبَرُ الوَاحِدِ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ)؟



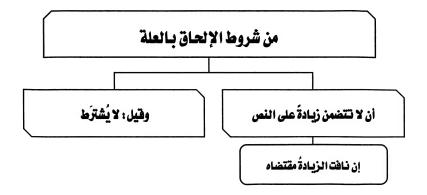


لل وَلا تَنَضَمَّنَ زِيَادَةً عَلَيْهِ إِنْ نَافَتِ الزِّبَادَةُ مُقْتَضَاهُ؛ وِفَاقًا لِلْآمِدِيِّ.

نص الكوكب الساطع

وَلَـمْ تَـزِدْ عَلَـىٰ الَّـذِي حَـوَاهُ إِنْ خَـالَفَ المَزِيـدُ مُقْتَضَـاهُ. -- حيات

تشجــير المسألـــة



—ഡ്ലം—

٦٥٩. ما حُكْمُ تضمُّنِ العلَّة لزيادةٍ على النص؟



التمارين والتطبيقات

[٩٧٤] (إذا نُصَّ علىٰ أنَّ عِتْقَ العبد الكتابيِّ لا يُجزِئ لكفره، فيعلِّلُ المجتهِدُ عدمَ الإجزاء بأنه عِتْقُ كافرٍ يَتديَّنُ بدِينٍ)، فما الاعتراض الذي يَرِدُ علىٰ تعليله مما يتعلق بشروط العلَّة؟



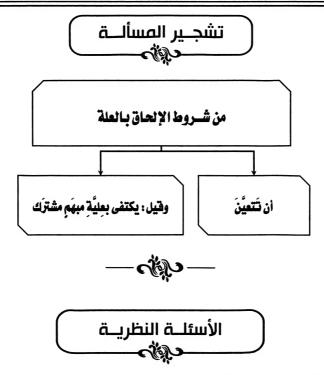


لله وَأَنْ تَتَعَيَّنَ؛ خِلَاقًا لِمَنِ اكْتَفَىٰ بِعِلِّيَّةِ مُبْهَمٍ مُشْتَرَكٍ.

نص الكوكب الساطع

وَأَنْ تَكُونَ ذَاتَ تَعْيِدِهِ فَلَا تَعْلِيلَ بِالمُبْهَمِ. أَوْ وَصْفًا جَلَا تَعْلِيلَ بِالمُبْهَمِ. أَوْ وَصْفًا جَلَا —





٦٦٠. هل يصحُّ أن تكون العلَّةُ مبهمَةً مشتركة؟ وما الذي رجَّحه المصنَّفُ ﷺ في المسألة؟



[٩٧٥] هل يصحُّ تعليل جريان الرِّبا في البُرِّ بقولنا: (هو رِبويٌّ؛ إما لأنه قُوتٌ، أو طعام)؟

[٩٧٦] هل يصحُّ أن يُعلَّلُ انتقاضُ وُضوء الرجل بمَسِّ ذكرِ الخنثى المشكِل بشهوة؟ وما الفرق بينه وبين المسألة السابقة؟

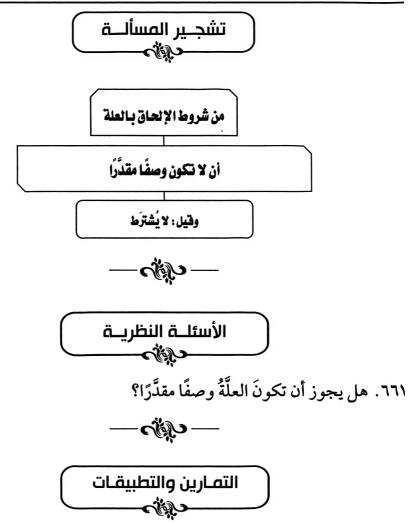


وأَنْ لا تَكُونَ وَصْفًا مُقَدَّرًا؛ وِفَاقًا لِلْإِمَام.

—*იწ*ე∙—

نص الكوكب الساطع

وَأَنْ تَكُونَ ذَاتَ تَعْيِينٍ؛ فَلَا تَعْلِيلَ بِالمُبْهَمِ. أَوْ وَصْفًا جَلَا عَلْيلَ بِالمُبْهَمِ. أَوْ وَصْفًا جَلَا عَيْدَ رَهُ مَا اللّهُ عَلْيلَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْي مَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه



[٩٧٧] هل يصحُّ تعليل جواز التصرُّف بنحو البيع والهِبَة والوقف والإعتاق بالمِلْكِ؟ فإذا اعترَضَ معترضٌ بأنه لا وجودَ له حقيقةً ولا تقديرًا، فيكون عدَمًا محضًا، وهو ممتنِعٌ، فنقول: المِلْكُ معنَىٰ مقدَّرُ شرعيُّ في المحَلِّ أثَرُهُ جواز التصرف المذكور، وإلىٰ أيِّ مسألةٍ أصولية يَرجِع تصحيحُ هذا التعليل أو إبطالُه؟ [٩٧٨] هل يصحُّ تعليلُ بطلان الصلاة بالحدَثِ، مع أن الحدَثَ وصفٌ مقدَّرُ قائم بالأعضاء؟



للهِ وَأَنْ لا يَتَنَاوَلَ دَلِيلُهَا حُكْمَ الفَرْعِ بِعُمُومِهِ أَوْ خُصُوصِهِ عَلَىٰ المُخْتَادِ.

نص الكوكب الساطع

خَيْرَ مُقَادِر وَغَيْر رَشَامِلِ دَلِيلُهَا لِحُكْمِ فَرْعٍ ؛ حَاصِلِ خَيْر مُقَادِر وَغَيْر رَشَامِلِ وَلِيلُهَا لِحُكْمِ فَرْعٍ ؛ حَاصِلِ بِجِهَةِ العُمُومِ وَالخُصُوصِ. وَالخُلْفُ فِي الثَّلَاثِ عَنْ نُصُوصِ. والخُلْفُ فِي الثَّلَاثِ عَنْ نُصُوصِ. —





الأسئلــة النظريــة

777. هـل يُستغنى عـن القياسِ إن تناوَلَ دليلُ العلَّـة حُكْـمَ الفـرع؟ فصِّـلْ إجابتك.

التمارين والتطبيقات

[٩٧٩] حديث: «الطعامُ بالطعامِ مِثْلًا بمِثْلِ»، دالٌّ على عِلِيَّةِ الطُّعْمِ، فيُغنِي في إثبات ربوية "التفاح" مثلًا عن قياسه على "البُرِّ"؛ بجامع "الطُّعم"، ما المسألة الأصولية المناسبة لهذا المثال؟

[٩٨٠] حديث: («مَن قاءَ أو رعَفَ، فَلْيتوضَّأَ»، فإنه دالٌ على عِلِّية الخارج النَّجِس في نقضِ الوُضوء، فلا حاجة للحنفيِّ إلىٰ قياس القَيْءِ أو الرُّعاف على الخارج من السبيلَيْنِ في نقضِ الوُضوء؛ بجامع الخارج النَّجِس؛ للاستغناء عنه بخصوص الحديث)، ما المسألة الأصولية التي بُنِيَ عليها هذا الكلام؟

[٩٨١] هل يصحُّ قياس النبيذ المسكِر على الخمر مع كون حديث: «كلُّ مسكِرٍ حرامٌ» دالًا على تحريم النبيذ المسكِر؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٩٨٢] هل هناك فرقٌ بين المسائل الآتية؟

- ١. قال المصنّفُ في شروط الأصل برقم (٣٠٢): (وَمِنْ شَرْطِهِ ... وَلَا يَكُونَ دَلِيلُ حُكْمِهِ شَامِلًا لِحُكْم الفَرْع).
 - ٩. قال في شروط الفرع برقم (٣١٣): (وَلَا يَكُونَ مَنْصُوصًا بِمُوَافِقٍ).
- ٣. قال في شروط العلَّة برقم (٣٣٥): (وَأَنْ لَا يَتَنَاوَلَ دَلِيلُهَا حُكْمَ الفَرْعِ بِعُمُومِهِ أَوْ خُصُوصِهِ عَلَىٰ المُخْتَارِ).





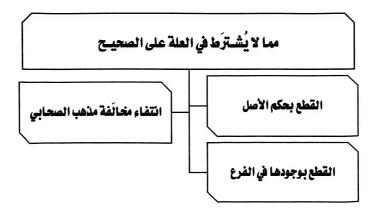
لله وَالصَّحِيحُ: لا يُشْتَرَطُ القَطْعُ بِحُكْمِ الأَصْلِ، وَلا انْتِفَاءُ مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ، وَلا انْتِفَاءُ مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ، وَلا القَطْعُ بِوُجُودِهَا فِي الفَرْعِ، أَمَّا انْتِفَاءُ المُعَارِضِ.. فَمَبْنِيٌّ عَلَىٰ التَّعْلِيلِ بِعِلَّتَيْنِ.

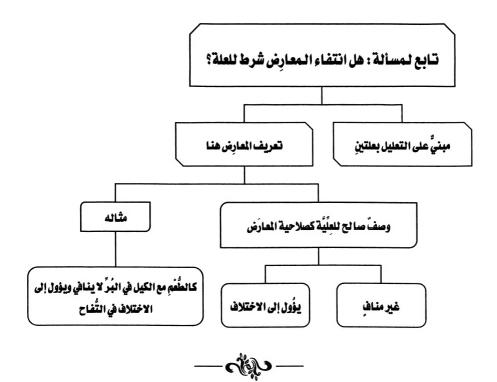
—ഡ്ല്ഗ∙—

نص الكوكب الساطع

وَلَيْسَ شَرْطًا كَوْنُهَا فِي الفَرْعِ أَوْ حُكْمِ اللَّصْلِ ثَابِتًا بِالقَطْعِ. وَلَا انْتِفَاءُ مَـذْهَبِ الصَّحَابِيْ مُخَالِفًا لَهَا عَلَـىٰ الصَّوَابِ. وَلَا انْتِفَاءُ مَـذْهَبِ الصَّحَابِيْ مُخَالِفًا لَهَا عَلَـىٰ الصَّوَابِ. وَلَا انْتِفَا مُعَارِضٍ فَمَبْنِي عَلَى جَـوَازِ عِلَّتَـيْنِ؛ أَعْنِي الصَّحَا انْتِفَا مُعَارِضٍ فَمَبْنِي عَلَى جَـوَازِ عِلَّتَـيْنِ؛ أَعْنِي الصَّحَالِ صَلَا اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُو

تشجير المسألــة





٦٦٣. هل يُشترَط في العلَّة المستنبَطة القطعُ بحكم الأصل أو لا؟
 ٦٦٤. هل يُشترَط في العلَّة المستنبَطة انتفاءُ مخالَفتها لمذهب الصحابي؟
 ٦٦٥. هل يُشترَط في العلَّة أن يُقطع بوجودها في الفرع؟
 ٦٦٦. هل يُشترَط في صحة العلَّة انتفاءُ المُعارِض؟

—*₼*

التمارين والتطبيقات

[٩٨٣] هل يصحُّ القَدْحُ في قياس الإيقاعات الصوتية على المعازف بأن ثبوت حكم المعازف ليس قطعيًّا؟ ولماذا؟

[٩٨٤] لو استنبَطَ مجتهِدٌ من حديث: «البُرُّ بالبُرِّ» أن العلَّةَ في البُرِّ هي القُوت، فاعتُرِض عليه بأن بعض الصحابة قال: إن العلَّةَ في رِبوية البُرِّ هي الطُّعْمُ. فهل تبطُلُ علهُ ذلك المجتهِد؟ وما المسألة الأصولية المؤثِّرة هنا؟

[٩٨٥] لو علَّلَ مجتهِدٌ رِبوية البُرِّ بالطُّعْمِ، فاعتُرِض عليه أن العلَّةَ التي ذكرَها غيرُ صحيحة؛ لأن البُرَّ يصلُحُ تعليلُ ربويته بالكيل أيضًا، فهل يبطُلُ تعليلُه بمجرد ذلك؟ وماذا يسمى هذا؟

[٩٨٦] بيِّنْ أركانَ القياس مع بيان مدى تحقُّقِ شروط كلِّ ركن منها:

- المذكور في قول تعالى: ﴿ فَأَمْسِكُوهُ ثَلَ فِي البُّيُوتِ حَتَى يَتَوَفَّنَهُنَّ الْمَوْتُ الَوَ الزانية
 المذكور في قول تعالى: ﴿ فَأَمْسِكُوهُ ثَ فِي الْبُيُوتِ حَتَى يَتَوَفَّنَهُنَّ الْمَوْتُ الَوَ يَجْعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا ﴾ بجامع حصول الزنا.
- ٢. يجوز للمقرِض أن يأخذ على قرضه أرباحًا قياسًا على جواز أخذِ البائع
 للأرباح؛ بجامع العقد.
- ٣. يجزئ الاقتصار في الطواف على أربعة أشواط قياسًا على إجزاء صلاة
 الظُّهر بأربع ركعات؛ بجامع العبادة.
- ٤. تُشترَط الطهارةُ في مَسِّ شاشة الجوال عند ظهور الآيات قياسًا على اشتراط ذلك لِمَسِّ شريط القرآن؛ لأن شريط القرآن "الكاسيت" يقاس على المصحف الورقي؛ بجامع تضمُّنِهِ الآياتِ.
- ه. نكاح المتعة جائز قياسًا على جواز الزواج بنية الطلاق؛ بجامع انتهائه بالطلاق.
 - ٦. يُكرَه شُرْبُ الدُّخَان قياسًا على جواز شرب الماء؛ بجامع عدم الضرر.
 - ٧. يجوز الفِطر لمن شَقَّ عليه الصومُ قياسًا على جوازه للمسافر للمشقة.
 - ٨. يجوز لُبْسُ الحرير للرجل قياسًا على لُبْس الحرير للمرأة؛ لعدَم الفارق.
- ٩. يجوز شُرْبُ قليل النبيذ الذي يُسكِر كثيرُه قياسًا على استماع قليل
 المعازف التي تُطرِب؛ بجامع الطَّرَب.





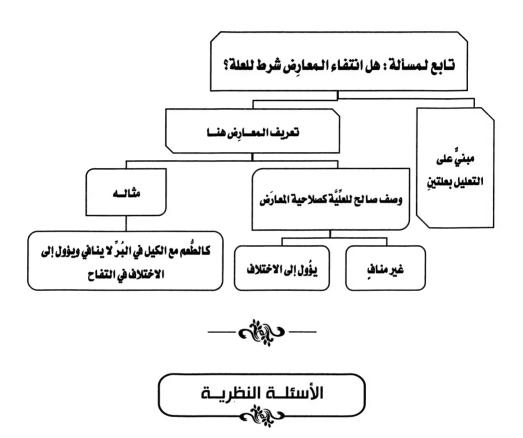
لل وَالمُعَارِضُ هُنَا: وَصْفٌ صَالِحٌ لِلْعِلِّيَّةِ كَصَلَاحِيَّةِ المُعَارَضِ، غَيْرُ مُنَافٍ، وَلَكِنْ يَوُولُ إِلَىٰ الْإخْتِلَافِ فِي يَوُولُ إِلَىٰ الْإخْتِلَافِ فِي البُرِّ، لا يُنَافِي وَيَؤُولُ إِلَىٰ الْإخْتِلَافِ فِي النُّرِّ، لا يُنَافِي وَيَؤُولُ إِلَىٰ الْإخْتِلَافِ فِي النُّقَّاحِ.

—ഡ്ഡ്—

عَلَىٰ جَوَانِ عِلَّتَيْنِ؛ أَعْنِي-كَكِنْ يَوُولُ الأَمْرُ لِاخْتِلَافِ؛ وَفِي كَتُفَّاحِ يَوُولُ لِلْخِلَافْ.

أَمَّا انْتِفَا مُحَادِضٍ فَمَبْنِي اللهِ وَصُلْفَ الْمُنَافِي وَصُلْفًا لَهَا يَصْلَحُ لَا مُنَافِي كَالطُّعْمِ مَعْ كَيْلِ بِبُرٍّ لَمْ يُنَافُ

تشجـير المسألـــة



٦٦٧. عرِّفِ "المُعارِض" للعلة.





[٩٨٧] إذا علَّلَ مجتهِدٌ وجوبَ الرِّبا في الذهب بالوزن، فرَدَّ عليه آخَرُ بأن وصفَ الثمنيَّةِ يصلُحُ بأن يُعلَّلَ به فيبطل التعليل بالوزن، فهل يبطُلُ التعليل بهذا الاعتراض؟ مع ربطِ الجواب بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٩٨٨] لو علَّلَ مجتهِدٌ الجمعَ بين الصلاتين في المطر بالمشقة، فقال آخَرُ بأنه يحتمِلُ أن تكون العلَّة خصوصَ المطر، فهل تبطُلُ علةُ المجتهد الأول؟ مع ربطِ ذلك بالمسألة الأصولية.



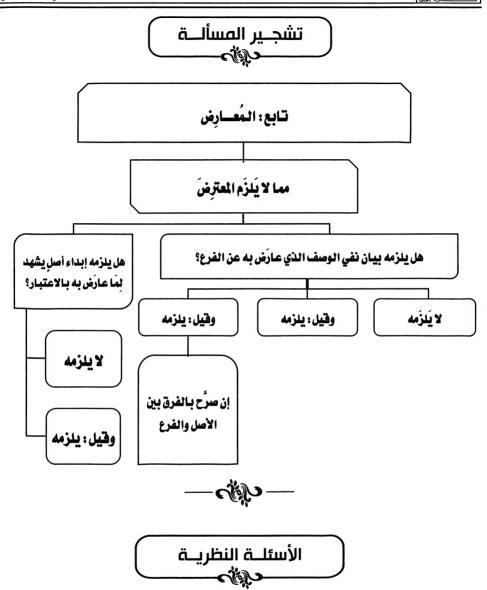


لل وَلا يَلْزَمُ المُعْتَرِضَ نَفْيُ الوَصْفِ عَنِ الفَرْعِ، وَثَالِثُهَا: إِنْ صَرَّحَ بِالفَرْقِ، وَلا إِبْدَاءُ أَصْلِ عَلَىٰ المُخْتَارِ.

—ഡ്ഡ്—

نص الكوكب الساطع

وَلَيْسَ نَفْيُ الوَصْفِ عَنْ فَرْعٍ لَزِمْ مُعْتَرِضًا، وَقِيلَ: أَلْزِمْ، وَالْتَزَمْ--ثَالِثُهَا- إِنْ ذَكَرَ الفَرْقَ. وَلَا إِبْدَاءُ أَصْلٍ شَاهِدٍ فِيمَا اعْتَلَىٰ.
— ﴿ اللهُ ال



37٨. هل يَلزَم المعترِضَ نَفْيُ الوصفِ الذي عارَضَ به عن الفرع؟ فصِّلْ إجابتك. 37٩. هل يَلزَم المعترِضَ إبداءُ أصلٍ يشهد لِمَا عارَضَ به بالاعتبار؟ فصِّلْ إجابتك.

التمارين والتطبيقات

[٩٨٩] علَّلَ المستدِلُّ رِبوية البُّرِ بالطُّعم، ثم قاس عليه المشمش، فاعترضَ معرِضً بترجيح التعليل بالكيل، فهل يَلزَمه أن يبيِّنَ كونَ المشمش غيرَ مَكِيلٍ؟ مع رَبطِ ذلك بمسألة جمع الجوامع.

[٩٩٠] إذا استدَلَّ المستدِلُّ على عدم ربوية التُّفاح بكون العلَّة في ربوية البُرِّ هي القُوتَ، فاعترَضَ معترضٌ بأن الطُّعْمَ هو العلَّة، فهل يكفي هذا أم يَلزَمه أن يقول: العلَّة الطُّعم دونَ القُوتِ بدليل ربوية المِلح؟ اربِطْ جوابك بمسألة جمع الجوامع.





لله وَلِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ بِالمَنْعِ، وَالقَدْحِ، وَبِالمُطَالَبَةِ بِالتَّ أُثِيرِ أَوِ الشَّبَهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبْرًا، وَبِالمُطَالَبَةِ بِالتَّ أُثِيرِ أَوِ الشَّبَهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبْرًا، وَبِينَانِ اسْتِقْلَالِ مَا عَدَاهُ فِي صُورَةٍ، وَلَوْ بِظَاهِرٍ عَامٍّ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّعْمِيمِ.

—*ირს* —

نص الكوكب الساطع

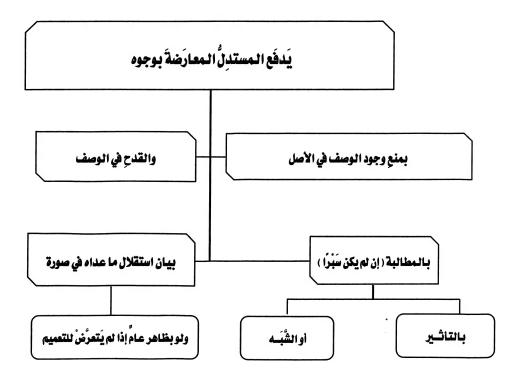
بِالمَنْعِ، وَالقَدْحِ، وَبِالمُطَالَبَهُ-إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبْرٌ وَتَقْسِيمٌ بِهِ. صُورَةٍ اسْتَقَلَّ؛ لَوْ هَذَا يَفِي-تَعْمِيمَهُ. وَإِنْ يَقُلْ لِلْمُعْتَرِضْ: لِلْمُسْتَدِلِّ السَدَّفَعُ لِلْمُوَارَبَهُ:

بِكَوْنِهِ مُسؤَثِّرًا وَالشَّسبَهِ؛

وَبِبَيَانِ أَنَّ مَا عَدَاهُ فِي

بِظَاهِرٍ عَامٍ؛ إِذَا لَمْ يَعْتَرِضْ

تشجـير المسألـــة حين



—*იქს*—

الأسئلــة النظريــة ــــــحين

. ٦٧٠. كيف يَدفَع المستدِلُّ المعارَضة؟ فصِّلْ إجابتك.





[٩٩١] قال المستدِلُّ: على الرِّبا في البُرِّ: إما الكيل أو القوت، ولا يصحُّ التعليل بالقوت؛ لأن المِلح رِبوي وليس بقُوتٍ، فتعيَّنَ أن يُعلَّلَ بالكيل، فقال المعترضُ: هناك وصفٌ صالحٌ غيرُهما؛ وهو الطُّعم، فهل يصحُّ للمستدِلِّ أن يقول لَه: ما دليلك على أن الطُّعْمَ مؤثِّر؟ مع التعليل والربط بالمسألة الأصولية المناسبة.

[٩٩٢] بيِّنِ الطريقة التي سلكها المستدِلُّ في دفع المعارَضة فيما يأتي:

	لمعارضة فيسه	رق دفع ا	ط		
رجحان وصفه	بيان استقلال ما عدا الوصف المعترض به	भिनामं	1512	ii.	المثال
					١. قال المستدِلّ: علة الربا في التمر:
					القوت، فعارَضه المعترضُ بأن العلَّة
				i	هي الوزن. فقال المستَدِلُّ: لا نسلُّمُ
					أن التمر موزون؛ لأن العبرة بالعادة
					الجارية في زمن النبي ﷺ، وكان إذ
					ذاك موزونًا.
					٢. قال المستدِلّ: علة الربا في التمر
					الطُّعم، فعارَضه المعترِضُ بوصف
					الكيل، فقال المستدِلُّ: إن الكيل
					وصفٌ غيرُ منضبِط، فما هـ و مَكِيلٌ
					عند قومٍ غيرُ مَكِيلٍ عند آخَرين.



	لمعارضة فيله	رق دفع ا	ط		
رجعان وصفه	بيان استقلال ما عدا الوصف المعترض به	ाषागंद	انقدح	ā	المثال
					 ٣. قال المستدِل: علة الربا في التمر هي الطُّعم، فعارَضه المعترِضُ بأن العلَّة هي الكيل، فقال المستدِلُّ: لِمَ
					قلت: إن الكيل هو الوصف المؤثّر؟
					 ك. قال المستدِل: العلّة في قتال الكفار هي الكفر، فعارَضه آخَرُ بأن العلّة هي العداوة والمحارَبة مع الكفر، فقال المستدِلُ: وصف الكفر يستقِلُ علة للقتل كما في
					المرتد، بخلاف وصف العداوة فلا يستقِلُّ.
					 ٥. قال المستدِلّ: علة جريان الرِّبا في البُرِّ القُوتُ، فعارَضه المعترِضُ بوصف الكيل، فقال المستدِلُّ: القوت فيه مناسَبةٌ مع منع الرِّبا، بخلاف الكيل؛ فلا مناسبة فيه.





ثبَتَ الحُكْمُ مع انتفاءِ وصفِك

نص جمع الجـوامع

للهِ وَلَوْ قَالَ: ثَبَتَ الحُكْمُ مَعَ انْتِفَاءِ وَصْفِكَ.. لَمْ يَكْفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَصْفُ المُسْتَدِلِّ، وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَعِنْدِي أَنَّهُ يَنْقَطِعُ؛ لِاغْتِرَافِهِ، وَلِعَدَمِ الانْعِكَاسِ.

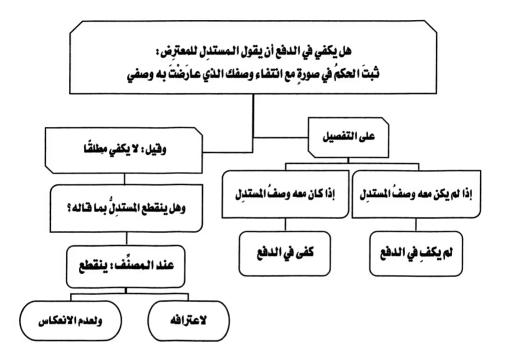
— ぐ約 —

نص الكوكب الساطع

تَعْمِيهَ اللهُ عُتَوِنْ يَقُلُ لِلْمُعْتَوِضْ: - وَصْفِكَ اللهُ عُلَامَا كَفَى - وَصْفِكَ اللهُ عُلَامَا كَفَى - وَقَالَ: «يَنْخُونِ لْ».

بِطَهِ مَهِ الْهَ الْمُهُ الْمُ الْمُعُلِقُ الْمُ الْمُعُلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعُلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعُلِقِ الْمُعِلِقُ الْعُلْمُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِقُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعُلِقُ الْعُلْمِ الْعِلْمُ الْعُلْمِ الْعِلِمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعُلْمِ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعُلِمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلِمُ ا





— ペジリー

الأسئلــة النظريــة

٦٧١. لو قال المستدِلُّ للمعترضِ: ثبَتَ الحكمُ في هذه الصورة مع انتفاء وصفِك الذي عارَضْتَ به وصفي عنها، هل يكفي ذلك في الدفع؟





[٩٩٣] لو قال المستدِلُّ: علةُ الرِّبا في التمر هي الوزن، فاعترَضَ المعترضُ بأن وصفَ الطُّعم معارَضٌ بوصفٍ آخَرَ صالحٍ للعلة؛ وهو القوت. فهلَ يكفي المستدِلَّ أن يقول: ثبَتتِ الرِّبوية في المِلح مع انتفاء القوت، أو لا يكفيه؟ وهل ينقطع المستدِلُّ بذلك أو لا؟ مع التعليل والربطِ بكلام جمع الجوامع.

[٩٩٤] لو قال المستدِلُّ: علة الربا في التمر هي الكيل، فاعترَضَ المعترضُ بأن وصفَ الطُّعم معارَضٌ بوصفٍ آخرَ صالحٍ للعلة؛ وهو القوت. فهلَ يكفي المستدِلَّ أن يقول: ثبَت ِ الرِّبوية في المِلح مع انتفاء القوت، أو لا يكفيه؟ وهل ينقطع المستدِلُّ بذلك أو لا؟ مع التعليل والربطِ بكلام جمع الجوامع.

[٩٩٥] لو قال المستدِلُّ: علة القتال هي الكفر، فاعترَضَ المعترضُ بأن وصف (الكفر) معارَضٌ بوصفٍ آخرَ صالحٍ للتعليل؛ وهو العداوة، فهل يكفي المستدِلَّ أن يقول: ثبَتَ القتلُ للمرتدِّ مع انتفاء العداوة، أو لا يكفيه؟ وهل ينقطع المستدِلُّ بذلك أو لا؟ مع التعليل والربطِ بكلام جمع الجوامع.



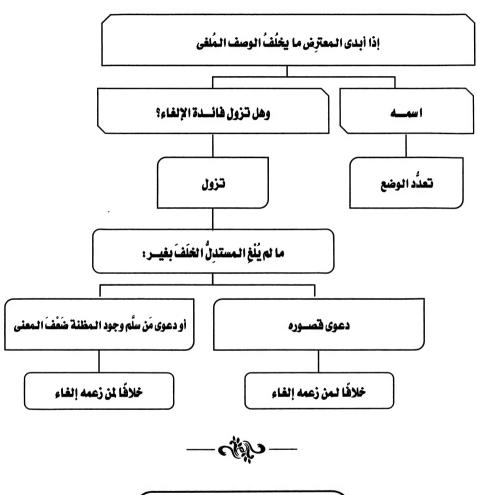


لله وَلَوْ أَبْدَىٰ المُعْتَرِضُ مَا يَخْلُفُ المُلْغَىٰ.. سُمِّيَ (تَعَدُّدَ الوَضْعِ)، وَزَالَتْ فَائِدَةُ الإِلْغَاءِ مَا لَمْ يُلْغِ المُسْتَدِلُّ الخَلَفَ بِغَيْرِ دَعْوَىٰ قُصُورِهِ، أَوْ دَعْوَىٰ مَنْ سَلَّمَ وُجُودَ المَظِنَّةِ ضَعْفَ المَعْنَىٰ؛ خِلافًا لِمَنْ زَعَمَهُمَا إِلْغَاءً.

نص الكوكب الساطع

ثُمَّ إِذَا مُعْتَرِضٌ أَبْدَىٰ خَلَفْ مُلْغَىٰ فَذَا «تَعَدُّهَ الوَضْعِ» عُرِفْ؛ فَا مُعْتَرِضٌ أَبْدَىٰ مَنِ اسْتَدَلَّا فَائِدَدَهُ الإِلْغَاءِ زَالَدتْ، إِلَّا أَنْ يُلْغِي المُبْدَىٰ مَنِ اسْتَدَلَّا لَا بِقُصُورِهِ، وَضَعْفِ المَعْنَىٰ؛ إِنْ سَلَّمَ المَظِنَّةَ الَّتُ تُعْنَىٰ.





٦٧٢. ما تعدُّدُ الوضع؟

٦٧٣. متى تزول فائدة الإلغاء؟



التمـارين والتطبيقــات ـــــــحين

[٩٩٦] (١) المستدِلُّ: علة صحة الأمان: الإسلام والعقل، فهما مظنتانِ لإظهار مصالح الإيمان.

- (٢) المعترضُ: لا بد مع الإسلام والعقل من وصفِ الحرية؛ فإن الحرية مظنة الفراغ للنظر في الأصلح، فيكون النظرُ بها أكمَلَ، فلا يصحُّ قياسُ العبد على الحرِّ.
- (٣) المستدِلُّ: وصفُ الحرية مُلغَىٰ؛ بدليلِ اتفاقنا علىٰ صحة أمان العبد المأذون له في القتال، مع انتفاء وصفِ الحرية.
- (٤) المعترضُ: الإذن خَلَفٌ للحرية في صورة المأذون، فإن الإذن مظنَّةٌ لبَذْلِ وُسْعِهِ في النظر في مصلحة القتال والإيمان؛ إذ لا شاغلَ له.
- (٥) المستدِلُّ: أ- الخلَفُ المذكور -وهو الإذن- تعليلٌ بعلةٍ قاصرة؛ لأنه لا يوجَد إلا في صورة العبد المأذون.

أو: ب- الخلَفُ المذكور -وهو الإذن- وإن تحقَّقَ فيه المعنى الذي مِن أجله اشترطتم الحرية -وهو بذلُ الوُسْعِ والتفرغ للنظر- إلا أن وجوده في صورة المُرِّ. المأذون أضعَفُ مِن وجوده في صورة الحُرِّ.

أو: جـ- ما عدا ذلك:

الخلَفُ المذكور -وهو الإذن- لا يصلُحُ خلَفًا؛ لأنه لا يَتحقَّقُ به أصلًا تفرُّغُ النظر؛ إذ حتى العبدُ المأذون مآلُهُ إلى العودة لخدمة السيد.

تأمَّلِ المناظرةَ السابقة، ثم أجِبْ عما يأتي:

- ١. ماذا يسمئ كلام المعترض في فقرة رقم (٤)؟
- كلام المعترض في فقرة (٤) هل يُبطِل إلغاءَ المستدِلِّ لوصف الحرية؟
- ٣. علِّقْ على الاحتمالات الثلاثة في جواب المستدِلِّ في فقرة (٥)، وما الذي يصلُحُ منها للحفاظ على سلامة وصفِهِ المتضمِّنِ إلغاءَ وصف الحرية؟

[٩٩٧] (١) المستدِلُّ: علة الرِّبا في البُرِّ هي الطُّعْمُ؛ فإن الطعامَ تعُمُّ الحاجة إليه؛ لذا حُرِّمَ الرِّبا فيه.

- (٢) المعترضُ: لا بدمع الطُّعْم من الاقتيات؛ فإن القُوتَ هو الذي تعُمُّ الحاجة إليه.
- (٣) المستدِلُّ: وصفُ القوت مُلغَّىٰ؛ بدليل اتفاقنا علىٰ جريان الرِّبا في المِلح مع أنه ليس بقُوتٍ.
- (٤) المعترضُ: المِلح يصلُحُ به القوت؛ فوصفُ (إصلاح القوت) خلَفٌ للاقتيات في مسألة المِلح؛ إذ الحاجة تعُمُّ لِمَا يُصلِح القُوتَ كما تعُمُّ في القوت.
- (٥) المستدِلُّ: أ- الخلَفُ المذكور -وهو إصلاح القوت- علةٌ قاصرة؛ لأنه لا يوجَد إلا في صورة الملح.

أو: ب- الخلَفُ المذكور -وهو إصلاح القوت- وإن تحقَّقَ فيه المعنى -وهو عموم الحاجة - الموجودة في عموم الحاجة الموجودة في القوت.

أو: جـ- الخلَفُ المذكور -وهو إصلاح القوت- لا يصلُحُ خلَفًا؛ لأن مِن الأقوات ما يستغني عن المِلح؛ كالتمر والزبيب وغيرهما.

تأمَّلِ المناظرة السابقة، ثم أجِبْ عما يأتي:

- ١. ماذا يسمئ كلام المعترضِ في فقرة (٤)؟
- ٢. كلام المعترض في فقرة (٤) هل يُبطِل إلغاءَ المستدِلِّ لوصف القوت؟
- ٣. علِّقْ على الاحتمالات الثلاثة في جواب المستدِلِّ في فقرة (٥)، وما الذي يصلُحُ للحفاظ على سلامة وصفه المتضمِّن إلغاءَ وصف القوت؟





لل وَيَكْفِي رُجْحَانُ وَصْفِ المُسْتَدِلِّ بِنَاءً عَلَىٰ مَنْعِ التَّعَدُّدِ.

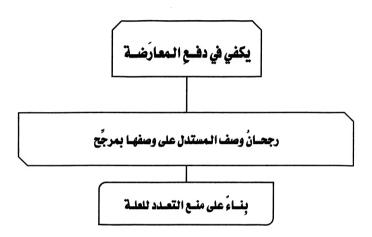
نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: يَكْفِي فِيهِمَا. وَهَلْ كَفَى رُجْحَانُ وَصْفِ المُسْتَدِلِّ؟ اخْتُلِفَا.

--€‰---



تشجـير المسألــة



الأسئلــة النظريــة

٦٧٤. هل يكفي رجحانُ وصف المستدِلِّ في دفع المعارَضة؟



[٩٩٨] إذا علَّلَ المستدِلُّ جريان الرِّبا في البُرِّ بكونه قُوتًا، فعارَضه معترضٌ بصلاحية وصفِ الكيل، فبيَّنَ المستدِلُّ أن وصف القوت فيه مناسبةٌ أظهَرُ مع منع الربا بخلاف وصف البُرِّ؛ فلا مناسبة فيه، أو مناسبتُهُ بعيدة، فهل يكفي ذلك في دفع المعارَضة؟

[٩٩٩] إذا علَّلَ المستدِلُّ جريان الرِّبا في الذهب بكونه ثمَنَّا، فعارَضه المعترِضُ بصلاحية وصفِ الوزن، فبيَّنَ المستدِلُّ قوةَ مناسبة الثمَنيَّة لمنع الرِّبا بخلافَ الوزن؛ فلا مناسبة ظاهرة فيه، فهل يكفي ذلك لدفع المعارَضة؟





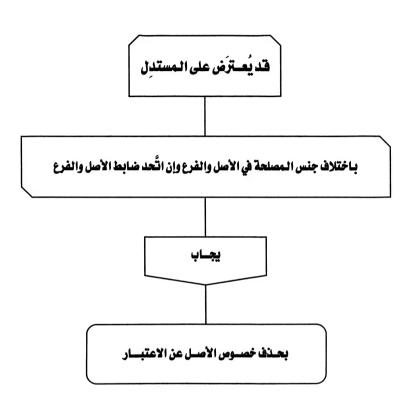
لل وَقَدْ يُعْتَرَضُ بِاخْتِلَافِ جِنْسِ المَصْلَحَةِ وَإِنِ اتَّحَدَ ضَابِطُ الأَصْلِ وَالفَرْعِ، فَيُجَابُ بِحَذْفِ خُصُوصِ الأَصْلِ عَنِ الإعْتِبَارِ.

-- Ajjor--

نص الكوكب الساطع

وَبِاخْتِلَافِ الجِنْسِ لِلْحِكْمَةِ قَدْ يَأْتِي اعْتِرَاضٌ مَعَ كَوْنِهِ اتَّحَدْ-ضَابِطُ أَصْلِهِ وَفَرْعٍ؛ فَيُصَارُ لِحَذْفِهِ خُصُوصَهُ عَنِ اعْتِبَارْ. — سِهُ—







الأسئلــة النظريــة ــــــحين

370. هل يجوز أن يُعترضَ على المستدِلِّ باختلاف جنس المصلحة في الأصل والفرع أو لا؟ فصِّلْ إجابتك.

٦٧٦. لماذا لم يذكُرِ المصنّفُ هِ في القوادح: تعدُّدَ الوضع، واختلافَ جنس المصلحة؟

—*ი*რე∙—

التمارين والتطبيقات

[١٠٠٠] المستدِلُّ: اللائط أولَجَ فَرْجًا في فَرْجِ آدميٌّ محرَّم شرعًا؛ فحُدَّ كالزاني.

المعترضُ: الضابط بين اللائط والزاني وإن كان متحدًا، لكن الحكمة مختلفة؛ إذ حكمة الفرع (اللائط): الصيانة عن الرذيلة، وفي الأصل (الزاني): دفع محذورِ اختلاط الأنساب، فقد يتفاوتانِ في نظرِ الشارع، فيناط الحُكْمُ بإحدى الحكمتينُ دون الأخرى.

ما نوع الاعتراض الذي اعترَضَ به المعترض، مع ذِكر كلام جمع الجوامع في المسألة الأصولية، وكيف يجيب المستدِلُّ عن ذلك؟





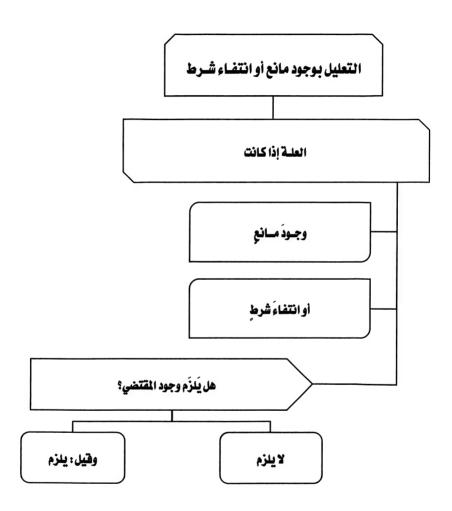
للهِ وَأَمَّا العِلَّةُ إِذَا كَانَتْ وُجُودَ مَانِعٍ، أَوِ انْتِفَاءَ شَرْطٍ.. فَلَا يَلْزَمُ وُجُودُ المُقْتَضِي؛ وِفَاقًا لِلْإِمَام، وَخِلَافًا لِلْجُمْهُورِ.

نص الكوكب الساطع

وَإِنْ تَكُ العِلَّةُ فَقْدَ شَرْطٍ أَوْ وُجُودَ مَانِعٍ: فَجُلُّهُمْ رَأَوْا- يَلْزَمُ مِنْ ذَاكَ وُجُودُ المُقْتَضِي، وَالفَخْرُ وَالسُّبْكِيُّ ذَا لَا يَرْ تَضِي. فَالْخَرْ وَالسُّبْكِيُّ ذَا لَا يَرْ تَضِي.



تشجــير المسألـــة حين





٦٧٧. هل يصحُّ أن تكونَ العلَّةُ:

- ١. وجودَ مانع؟
- ٢. انتفاءَ شرطِ؟

٦٧٨. هل يَلزَم من كون العلَّة وجود مانع أو انتفاء شرط وجود المقتضي للحكم؟ فصِّل إجابتك.

—*ੴ* —

[١٠٠١] رجُلٌ غير محصَن لمَسَ أجنبية ولم يَزنِ، فرُفِع أمرُه إلى قاضٍ وطُولب برَجْمِه، فلا يُرجَم؛ لأنه غير محصَن. ما رأيك في تعليل القاضي؟ مع ربطِ ذلك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[١٠٠٢] رُفِع إلى القاضي دعوى بمطالبة بالقتل قصاصًا لوالد سَبُّ ولَدَه، فحكَمَ بأنه لا يُقتَل؛ للأبوَّة المانعة من قتل الوالد بولَده، فاعترض عليه الاستئناف بأنه كان عليه أن يعلِّل الحُكْمَ بعدم وجود قتل مقتضٍ للقصاص، لا بالأبوَّة. ما المسألة الأصولية التي يناسب تحكيمُها هنا؟





نص جمع الجــوامع مُسَـالِكُ العِلَّـةِ

الأوَّل: الإجْمَاعُ.

لله الثَّانِي: النَّصُّ.

للى الصَّرِيحُ؛ مِثْلُ: (لِعِلَّةِ كَذَا)، فَ(لِسَبَبِ)، فَ(مِنْ أَجْلِ)، فَنَحْوُ: (كَيْ) وَ(إِذًا). للهِ وَالظَّاهِرُ؛ كَذَاهُ فَدَاللَّامِ) ظَاهِرَةً، فَمُقَدَّرَةً؛ نَحْوُ: أَنْ كَانَ كَذَا، فَد(البَاءُ)، فَد(الفَاءُ) فِي كَلَام الشَّارِع، فَالرَّاوِي الفَقِيهِ، فَغَيْرِه، وَمِنْهُ: (إِنَّ) وَ(إِذْ) وَمَا مَضَىٰ فِي الحُرُوفِ.

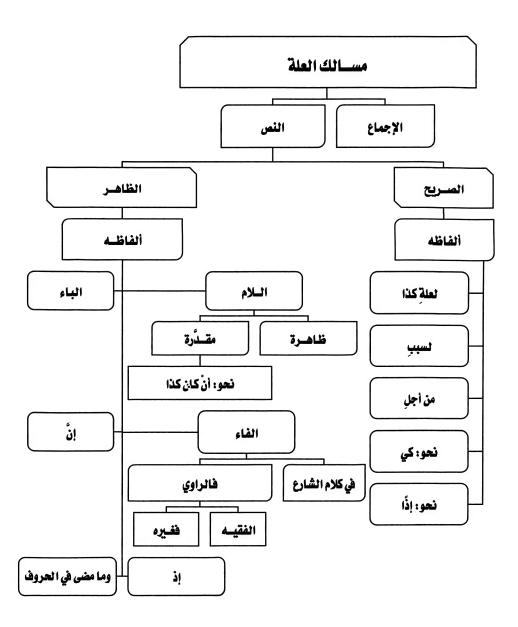
—مهره— نص الکوکب الساطع مرهم

الأوَّل: الإِجْمَاعُ. فَالنَّصُّ: العَلِيْ؛ «لِسَبَبٍ»، وَبَعْدُ «مِنْ أَجْلِ» فَ«كَيْ» كَاللَّامِ، فَالإِضْمَارِ، فَالْبَا، فَالْفَا؛ رَاوٍ، فَغَيْسرِهِ. وَمِنْهُ فَالْبَا، فَالْقَا؛ رَاوٍ، فَغَيْسرِهِ. وَمِنْهُ فَاقْتُفِ:

مِثْلُ «لِعِلَّةِ كَذَا»، ثُمَّ يَلِيوَمَعَهَا «إِذَنْ». أو الظَّاهِرُ أَيْ:مِنْ شَارِعٍ، فَمِنْ فَقِيهٍ يُلْفَى«إِنَّ» وَ«إِذْ» وَمَا مَضَىٰ فِي «الأَّحْرُفِ».



تشجــير المسألـــة



٦٨٨. من مسالك العلَّة "النص"، اذكُرْ أقسامه مع التمثيل لكلِّ قسم بمثالينِ.

التمارين والتطبيقات

[١٠٠٣] اتفق العلماءُ على أن العلَّة في حديث: «لا يحكُمْ أحدٌ بين اثنَيْنِ وهو غضبانُ» تشويشُ الغضبِ للفكر، ما مسلك العلَّة المستعمَل هنا؟

[١٠٠٤] بيِّنِ العلَّةَ ومسلك التعليل في الأمثلة الآتية:

- ١. قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَالِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسَّرَتِهِ يلَ ﴾.
 - قوله ﷺ: «إنما جُعِل الاستئذانُ مِن أجل البصر».
 - ٣. قوله تعالىٰ: ﴿ كُنَّ لَا يَكُونَ دُولَةً ٰ بَيْنَ ٱلْأَغَّنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾.
- ٤. قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَّأَذَفَّنَكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾.
 - ٥. قوله ﷺ: «إذَنْ يَغفِرَ اللهُ لك ذنبَك كلُّه».
- ٦. قول تعالى: ﴿ كِتَبُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ لِنُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَنتِ إِلَى النَّوْرِ ﴾.
- ٧. قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلَافٍ مَّهِينٍ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ
 وَبَنِينَ ﴾؛ أي: لِأَنْ.
 - ٨. قوله تعالى: ﴿ فَبُطْلْمِ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَتٍ أُحِلَّتْ لَمُمْ ﴾.



- قوله تعالى: ﴿جَزَآءَ ٰبِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾.
- ١٠. قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقَطَ عُوٓا أَيَّدِيَهُمَا ﴾.
- ١١. حديث الصحيحينِ في المُحرِم الذي وقَصَتْهُ ناقتُهُ: «لا تُمِسُّوهُ طِيبًا، ولا تخمِّروا رأسَهُ؛ فإنه يُبعَثُ يومَ القيامة ملبيًّا».
 - ١٢. قول عِمْران بن حُصَين ﷺ: سهَا رسول الله ﷺ؛ فسجَد.
- ١٣. قوله تعالى حكاية عن نوح: ﴿ رَبِّ لَانَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَنفِرِينَ دَيَّارًا ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَن نوح: ﴿ رَبِّ لَانَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَنفِرِينَ دَيَّارًا ﴿ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّا اللّه
 - ١٤. قوله ﷺ: «الثُّلُث، والثلث كثير، إنك أن تذَرَ ورثَتَك أغنياءَ خيرٌ ...».
 - ١٥. ضرَبْتُ العبدَ إذ أساء.
 - ١٦. قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ آعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأُورُا إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾.

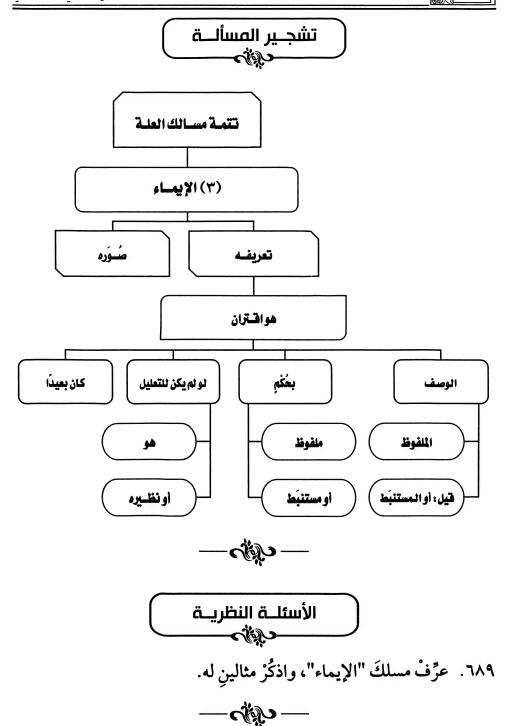




لله الثَّالِثُ: الإِيمَاءُ؛ وَهُوَ: اقْتِرَانُ الوَصْفِ المَلْفُوظِ -قِيلَ: أَوِ المُسْتَنْبَطِ - بِحُكْمٍ، وَلَوْ مُسْتَنْبَطًا، لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْلِيل هُوَ أَوْ نَظِيرُهُ كَانَ بَعِيدًا.

—*იწე*ა—

نص الكوكب الساطع



[١٠٠٥] ميِّزْ مسلكَ النص من الإيماء فيما يأتي:

- ١. ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقَّطَ عُوٓا أَيْدِيَهُمَا ﴾.
 - ٢. يُقطَع السارقُ؛ لأنه سرَق.
- ٣. ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلُّ وَحِدِمِّنْهُمَامِأْتُهَ جَلْدَةٍ ﴾.
 - ٤. يُجلَد الزاني؛ من أجل زناه.
- ٥. سُئِل النبيُّ ﷺ عن بيع الرُّطَب بالتمر، فقال: «أينقُصُ إذا جَفَّ؟»، قالوا: نعم، قال: «فلا إذَنْ».
 - ٦. لا يُباع الرُّطَب بالتمر؛ لنقصِه بالجفاف.

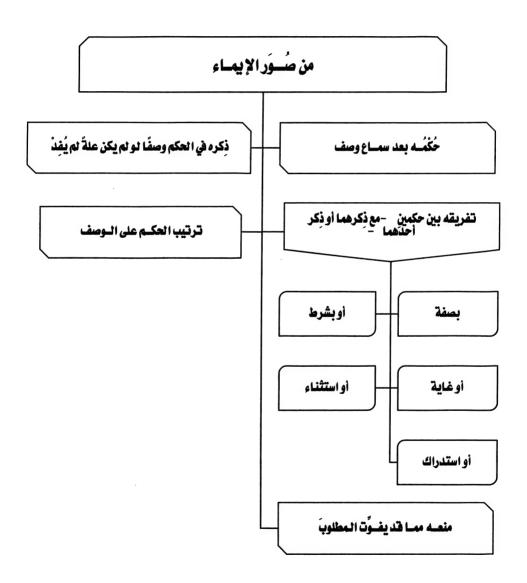




لل كَحُكْمِهِ بَعْدَ سَمَاعِ وَصْفٍ، وَكَذِكْرِهِ فِي الحُكْمِ وَصْفًا لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً لَمْ يُفِذُ، وَكَتَفْرِيقِهِ بَيْنَ حُكْمَيْنِ بِصِفَةٍ -مَعَ ذِكْرِهِمَا أَوْ ذِكْرِ أَحَدِهِمَا-، أَوْ بِشَرْطٍ، أَوْ خَايَةٍ، أَوِ اسْتِثْنَاءٍ، أَوِ اسْتِثْنَاءٍ، أَوِ اسْتِدْرَاكٍ، وَكَتَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَىٰ الوَصْفِ، وَكَمَنْعِهِ مِمَّا قَدْ يُفَوِّتُ المَطْلُوبَ.
المَطْلُوبَ.

—√#}—

كَحُكْمِ هِ بَعْدَ سَمَاعِ وَصْفِ. أَوْ ذِكْرِهِ فِي الحُكْمِ وَصْفًا مَنْفِيْ - مُفَادُهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَعْلِيلا. وَبَيْنَ حُكْمَيْنِ أَتَى تَفْصِيلا: - مُفَادُهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَعْلِيلا. وَبَيْنَ حُكْمَيْنِ أَتَى تَفْصِيلا: - بِوَصْفٍ، أَوْ بِشَرْطٍ، أَوْ بِاسْتِثْنَا، أَوْ غَايَةٍ وَنَحُوهُ هَا «لَكِنَّا». وَصْفٍ، وَمِنْ مُفَوِّتٍ قَدْ حَظَلَا. وَكُوْنِهِ قَدْ رَتَّبَ الحُكْمَ عَلَى وَصْفٍ. وَمِنْ مُفَوِّتٍ قَدْ حَظَلَا.







الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٦٩٠. اذكُرْ أقسامَ الإيماء، ثم مثِّلْ لكلِّ قسمِ بمثالينِ.

التمارين والتطبيقات

[١٠٠٦] (حديث الأعرابيّ: وقَعْتُ على أهلي في رمضان، فقال: «أعتِقْ رقبةً» ... إلى آخره)، يدلُّ على علة الأمر بالكفارة، فما هي؟ وما المسلك المستعمَل في استخراجها؟

[١٠٠٧] قوله ﷺ: «لا يحكُم أحدٌ بين اثنَيْنِ وهو غضبانٌ»، يدلُّ على حكم وعله، فما هما؟ وما مسلك التعليل هنا؟

[١٠٠٨] قوله هي الهِرَّة: «إنها ليست بنَجِس، إنها من الطوَّافين عليكم أو الطوَّافات»، يدلُّ على على علي هنا؟ مع في الطوَّافات»، يدلُّ على على هذا التعليل. في المرة في المرة التعليل.

[١٠٠٩] حديث: (أنه ﷺ جعَلَ للفرَسِ سهمَيْنِ، وللرجُلِ سَهْمًا)، يدلُّ علىٰ العلَّة بأيِّ مسالكها؟

[١٠١٠] حديث: «القاتل لا يَرِثُ»، يدلُّ على العلَّة بأيِّ مسالكها؟ مع تفصيل ذلك.

[١٠١١] حديث: «النهب بالنهب، والفِضة بالفضة، والبُرُّ بالبُرِّ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والمِلح بالمِلح مِثْلًا بمِثْلِ، سواءً بسواءٍ، يدًا بيَدٍ،

فإذا اختلفت هذه الأجناس، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيَدٍ»، يدلُّ على علة جواز التفاضل واشتراط التماثل، فما هي؟ وبأيِّ مسلك أُخِذت؟

[١٠١٢] قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرَّنَ ﴾، يدلُّ على العلَّة بأيِّ مسلك؟ مع التوضيح.

[١٠١٣] قوله تعالى: ﴿فَنِصَفُ مَا فَرَضْتُمُ إِلَّا أَن يَعْفُونَ ﴾، يدلُّ على العلَّة بأي مسلك؟ مع التوضيح.

[١٠١٤] قوله تعالى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي آيْمَنِكُمْ وَلَكِن يُوَاخِذُ كُم بِمَا عَقَدتُمُ اللَّهُ بِاللَّهِ مِمَا عَقَدتُمُ اللَّهُ عَلَى العلَّه بأي مسلك؟ مع التوضيح.

[١٠١٥] قوله تعالى: ﴿فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ﴾، يدلُّ على التعليل بأي مسلك؟ مع التوضيح.

[١٠١٦] لو قال الواقفُ: يُصرَف رِيعُ الوقف على العلماء، فهل يدلُّ على علة الاستحقاق؟ وبأي مسلك؟

[١٠١٧] حديث: «إذا سَمِعتم المؤذِّنَ، فقولوا مثلَ ما يقول»، هل فيه إشارةٌ إلى علة الحكم؟ وبأي مسلك؟ وهل يُمكِن استثمارُ ذلك في مسألة: (مَن سَمِع عدة مؤذِّنين هل يتابع الأولَ فقط أم الجميع)؟





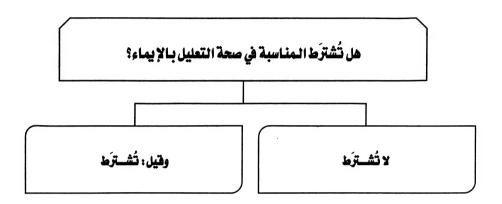
لل وَلا تُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ المُومَىٰ إِلَيْهِ عِنْدَ الأَكْثَرِ.

نص الكوكب الساطع

وَلَـيْسَ شَـرْطًا أَنْ يُنَاسِبَ الَّـذِي أُومِيْ إِلَيْهِ الحُكْمَ فِي القَوْلِ الشَّذِيْ. — درائه —



تشجـير المسألـــة



الأسئلــة النظريــة

791. هل يُشترَط في الإيماء مناسبةُ الوصف المُومَىٰ إليه للحكمِ أو لا؟ وما الذي رجَّحه المصنِّفُ هِيُّ؟



التمـارين والتطبيقـات ـــــــدين،

[١٠١٨] في الحديث: «كنا نتحيَّنُ فإذا زالت الشمسُ رمَيْنا»، هل يدلُّ على أن المرمي زوال الشمس مع أنه لا مناسبة ظاهرة بين زوال الشمس والرمي؟ وما المسألة الأصولية التي ترتبط بهذا؟

[١٠١٩] كيف توجّه قولَ المصنّف: (وَلَا تُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ المُومَىٰ إِلَيْهِ عِنْدَ الأَكْثَرِ) مع قوله قبلُ في شروط العلّة برقم (٣١٨): (وَمِنْ شُرُوطِ الإِلْحَاقِ بِهَا: اشْتِمَالُهَا عَلَىٰ حِكْمَةٍ تَبْعَثُ عَلَىٰ الإمْتِثَالِ، وَتَصْلُحُ شَاهِدًا لِإِنَاطَةِ الحُكْمِ)؟

[١٠٢٠] حديث: «مَن مَسَّ ذكرَهُ، فَلْيتوضَّأْ»، هل يُمكِن الاستدلال به على علة الوُضوء؟ الوُضوء؟





لله الرَّابِعُ: السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ؛ وَهُوَ: حَصْرُ الأَوْصَافِ فِي الأَصْلِ، وَإِبْطَالُ مَا لا يَصْلُحُ، فَيَتَعَيَّنُ البَاقِي.

—*പ്*ത്ര—

نص الكوكب الساطع

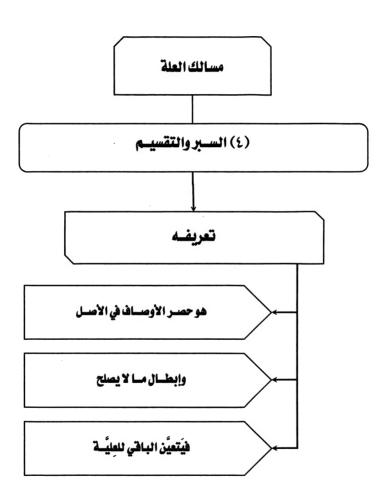
الرَّابِعُ التَّقْسِيمُ وَالسَّبْرُ: وَذَا: حَصْرُكَ الْاوْصَافَ وَإِبْطَالُ اللَّذَا-

لَيْسَ بِصَالِحٍ فَفِي البَاقِي انْحَصَرْ. وَيُكُتَفَى فِيهِ بِقَوْلِ مَنْ نَظَرْ: -

—ഡ്ലം—



تشجـير المسألــة



الأسئلــة النظريــة

٦٩٢. عرِّفْ مسلكَ "السبر والتقسيم"، ومثِّلْ له بمثالينِ.

—*₼*

تأتي في آخرِ المسالك.





للهِ وَيَكْفِي قَوْلُ المُسْتَدِلِّ: «بَحَثْتُ فَلَمْ أَجِدْ»، أَوِ الأَصْلُ عَدَمُ مَا سِوَاهَا، وَالمُجْتَهِدُ يَرْجِعُ إِلَىٰ ظَنِّهِ.

-- Ajjo---

نص الكوكب الساطع

وَيُكْتَفَىٰ فِيهِ بِقَوْلِ مَنْ نَظَرْ:-

وَظَنُّهُ يَكْفِيهِ أَعْنِي المُجْتَهِدُ.

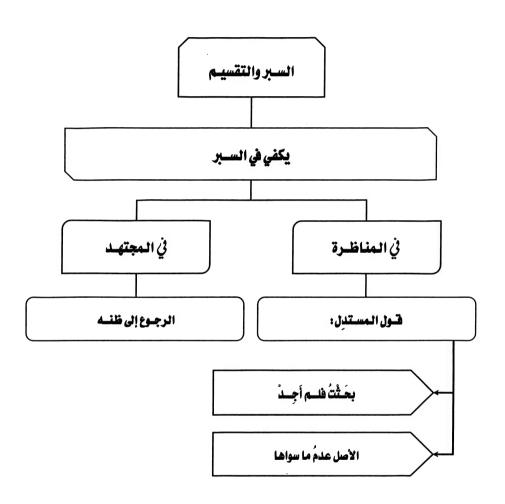
لَيْسَ بِصَالِحٍ فَفِي البَاقِي انْحَصَرْ.

«بَحَثْتُ -وَالأَصْلُ العَدَمْ- فَلَمْ أَجِدْ»،

—*₩*



تشجـير المسألــة





الأسئلــة النظريــة ــــــحين

٦٩٣. ما الذي يكفي المستدِلَّ في المناظرة لإثبات حصرِ الأوصاف التي يذكُرُها؟ أو بعبارةٍ أخرى: كيف يحصُرُ المستدِلُّ الأوصافَ التي تناسب للتعليل؟

٦٩٤. ما الذي يَرجِع إليه المجتهدُ الناظر لنفسه في حصرِ الأوصاف؟

—*იწე*ა—

التمارين والتطبيقات

[١٠٢١] المستدِلُّ: بحَثْتُ فلم أَجِدْ في البُرِّ وصفًا يصلح لإناطة جريان الرِّبا به إلا: الكيل، أو الطُّعم، أو الاقتيات، أو الادخار. ثم بيَّنَ أنها لا تصلُحُ للتعليل إلا الكيل.

المعترض: كونك لم تَجِد لا يعني أنه لا يوجد.

علِّقْ على المناظرة السابقة مع الربط بجمع الجوامع.

[١٠٢٢] المستدِلُّ: تحريم مَسِّ المصحَف بغير طهارة لم أجِدْ فيه وصفًا يصحُّ إناطةُ الحُكْمِ به إلا: كونَهُ محتويًا على آيات القرآن، أو كونه محتويًا على ذِكر الله، أو كونه تضمَّنَ كلامَ الله. والأصل: عدمُ وجود غيرِ هذه الأوصاف، والأخيرانِ باطلان؛ فيتعيَّنُ الأولُ علةً.

المعترض: لا أقبَلُ قولك: (الأصل: عدمُ وجود غيرِ هذه الأوصاف)؛ لأنه يحتمِلُ وجود غيرِ هذه الأوصاف)؛ لأنه

علِّقٌ على المناظرة السابقة، مع الربط بجمع الجوامع.



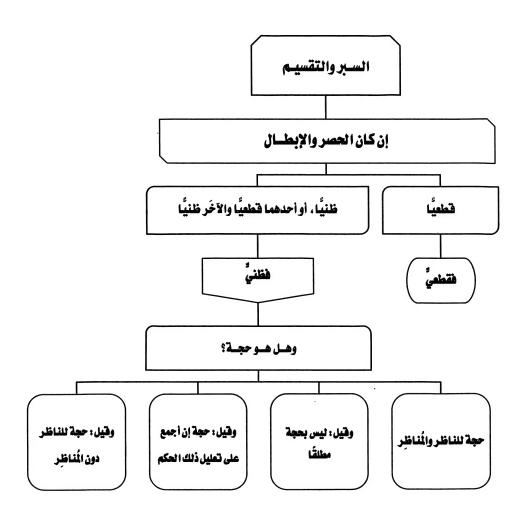
نص جمع الجـوامع

لل فَإِنْ كَانَ الحَصْرُ وَالإِبْطَالُ قَطْعِيًّا.. فَقَطْعِيٌّ، وَإِلَّا.. فَظَنَّيٌّ.

لل وَهُ وَ حُجَّةٌ لِلنَّاظِرِ وَالمُنَاظِرِ عِنْدَ الأَكْثَرِ، وَثَالِثُهَا: إِنْ أَجْمَعَ عَلَىٰ تَعْلِيلِ ذَلِكَ الحُكْمِ، وَعَلَيْهِ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ، وَرَابِعُهَا: لِلنَّاظِرِ دُونَ المُنَاظِرِ.

وَالحَصْرُ وَالإِبْطَالُ: حَيْثُ عَنَّا قَطْعًا فَقَطْعِيْ، وَإِلَّا ظَنَّا. وَهْوَ -لَدَىٰ الأَكْثَرِ - لِلْمُنَاظِرِ مَعَ الخُصُومِ حُجَّةٌ وَالنَّاظِرِ. ثَالِثُهَا: لِنَاظِرٍ، وَالرَّابِعُ: إِذْ لَيْسَ فِي تَعْلِيلِهِ مُنَازِعُ.

تشجـير المسألــة





٦٩٥. الحصرُ والإبطال الظني، هل هو حجة؟ اذكُرِ الأقوالَ في المسألة، مع بيان ما رجَّحه المصنِّفُ على الله المنتقب الله المنتقب المنتقب الله المنتقب الله المنتقب المنتقب الله المنتقب المنتقب الله المنتقب المن

—*Aijy*—

التمارين والتطبيقات

[١٠٢٣] هل السَّبرُ والتقسيم هنا قطعيٌّ أم ظنيٌّ؟

- الواحدُ إما أكبر من الاثنينِ، أو أصغَرُ منها، أو مساوٍ لها، ولا يُمكِن أن
 يكون أكبَرَ من الاثنينِ ولا مساويًا؛ فتعيَّنَ أن يكون أصغَر.
- ٢. تحريم آنية الذهب إما لنفاستِه أو لثمنيَّته، لا يصحُّ التعليل بالنفاسة لكذا
 وكذا؛ فتعيَّنتِ الثمنيَّةُ علةً.





نص جمع الجــوامع

لل فَإِنْ أَبْدَىٰ المُعْتَرِضُ وَصْفًا زَائِدًا لَمْ يُكَلَّفْ بَيَانَ صَلَاحِيَّتِهِ لِلتَّعْلِيلِ، وَلا يَنْقَطِعُ المُسْتَدِلُّ حَتَّىٰ يَعْجِزَ عَنْ إِبْطَالِهِ.

—*₼*

نص الكوكب الساطع

فَإِنْ بِوَصْفٍ زَائِدٍ خَصْمٌ يَفِي بَيَانَـهُ الصَّلَاحَ لَـمْ يُكَلَّفِ، وَالْمُسْتَدِلُّ لَا انْقِطَاعَ خَذَلَـهُ حَتَّىٰ إِذَا يَعْجِزُ عَـنْ أَنْ يُبْطِلَهُ.

— حَتَّىٰ إِذَا يَعْجِزُ عَـنْ أَنْ يُبْطِلَهُ.







٦٩٦. إن أبدى المعترضُ على حصرِ المستدِلِّ وصفًا زائدًا على أوصافه، فهل يَلزَمه بيانُ صلاحية هذا الوصف للتعليل أو لا؟ ومتى ينقطِعُ المستدِلُّ؟



[١٠٢٤] المستدِلُّ: علةُ تحريم المعازف إما الضرب أو الشَّغْلُ عن طاعة الله، أو استعمال آيةٍ على وجه الطرَبِ أو التشبُّه بالفسَقة، وكلها باطلٌ بدليل كذا وكذا، إلا استعمالَ الآلة على وجه الطرَب؛ فيتعيَّنُ كونُهُ علةً.

المعترض: لم تحصر الأوصاف؛ لاحتمال كونِ تحريمِها لكونها مظنةَ المنكر. المستدِلُّ: أقم الدليلَ على أن هذا الوصفَ صالحٌ للتعليل.

ما تعليقك على المناظرة؟

[١٠٢٥] المستدِلُّ: تحريم المزابَنة إما للرِّبا أو للغَرَر، والغرر منتفٍ لكون المَبِيع مرئيًّا؛ فتعيَّنَ أن تكونَ العلَّة هي الرِّبا.

المعترض: يحتمل أن يكون تحريمُها للظلم، فهاتِ الدليلَ على أنه ليس العلَّة. المستدِلُّ: لا أستطيع إقامةَ الدليل على أنه ليس علة، لكن أقِمْ أنت الدليلَ على أنه صالح للتعليل.

ما تعليقك على هذه المناظرة؟





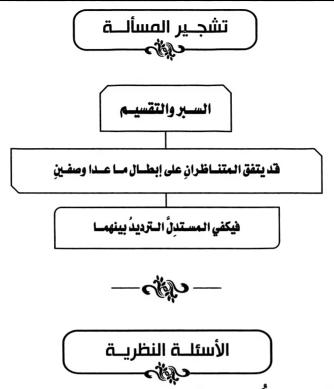
نص جمع الجــوامع

لل وَقَدْ يَتَّفِقَانِ عَلَىٰ إِبْطَالِ مَا عَدَا وَصْفَيْنِ، فَيَكْفِي المُسْتَدِلَّ التَّرْدِيدُ بَيْنَهُمَا.



نص الكوكب الساطع





٦٩٧. إن اتفَقَ المستدِلَّ والمعترِضُ على إبطال ما عدا وصفَيْنِ، فما الذي يكفي المستدِلَّ؟

— dip —

التمارين والتطبيقات

[١٠٢٦] المستدِلُ: علة الرِّبا في التمر إما الكيلُ وحده، أو الطُّعم وحده، أو الطُّعم عدا الطُّعم مع الكيل، أو الاقتيات، ثم قام الدليلُ على إبطال كل الأوصاف ما عدا الكيلَ؛ فتعيَّنَ أن يكونَ العلَّة.

المعترض: ولكنَّ التمرَ حُلُوَّ، فأقِمِ الدليلَ علىٰ أن الحلاوةَ ليست هي العلَّةَ. هل يُقبَل هذا الوصف؟ هل يُقبَل هذا الوصف؟



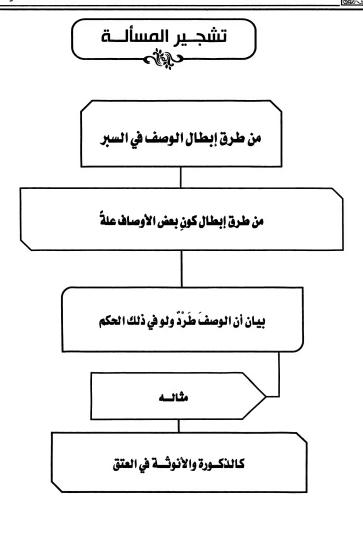
نص جمع الجـوامع

لله وَمِنْ طُرُقِ الإِبْطَالِ: بَيَانُ أَنَّ الوَصْفَ طَرْدٌ -وَلَوْ فِي ذَلِكَ الحُكْمِ-، كَالذُّكُورَةِ وَالأُنُوثَةِ فِي العِنْقِ.

—ഡ്യം—

نص الكوكب الساطع

مِنْ طُرُقِ الإِبْطَالِ: أَنْ يُبَيِّنَا لِلْخَصْمِ أَنَّ الوَصْفَ طَرْدٌ؛ لَوْ هُنَا. للهُ عُنا. للهُ عُنا. للهُ عُنا. للهُ عُنا.





٦٨٩. اذكُرْ طرقَ إبطال عِلِّية الوصف، ثم مثِّل لكل طريقٍ بمثال.



[١٠٢٨] المستدِلُّ: التمر ربويُّ، وعلته إما الكيل، أو الاقتيات، أو الحلاوة، أو اللون، والحلاوة ليست علةً؛ لأنه وصف طرديُّ في باب الرِّبا بالاتفاق.

المعترض: لا يكفي أن يكونَ طرديًّا لإبطاله، فأقِم الدليلَ على بطلانه.

ما تعليقك على هذه المناظرة؟

[١٠٢٩] المستدِلُّ: تحريم المعازف إما لصوتها أو لشكلها، والشكل هنا وصفٌ طرديٌّ لا أثرَ له؛ فتعيَّنَ أن يكون لصوتها.

المعترض: أسلِّمُ أن الشكل وصف طرديٌّ، لكن أقِم الدليلَ على إبطاله.

ما تعليقك على هذه المناظرة؟

[١٠٣٠] المستدِلُّ: تحريم العِينة إما لكونها حيلةً على الرِّبا، أو لأجل اسمها، والاسم وصف طرديُّ؛ فتعيَّنَ أن يكونَ لكونها حيلةً.

المعترِض: أسلِّمُ أن الاسم وصف طرديٌّ، لكن هاتِ دليلًا خاصًّا على إبطاله.

ما تعليقك على هذه المناظرة؟





نص جمع الـجــوامع

لله وَمِنْهَا: أَنْ لَا تَظْهَرَ مُنَاسَبَةُ المَحْدُوفِ، وَيَكْفِي قَوْلُ المُسْتَدِلِّ: بَحَثْتُ فَلَم أَجِدْ مُوهِمَ مُنَاسَبَةٍ، فَإِنِ ادَّعَىٰ المُعْتَرِضُ أَنَّ المُسْتَبْقَىٰ كَذَلِكَ.. فَلَيْسَ لِلْمُسْتَدِلِّ بَيَانُ مُنَاسَبَتِهِ؛ لِأَنَّهُ انْتِقَالُ، وَلَكِنْ يُرَجِّحُ سَبْرَهُ بِمُوافَقَةِ التَّعْدِيَةِ.

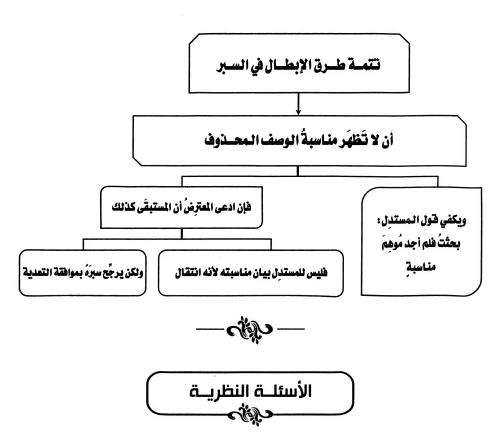
—Վ

وَأَنَّ لَ اللهُ اَلَمْ اللهُ اللهُ

—dip—



تشجــير المسألـــة



. ٦٩٠ ما الذي يكفي للإبطال بعدم ظهور المناسبة؟

791. إن ادعى المعترضُ أن الوصفَ المستبقى لم تَظهَرْ مناسبتُه، فهل يلزم المستدِلَّ بيانُ المناسبَة؟ علِّلْ إجابتك.



[١٠٣١] المستدِلُ: بحثتُ في علة تحريم آنية الذهب، فلم أجِدْ ما يمكن إناطةُ الحكم به إلا: ثمنيَّتها، أو نفاستها، أو لونها. أما النفاسةُ: فلا يمكن التعليلُ بها؛ لعدم انضباطها، وأما اللون: فلا مناسبة بينه وبين الحكم؛ فيتعيَّنُ التعليلُ بالثَّمنية.

المعترض: وصف الثَّمنية أيضًا لا مناسبة فيه.

فكيف يجيب المستدِلُّ عن هذا الاعتراض؟

[١٠٣٢] المستدِلُّ: علة تحريم الرِّبا في التمر إما كيله، أو اقتياته، أو حلاوته. أما الحلاوة: فوصف طرديُّ، وأما الكيل: فقد بحثتُ فلمْ أجِدْ مُوهِمَ مناسبةٍ فيه؛ فتعيَّنَ الاقتياتُ علةً.

المعترض: وصف الاقتيات أيضًا لا مناسبة بينه وبين جريان الرِّبا.

فكيف يجيب المستدِلُّ عن هذا الاعتراض؟





نص جمع الجــوامع

الخَامِسُ: المُنَاسَبَةُ وَالإِخَالَـةُ

لله وَيُسَمَّىٰ اسْتِخْرَاجُهَا «تَخْرِيجَ المَنَاطِ»؛ وَهُوَ: تَعْيِينُ العِلَّةِ بِإِبْدَاءِ مُنَاسَبَةٍ مَعَ الاقْتِرَانِ وَالسَّلَامَةِ عَنِ القَوَادِح؛ كَالإِسْكَارِ.

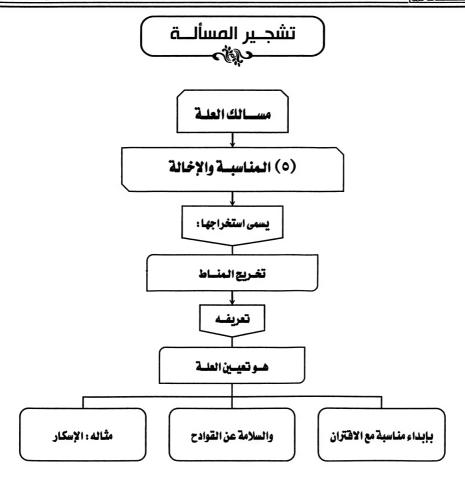
—₩<u> —</u>

نص الكوكب الساطع

الخَامِسُ: الإِخَالَةُ، المُنَاسَبَهُ: وسَمِّ تَخْرِيجَ المَنَاطِ كَاسِبَهُ:-

تَعْيِينُ لَهُ لِعِلَّ قِ بِإِبْ لَا مُنَاسِبٍ مَعَ اقْتِرَانٍ قَصْدَا.

—₩<u></u>—



―-似め—

الأسئلــة النظريــة

٦٩٢. ماذا يسمى استخراجُ الوصف المناسب؟

٦٩٣. عرِّفْ "تخريج المناط"، واذكُرْ مثالًا عليه.

[١٠٣٣] الإسكار علةٌ في تحريم الخمر؛ فإن تحريمَهُ منصوصٌ، وعلته غير منصوصٍ عليها، ولكن استنبطَها الأئمةُ بالنظر والاجتهاد؛ فإن الإسكارَ يناسب التحريمَ، وألحقوا به النبيذ، ما مسلك التعليل المستعمَل في هذا المثال؟

[١٠٣٤] ضَعِ المصطلَحَ المناسب أمام كل مثالٍ مما يأتي: (تخريج المناط/ تنقيح المناط/ تحقيق المناط/ السبر والتقسيم):

- العقل يُدرِك الوصفَ المانع في القضاء حال الغضب؛ وهو تشوُّشُ الذهنِ
 المانعُ عن تحقيق العدالة، واستيفاء النظر؛ فيكون هذا الوصفُ هو العلَّة.
- ٧. ورد في الحديث: أن أعرابيًا فقيرًا سأل النبيّ ﷺ، فقال: واقعتُ امرأتي في نهار رمضان وأنا صائمٌ، فأمره النبي ﷺ بالكفارة. وبالنظر في الأوصاف المذكورة، نجد أن البداوة والفقر ليسا علة الحكم، وإنما العلّة هي الوقاعُ في نهار رمضان.
- ٣. البُرُّ: طعامٌ وقوت ومَكِيل وأبيض. وجريانُ الرِّبا في البُرِّ ليس للبياض؛ لأنه طرديٌّ، ولا للكيل؛ لعدم مناسبته، ولا للطُّعم؛ لعدم مناسبته؛ فيتعيَّنُ الاقتباتُ علةً.
 - ٤. زيدٌ يجوز أن يُعطَىٰ من الزكاة؛ لانطباقِ وصف الفقر عليه.





نص جمع الجــوامع

وَيَتَحَقَّقُ الإسْتِقْلالُ بِعَدَمٍ مَا سِوَاهُ بِالسَّبْرِ.

-- clip---

نص الكوكب الساطع

تَحَقُّتُ اسْتِقْلَالِهِ: بِنَفْيِ مَا سِوَاهُ بِالسَّبْرِ. وَمَا قَدْ لَاءَمَا — مَثَاهُ بِالسَّبْرِ. وَمَا قَدْ لَاءَمَا —



٦٩٤. بماذا يَتحقَّقُ استقلالُ الوصف المناسب في العِلِّية؟ مثِّلُ لذلك بمثال.

—*Վ*წე—

التمارين والتطبيقات

[١٠٣٥] (إذا قامت بيِّنةٌ عند الحاكم أن زيدَ بن بكرِ العبيدريني قد أقرَّ على نفسه بمائة ألف ريال. فاعترف شخصٌ بأن هذا النَّسَبَ صادقٌ عليه، وأنكر أن يكونَ هو المُقِرَّ، لَزِمَه المقر به أو يُثبت أن له مَن يشاركه في هذا النَّسَب).

ما المسألة الأصولية الشبيهة بهذا؟





لله والمُناسِبُ: المُلائِمُ لِأَفْعَالِ العُقَلاءِ عَادَةً، وَقِيلَ: مَا يَجْلِبُ نَفْعًا، أَوْ يَدْفَعُ ضَرَرًا، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: مَا لَوْ عُرِضَ عَلَىٰ العُقُولِ لَتَلَقَّتُهُ بِالقَبُولِ، وَقِيلَ: وَصْفٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ يَحْصُلُ عَقْلًا مِنْ تَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَيْهِ مَا يَصْلُحُ كَوْنُهُ مَقْصُودًا لِلشَّارِعِ، مِنْ حُصُولِ يَحْصُلُ عَقْلًا مِنْ تَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَيْهِ مَا يَصْلُحُ كَوْنُهُ مَقْصُودًا لِلشَّارِعِ، مِنْ حُصُولِ مَصْلَحَةٍ، أَوْ دَفْع مَفْسَدَةٍ، فَإِنْ كَانَ خَفِيًّا، أَوْ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ.. اعْتُبِرَ مُلازِمُهُ وهُوَ المَظِنَّةُ.

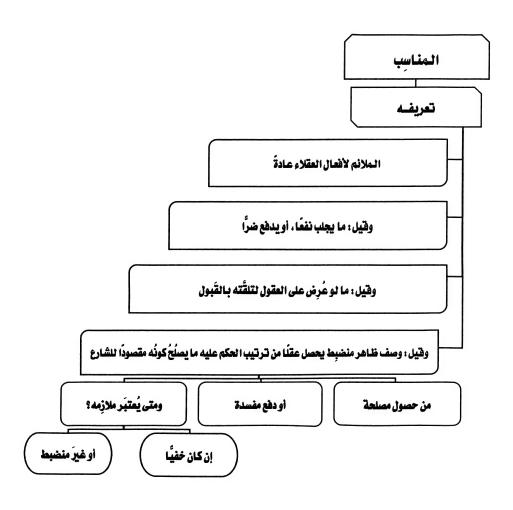
—*იწე*ა—

نص الكوكب الساطع

وَقِيلَ: بَلْ دَافِعُ ضُرِّ جَالِبُ، حِينَ عَرَضْتَهُ عَلَى العُقُرولِ، يَحْصُلُ عَقْلًا إِذْ بِهِ الحُكْمُ يُنَاطُ-مِنْ جَلْبِ إِصْلَاحٍ وَدَفْعِ مَفْسَدَهُ. مُلَازِمٌ - وَهْ وَ المَظِنَّةُ - اعْتُبِرْ. فِي العُرْفِ فِعْلَ العُقَلا: المُنَاسِبُ، وَقِيلَ: مَا تَلْقَاهُ بِالقَبُولِ وَقِيلَ: وَصْفٌ ظَاهِرٌ لَهُ انْضِبَاطْ صَالِحٌ أَنْ يَكُونَ شَرْعٌ قَصَدَهُ فَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَنْضَبِطْ أَوْ مَا ظَهَرْ:



تشجـير المسألـــة





390. اذكُرِ الأقوالَ الواردة في تعريف المناسِب، ثم بيِّنْ ما اختاره المصنِّفُ هِ الله منها.

—ഡ്ല്ഗ∙—

التمارين والتطبيقات

[١٠٣٦] (السفر علةُ القصر، وليست المشقة)، علَّلْ هذا واربطه بالمسألة الأصولية المناسبة.

[١٠٣٧] يجوز للأبِ إجبارُ البنت البِحْرِ على النكاح؛ لكمال شفقته، مع أن بعض الآباء لا شفقة عنده، فهل ينطبق عليه الحكم؟ ولماذا؟ مع الربط بالمسألة الأصولية المناسبة.

[١٠٣٨] لو قال الرجُلُ لزوجته: (إن كنتِ حاملًا فأنتِ طالق، وكان يطَوُّها، وهي ممن تَحبَل، فهل يجب التفريقُ إلى أن يستبرئها الزوجُ؟ قيل: نعم؛ لأن الوطءَ مظنةٌ)، ما المسألة الأصولية المرتبطة بهذا التعليل؟

[١٠٣٩] ما حالُ رُخَصِ السفر مع زوال المشقة بتسهيلات التكنولوجيا الحديثة؟ مع ربطِ إجابتك بالمسألة المناسبة من جمع الجوامع.

[١٠٤٠] ما حكمُ الجمع في المطر مع زوال المشقة بوجود السيارات؟

[١٠٤١] جواز رجوع الأبِ عما وهَبَهُ لابنه؛ لأنه غالبًا يَقصِدُ المصلحة، لكن وجود وصف المصلحة بذاته ليس بمشترَطٍ، إلى أيِّ مسألة أصولية يَرجِع هذا؟



نص جمع الجــوامع

لل وَقَدْ يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ يَقِينًا وَظَنَّا كَالبَيْعِ وَالقِصَاصِ، وَقَدْ يَكُونُ مُحْتَمِلًا سَوَاءً؛ كَحَدِّ الخَمْرِ، أَوْ نَفْيُهُ أَرْجَحُ؛ كَنِكَاحِ الآيِسَةِ لِلتَّوَالُدِ، وَالأَصَحُّ: جَوَازُ التَّعْلِيلِ بِالثَّالِثِ وَالرَّابِع؛ كَجَوَازِ القَصْرِ لِلْمُتَرَقِّهِ.

—ഗ്ല്ഗ∙—

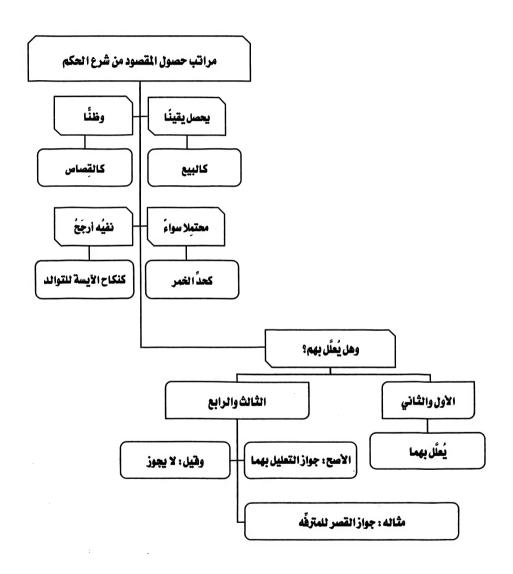
نص الكوكب الساطع

مَا شُرِعَ الحُكْمُ لَهُ: عِلْمًا، وَظَنْ؛ عَلْمًا، وَظَنْ؛ عَلَى السَّوَا؛ كَحَدِّ خَمْرٍ مَنْكَلا. آيِسَةً قَصْدَ وِلَادٍ؛ وَالأَصَحْ- مِثْلُ جَوَاذِ القَصْرِ إِذْ تَنَعَمَا.

وَقُسِّمَ الحُصُولُ لِلْمَقْصُودِ مِنْ كَالبَيْعِ وَالقِصَاصِ. أَوْ مُحْتَمِلًا أَوْ مُحْتَمِلًا أَوْ نَفُيهُ أَرْجَحُ؛ مِثْلُ أَنْ نَكَحْ جَوَاذُ تَعْلِيل لِكُلِّ مِنْهُمَا؛ جَواذُ تَعْلِيل لِبِكُلِّ مِنْهُمَا؛



تشجـير المسألـــة





797. ما أقسام المناسِبِ باعتبار حصول المقصود من شرع الحكم؟ واذكُرْ لكل قسم مثالًا.

—*പ്*ത്ര—

التمارين والتطبيقات

[١٠٤٢] هل قوله هنا: (وَالأَصَحُّ جَوَازُ التَّعْلِيلِ بِالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ) يعارِضُ ما سبق في شروط العلَّةِ من قوله: (وَأَنْ تَكُونَ ضَابِطًا لِحِكْمَةٍ، وَقِيلَ: يَجُوزُ كَوْنُهَا نَفْسَ الحِكْمَةِ، وَقِيلَ: إِنِ انْضَبَطَتْ)؟





نص جمع الجـوامع

للى فَإِنْ كَانَ فَائِتًا قَطْعًا.. فَقَالَتِ الحَنَفِيَّةُ: يُعْتَبَرُ، وَالْأَصَحُّ: لا يُعْتَبَرُ، سَوَاءٌ مَا لا تَعَبُّدُ فِيهِ؛ كَلُحُوقِ نَسَبِ المَشْرِقِيِّ بِالمَغْرِبِيَّةِ، وَمَا فِيهِ تَعَبُّدُ؛ كَاسْتِبُرَاءِ جَارِيَةٍ اشْتَرَاهَا بَايِعُهَا فِي المَجْلِسِ.

-- Ajjor---

نص الكوكب الساطع

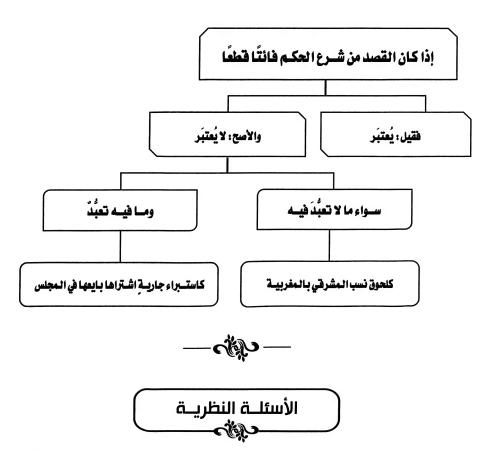
وَإِنْ يَفُتُ قَطْعًا: فَقِيلَ: يُعْتَبَرْ وَعِنْدَنَا: الأَصَحُّ مَا لَهُ أَثَرُ؛ فِي مَجْلِسِ بَيْعِ السترَدْ، فِي مَجْلِسِ بَيْعِ السترَدْ، فِي مَجْلِسِ بَيْعِ السترَدْ، أَوْ لَا، مِثَالُهُ: لُحُوقُ النَّسَبِ لِمَشْرِقِيْ زَوْجَتُهُ بِالمَغْرِبِ.

المَشْرِقِيْ زَوْجَتُهُ بِالمَغْرِبِ.

المَشْرِقِيْ زَوْجَتُهُ بِالمَغْرِبِ.



تشجـير المسألــة



79٧. هل يُعتبر المقصودُ من شرع الحكم إن كان فائتًا قطعًا في بعض الصُّور؟ فصِّلْ إجابتك.



[١٠٤٣] بيِّنْ رتبة حصول المقصود من شرع الحكم في المسائل الآتية؟ وهل يُعتبَر أو لا؟

	د فیها	المقصو	حصول			اره	اعتب							
فائت قطفا	نفيه	محتملًا سواء	ង	يقينا	معتبر	غير	نبَر	ien						
قطعا	أرجخ	اسواء	E"	"J	~	<u>-</u> -	" 3	"3	' '3	على الأصح	اتضاف	على الأصح	اتضاف	المسألة
									حصول المِلْك بالبيع					
									الصحيح.					
									حِلُّ الاستمتاع في النكاح					
									الصحيح.					
									حصـــول الزجـــر					
									بالقِصاص.					
									حصول الزجر بحدًّ					
									الخمر.					
									نكاح الآيسة للتوالد.					
									جواز القصر للمترفِّه.					



حصول المقصود فيها						اره	اعتب		
فائت قطمًا	بت	معتبا	**************************************	.:3:	معتبَر	غير،	پَر	معت	
قطفا	نفيّه ارجخ	معتبلا سواء	"3	·3'	على الأصح	اتفاف	على الأصح	اتناف	المسألة
									لحــوق نســب ولــد
									المغربية بالمشرقي.
									استبراء جارية اشتراها
									بائعها في المجلس.





للهِ وَالمُنَاسِبُ: ضَرُورِيٌّ، فَحَاجِيٌّ، فَتَحْسِينيٌّ.

للهِ وَالضَّرُورِيُّ: كَحِفْظِ الدِّينِ، فَالنَّفْسِ، فَالعَقْلِ، فَالنَّسَبِ، فَالمَالِ وَالعِرْضِ، وَيَلْحَقُ بِهِ مُكَمِّلُهُ؛ كَحَدِّ قَلِيلِ المُسْكِرِ.

لله وَالحَـاجِيُّ: كَـالبَيْعِ وَالإِجَـارَةِ، وَقَـدْ يَكُـونُ ضَـرُورِيًّا؛ كَالإِجَـارَةِ لِتَرْبِيَةِ الطَّفْـلِ، وَمُكَمِّلُهُ؛ كَخِيَارِ البَيْع.

لَكُ وَالتَّحْسِينِيُّ: غَيْرُ مُعَارِضِ القَوَاعِدِ؛ كَسَلْبِ العَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ، وَالمُعَارِضُ؛ كَالكِتَابَةِ.

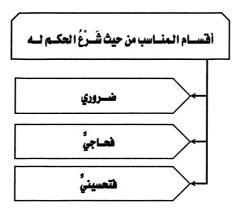
—ഗ്ല്ഗ്∙—

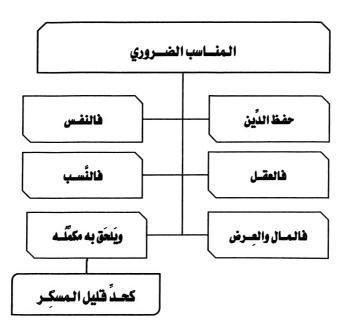
نص الكوكب الساطع

ثُسمَّ المُنَاسِبُ ثَلَاثًا قُسِمَا: مَا بِالضَّرُودِيِّ لَدَيْهِمْ وُسِمَا، وَبَعْدَهُ الْحَاجِيُّ، فَالتَّحْسِينِيْ. فَدُو الضَّرُورَةِ كَحِفْظِ الدِّينِ، فَالنَّفْسِ، فَالعَقْلِ، فَالاَنْسَابِ، فَمَالْ، وَالعِرْضِ. وَالمُلْحَقُ مَا بِهِ اكْتِمَالْ؛ وَالنَّفْسِ، فَالعَقْلِ، فَالاَنْسَابِ، فَمَالْ، وَالعِرْضِ. وَالمُلْحَقُ مَا بِهِ اكْتِمَالْ؛ كَحَدِّ نَنْدِ مُسْكِرٍ. وَالثَّانِي: بَيْعُ فَإِيجَارُ. وَقَدْ يُسَالِيْكِ فَكَالْنِيْكِ وَالثَّالِثُ: المَعْرُوفَ لَا يُزَلْزِلُهُ؛ وَالثَّالِثُ: المَعْرُوفَ لَا يُزَلْزِلُهُ؛ وَالثَّالِثِ عَبْدٍ مَنْصِبَ الشَّهَادَةِ. يَلِيهِ: مَا عَارَضَ؛ كَالكِتَابَةِ.

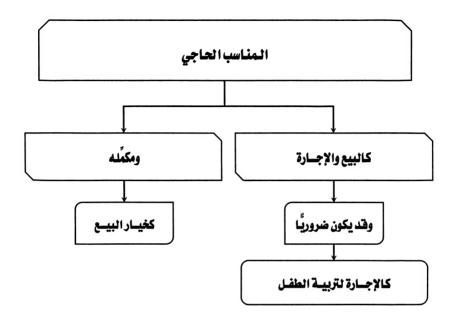


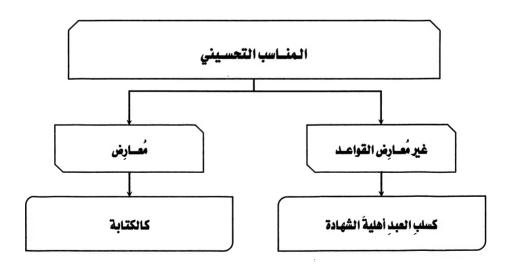
تشجـير المسألـــة













79۸. ما أقسامُ المناسِب باعتبار نفس المقصود من شرع الحكم؟ اذكُرْ مثالينِ لكلِّ قسم.

799. اشتهر عند العلماء تسمية أقسام الضروريات بالضروريات الخَمْسِ، فما الذي زاده جمع الجوامع عليها؟



التصارين والتطبيقات

[١٠٤٤] بيِّنْ نوع المناسب فيما يأتي:

		بته	رت									
تحسيني		نگر		مگمل	·9	5	_	=	=	=	. 	
مُعارِض للقواعد	غير مُعارِض للقواعد	مكمّل لحاجي	طجي	مكمّل لضروري	ضروري	العرض	ਸ਼	ا ئىن	रिब्ह्	النفس	حفظ اللين	المثال
												قتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
												الكفار.
												عقوبـــة
												الـــداعين
												عقوبـــة الـــداعين للبِدع.
												القِصاص.



		نبته	i)									
	تحسيني		•	مكمّل؛	Ą	a .	4	į	5	17.	- वृंद्	المثال
مُعارِض للقواعد	غير مُعارِض للقواعد	مكمَّل لحاجي	45.	مكمّل لضروري	£13.	رفي	וחני	التِّسب	।रब्द्य	اللقس	حفظ الدّين	ינאבוני
												حــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
												المسكِر. حد الزِّنا.
												حد الزِّنا.
												حـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
												السرقة.
												حـد قطـاع
												الطريق.
												حـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
												القذف.
												حـد قليــل
												المسكِر.
												حد قليل المسكِر. البيع.
												الإجارة.
												الإجــارة
												1
												لتربيــــة الطفل.



		بته	رڌ									
تحسيني		مكمل	مکمل ا		P.	5.	=	.5	5	5	रुं सु	\$1 \$. \$4
مُعارِض للقواعد	غير مُعارِض للقواعد	مكمَّل لحاجي	حاخق	مكمَّل لضروري	ضروري	العرض	וחני	التسب	العقل	النفس	حفظ الدّين	المثال
												خيار البيع.
												ســـلب
												العبدِ أهليةً الشهادة.
												الشهادة.
												المكاتَبة.





نص جمع الجــوامع

لل ثُمَّ المُنَاسِبُ، إِنِ اعْتُبِرَ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ عَيْنُ الوَصْفِ فِي عَيْنِ الحُكْمِ.. فَ«المُؤَثِّرُ»، وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ بِهِمَا، بَلْ بِتَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَىٰ وَفْقِهِ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ جِنْسِهِ فِي جِنْسِهِ.. فَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ، فَإِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَىٰ إِلْغَائِهِ.. فَلَا يُعَلَّلُ بِهِ، وَإِلَّا.. فَهُ وَ «المُرْسَلُ».

«المُرْسَلُ».

لل قَبِلَهُ مَالِكٌ مُطْلَقًا، وَكَادَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ يُوَافِقُهُ مَعَ مُنَادَاتِهِ عَلَيْهِ بِالنَّكِيرِ، وَرَدَّهُ الأَكْثَرُ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ فِي العِبَادَاتِ.

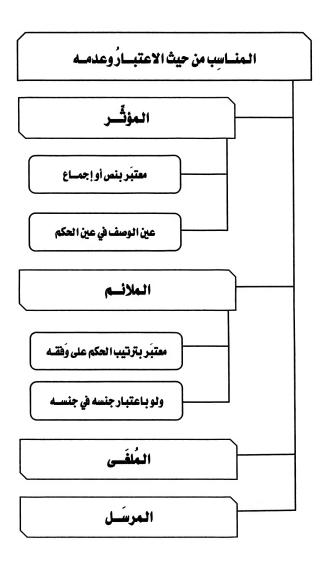
لل وَلَيْسَ مِنْهُ مَصْلَحَةٌ ضَرُورِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَىٰ اعْتِبَارِهِ، فَهِيَ حَقُّ قَطْعًا، وَاشْتَرَطَهَا الغَزَّالِيُّ لِلْقَطْعِ بِالقَوْلِ بِهِ، لا لِأَصْلِ القَوْلِ بِهِ، قَالَ: «وَالظَّنُّ القَرِيبُ مِنَ القَطْعِ كَالقَطْع».

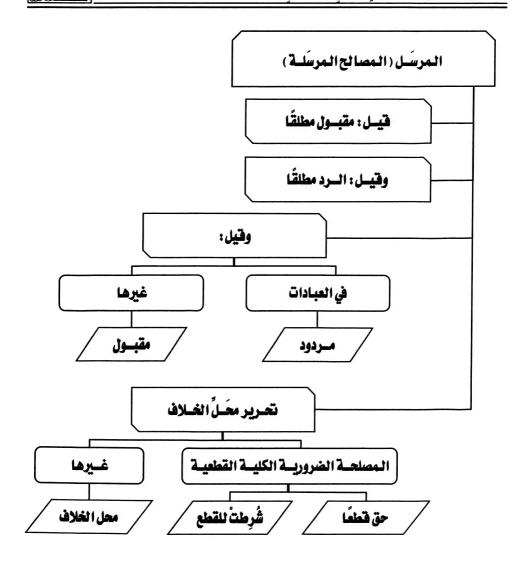
نص الكوكب الساطع

فِي عَيْنِ حُكْم عَيْنُ وَصْفٍ يَظْهَرُ-ثُـــمَّ المُنَاسِــبُ: إِذَا يُعْتَبَــرُ أَوْ لَا بِأَنْ كَانَ بِهِ المُعْتَبَرُ-بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاع: المُوَوُّرُ، لِلْجِنْسِ فِي الجِنْسِ: مُلَائِمًا رَأَوْا. تَرْتِيبُ حُكْمِهِ عَلَىٰ الوَفْقِ وَلَوْ بِهِ. وَإِنْ لَهُ يَثْبُتُ فَالمُرْسَلُ؛ أَوْ ثَبَتَ الإِلْغَا فَلَا يُعَلَّلُ وَابْنُ الجُونِيْ كَادَ أَنْ يُوَافِقًا؛ وَمَالِكٌ يَقْبَلُ هَذَا مُطْلَقَا، وَمُطْلَقًا قَدْ رَدَّهُ الجَهُ الغَفِيرْ، مَعَ المُنَادَاةِ عَلَيْهِ إِالنَّكِير، دَلَّ عَلَىٰ اعْتِبَارِهِ مَا قَدْ سَمَا-وَآخَـرُونَ فِـى العِبَادَاتِ. وَمَا وَذَاكَ: مَا لِلاضْطِرَادِ يُرْعَكِ فَكَيْسَ مِنْهُ؛ وَهْوَ حَقُّ قَطْعَا، وَشَرْطُ قَطْعِهَا رَآهُ الحُجَّةُ-مَصْلَحَةٌ كُلِّيَةٌ قَطْعِيَّةً. قَالَ: وَظَنُّهُ القَوِيْ كَمِثْلِهِ. لِلْقَطْعِ بِالقَوْلِ بِهِ، لَا أَصْلِهِ.



تشجـير المسألــة







الأسئلــة النظريــة ـــــحين

٧٠٠. ما أقسام المناسِب من حيث اعتبارُ الشارع له؟ -

٧٠١. عرِّفْ كلًّا مما يأتي مع التمثيل بمثال:

- ١) المناسب المؤثّر.
- ٢) المناسب الملائم.
- ٣) المناسب المرسَل.

٧٠٢. هل المصالح المرسَلة حجةٌ؟ اذكُرِ الأقوال تفصيلًا، ثم بيِّنْ ما رجَّحه المصنِّفُ هِيُّ.

٧٠٣. ما الفرق بين المناسب المعتبر بنصِّ أو إجماع والعلَّة الثابتة بمسلك النص أو مسلك الإجماع؟

—*იწს*—

التمارين والتطبيقات

[١٠٤٥] بيِّنْ نوعَ المصلحة فيما يأتي (معتبَرة أم مُلْغاة):

- ١) تنظيم المرور للحفاظ على الأرواح.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتقليل المنكرات.
 - ٣) منع بيع العِنَب سدًّا لذريعة صناعة الخمور.
 - ٤) إنشاء جهاز خاصٌّ للشرطة، وآخرَ للحِسْبة.
- ٥) نشر الدعوة من خلال المواقع الإلكترونية تحقيقًا لنشر الدِّين.
 - ٦) اشتراط الحصول على رخصةٍ لمزاولة الطب.

[١٠٤٦] هل يجوز قتلُ ثُلُثِ الناس لاستصلاح الثَّلثينِ؟ مع ربط ذلك بأصول الفقه.

[١٠٤٧] هـل يجوز رَمْيُ الكفار المتترِّسِينَ بأسرى المسلمين في الحرب المؤدِّي إلى قتل الترس معهم إذا قُطِع أو ظُنَّ ظنًّا قريبًا من القطع بأنهم إن لم يُرمَوا استأصَلوا المسلمين بقتل الترس وغيره، وبأنهم إن رُمُوا سَلِم غيرُ الترس؟ وهل يدخُلُ هذا في الخلاف في المصالح المرسَلة؟ وهل مثله:

- ١. رمئ أهل قلعة تترَّسوا بمسلمين؟
- ٢. رمى بعض المسلمين من السفينة في البحر لنجاة الباقين؟
- ٣. رميُ المتترِّسِينَ في الحرب إذا لم يُقطعُ أو لم يُظنَّ ظنَّا قريبًا من القطع باستئصالهم المسلمين؟

مع بيان الفرق بين المسائل المذكورة إن وُجِد، والرجوع إلى شروط رمي الترس، وربط ذلك بأصول الفقه.

[١٠٤٨] بيِّنْ نوعَ المناسب، ونوع تأثيره، ومحَلَّهُ فيما يأتي:

تأثير	محَلُّ ال	ثُر	المؤ		لناسب	نوع ا		
عين الحكم	جنس الحكم	عين الوصف	جئس الوصف	غريب	مرشل	ملائم	200	المثال
								ثبت تحريمُ الرِّبا في البُرِّ
								للاقتيات؛ فيثبُتُ تحريم
								الرِّبا في الُّذَرة للاقتيات.
								ثبت جواز الفِطر
								للمريض لمشقة المرض؛
								فيجوز الفطر لأصحاب
								المِهن الشاقة للمشقة.

لتاثير	محَلُّ اا	ؿؙڕ			لناسب	نوعا		
عين العكم	جنس الحكم	عين الوصف	جئس الوصف	فريب	مرشل	ملائم	غۇش	المثال
								ثبت أن علة نقض
								الوُّضوء في حديث: «مَن
								مَسَّ ذكرَهُ، فَلْيتوضَّأْ» هي
								مَسُّ الذَّكَرِ.
								تعليل ولاية المال على
								الصغير بالصِّغَر.
								تعليل وِلاية النكاح على
								المرأة بالصِّغَر "ولايـة
								الإجبار".
								تعليل جواز الجمع حالة
								المطر في الحضر بالحرج.
								تعليل القِصاص في القتل
								بالمثقَّل بالقتل العمد
		-						العدوانِ.
								تعليــلُ إلــزام المَلِــكِ
								المُواقِع في نهار رمضان
								بالصوم بالردع.
								تعليــل جــواز ضــرب
								المتهم بالسرقة ليُقِـرً
								بالمصــــلحة بتوقيـــع
								الإقرار.

تأثير	محَلُّ ال	ثر	المؤا		لناسب	نوعا		
عين العكم	جنس العكم	عبن الوصف	جنس الوصف	غريب	مرسل	みだら	4	المثال
								قياس الأمّة على الحرة
								في سيقوط الصلاة
								بالحيض لمشقة التكرار.
								يُمنَع وَطْءُ الأمّـة حال
								الحيض كما يُمنَع وَطْءُ
								الزوجة للأذى.
								يُقددًمُ الأخُ لأبوينِ في
	:	; ;						وِلاية النكاح؛ قياسًا على
								تقديمه في الإرث.
								وصف المشقة أثَّر في
								إسقاط الصلة عن
								الحائض، وفي إسقاط
								بعض الصلاة عن المسافر.
								تــــأثير المصــــالح في
								الأحكام.
								يقاس ثبوتُ القِصاص في
								المثقَّل على ثبوتـ في
								المحـدَّد؛ بجـامع حفـظ
								النفس.
								إلحاق ولاية النكاح
								بوِلايـة المال؛ بجامع
		_						الصِّغَر.

لتاثير	محَلُّ اا	ؚڎٞڔ	المؤ		لناسب	نوعا		
عين العكم	جنس المكم	عين الوصف	جئس الوصف	غريب	2 (M)	ملائم	مؤثر	المثال
								إلحاق الأمَة بالعبد في
								سِراية العتق.
								الطواف موجود في الفأرة؛
								فتكون طاهرةً كالهِرة.
								يحرُمُ شربُ اليسير من
								الخمر؛ لإفضائه إلىي
								شرب الكثير المذهب
								للعقل؛ قياسًا على منع
								الخَلْـــوة بالأجنبيـــة؛
								لإفضائه إلى الزِّنا.





نص جمع الجــوامع

مَسْأَلَـةُ

لل المُنَاسَبَةُ تَنْخَرِمُ بِمَفْسَدَةٍ تَلْزَمُ، رَاجِحَةً أَوْ مُسَاوِيَةً؛ خِلَافًا لِلْإِمَامِ.

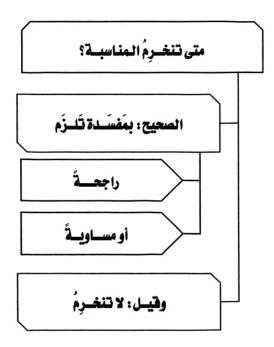
نص الكوكب الساطع ـــــــدين

مَسْاَلَةٌ: تَنْخَرِمُ المُنَاسَبَهُ إِذَا تُرَىٰ مَفْسَدَةٌ مُصَاحِبَهُ مِنْ المُنَاسَبَهُ إِذَا تُرىٰ مَفْسَدَةٌ مُصَاحِبَهُ رَاجِحَةٌ أَوِ السَتَوَتْ، وَقِيلَ: لَا بُونُهُ وَخُلْفُهُ لَفْظِيعٌ الْذُلَا عَمَلَا.

- حَمْهُ -



تشجــير المسألـــة





الأسئلــة النظريــة حيث

٧٠٤. متى تبطُّلُ المناسَبةُ؟ وهل هناك خلاف؟



[١٠٤٩] لو سلَكَ السائرُ الطريقَ البعيد لا لغرَضٍ إلا ليقصُرَ، فهل يقصُرُ؟ مع ربطِ المسألة بالقاعدة الأصولية المناسبة في باب المناسبة.

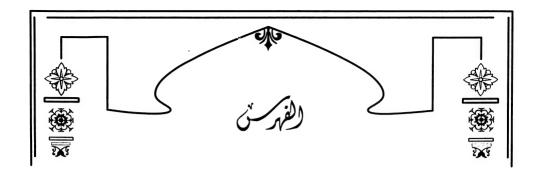
[١٠٥٠] لو قيل: إن تحريمَ الكذب معلَّلُ بالمصلحة المترتبة على هذا التحريم، فإذا وُجِدتْ في صورةٍ يكون الكذبُ فيها مصلحةً راجحة، فهل تنخرِمُ المناسبة ويباح الكذب؛ كالكذبِ مع العدوِّ في الحرب؟ مع ربطِ ذلك بالقاعدة الأصولية المناسبة.

[١٠٥١] شربُ الخمرِ حُرِّمَ لمصلحة، فإذا شَرِبَ الخمرَ لدفع لقمةٍ غَصَّ بها، فهل تنخرم علةُ تحريمه؟ مع ربطِ ذلك بالمسألة الأصولية المناسبة.

[١٠٥٢] لو قيل: حُرِّمَ أكلُ المَيْتة لعلة البُعْدِ عن النجاسة وما يضُرُّ، فهل الاضطرار إليها تنخرمُ به المناسبة؟ مع التعليل.







الصفحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المحتويــــات
٥	(٢٢٧) المسألة: تعريفُ السُّنَّةِ
۸	المسألة: عِصْمةُ الأنبياءِ
١٠	(٢٢٨) المسألة: الإقرارُ النبويُّ
	(٢٢٩) المسألة: أفعالُ النبيِّ ﷺ
	المسألة: أفعالُ النبيِّ ، (٢)
	المسألة: أفعالُ النبيِّ ، (٣)
	المسألة: أفعالُ النبيِّ ﷺ (٤)
۲۷۷	(٢٣٠) المسألة: التعارضُ بين الأقوالِ والأفعالِ
٣٠	المسألة: التعارضُ بين الأقوالِ والأفعالِ (٢)
٣٣	المسألة: التعارضُ بين الأقوال والأفعال (٣)
	(٢٣١) المسألة: الأخبارُ
٣٩	المسألة: تعريفُ الكلام
٤٢	(٢٣٢) المسألة: حقيقة الكلام
٤٥	(٢٣٣) المسألة: أقسامُ الكلامِ بَاعتبارِ ما يُفِيدُ
	المسألة: أقسامُ الكلام باعتبارِ ما يُفِيدُ (٢)
0•	
	(٢٣٥) المسألة: انحصارُ الخبر في الصّدق والكّذِب

	(٢٣٦) المسألة: مدلولُ الخبرِ
٥٩	(٢٣٧) المسألة: مَـورِدُ الصـدقِ والكـذبِ
۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	(٢٣٨) المسألة: أقسامُ الخبَرِ
٦٥	المسألة: سببُ السوَضْع
٦٩	المسألة: المقطوعُ بكَذِبِ و
٧٢	(٢٣٩) المسألة: الخبرُ المقطوعُ بصدقِهِ
	(٢٤٠) المسألة: الخبرُ المتواتِـرُ
YY	المسألة: عـدَدُ الـمخـبِرِينَ في الـمتـواتِـرِ
۸٠	(٢٤١) المسألة: ما لا يُشترطُ في المتواتِرِ
۸۲	(٢٤٢) المسألة: العلمُ الحاصلُ مِن المتواتِرِ
	المسألـة: إخبـارُ أهـلِ التـواتــرِ عن عِيــانٍ
٠	المسألة: العلمُ يحصُلُ بالمتواتِـرِ لأمـورِ
	(٢٤٣) المسألة: الإجماعُ على وَفْقِ الخبَرِ
٩١	(٢٤٤) المسألة: بقاءُ خبَرٍ تَتوفَّرُ دواعي إبطالِـه
٩٣	المسألة: الاختسلافُ في الخبَرِ مِن عمَـلِ وتأويـلِ
٩٦	(٢٤٥) المسألة: الخبّرُ المُقَرُّ بعَدَدِ التواّتر
99	
١٠٢	(٢٤٧) المسألة: فيما يُفِيد خبَرُ الواحدِ
1.0	(٢٤٨) المسألة: حُكْمُ العمـلِ بخبَرِ الـواحدِ
\•A	المسألة: حُكْمُ العمـلِ بخبَرِ الـواحدِ (٢)
<i>\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\</i>	
	المسألة: حُكْمُ العمـلِ بخـبَرِ الـواحدِ (٤)
	(٢٤٩) المسألة: تكذيبُ الأصلِ الفرعَ
18	(٢٥٠) المسألة: زيادةُ الثقــةِ
177	المسألة: زيادةُ الثقية (٢)

١٣٨	المسألـة: زيــادةُ الثقــةِ (٣)
181	(٢٥١) المسألة: انفرادُ واحدٍ عن واحدٍ في الزيادةِ
128	(٢٥٢) المسألة: لو أسنَدَ وأرسَلُوا
127	(٢٥٣) المسألة: حُكْمُ حَـذْفِ بعضِ الخبرِ
بـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	(٢٥٤) المسألة: حَمْـلُ الصحابيِّ مَـرُويَّـهُ علىٰ أحـدِ مَحمَلَهُ
١٥٣	المسألة: حَمْلُ الصحابيِّ مَرْويَّهُ علىٰ غيرِ ظاهرِه
	(٢٥٥) المسألة: شروطُ الراوي
١٥٩	(٢٥٦) المسألة: رواية المبتدع
٠٦٢	المسألة: روايــةُ غـيرِ الفقيــهِ
١٦٥	
٠٦٧	المسألة: رواية المُكثِرِ
179	(٢٥٨) المسألة: العدالةُ
١٧٢	المسألة: روايةُ المجهولِ
١٧٥	(٢٥٩) المسألة: رواية مجهول العين
١٧٧	(٢٦٠) المسألة: روايةٌ مَن أقدَمَ على مفسِّقٍ
١٧٩	(٢٦١) المسألة: الكبائرُ
١٨٥	(٢٦٢) المسألة: تعريفُ الروايةِ والشُّهادةِ
١٨٨	المسألة: صِيَغُ العقودِ إنشاءٌ
191	(٢٦٣) المسألة: ما يثبُتُ به الجَرْحُ والتعديلُ
198	المسألة: ذِكْرُ سبَبِ الجرح والتعديل
197	(٢٦٤) المسألة: الجَرْحُ مقدَّمٌ على التعديل
199	(٢٦٤) المسألة: الجَرْحُ مقدَّمٌ على التعديلِ
	(٢٦٦) المسألة: تَــرْكُ العمَـلِ بالرواية والشُّهـادة ليس بجَـرْ-
۲۰٤	المسألة: التدليسُ
۲۰۹	(٢٦٧) المسألة: تعريفُ الصحابيِّ

۲۱۲ .	المسألة: ادِّعاءُ الصُّحْبةِ
۲۱۰ .	(٢٦٨) المسألة: عدالـةُ الصحــابـةِ
۲۱۷.	(٢٦٩) المسألة: تعريفُ المرسَلِ
۲۲۰ .	
۲۲۲	
۲۲۷.	(٢٧٠) المسألة: نقــلُ الحديثِ بالــمعنى
۲۳۰.	(٢٧١) المسألة: ألفاظُ أداءِ الصحابيِّ، ومراتبُها
۲۳٤	
777	المسألة: الإجازةُ
۲٤٠ .	المسألة: ألفاظُ الروايةِا
۲٤۲.	(٢٧٣) المسألة: الإجمـاعُ
۲٤٥.	المسألة: الإجمــاعُ (٢)
۲٤۸	(٢٧٤) المسألة: الإجماعُ خاصٌّ بالمسلمين
۲٥١.	(٢٧٥) المسألة: شرطُ الإجماعِ وِفاقُ الكلِّ
۲٥٥ .	(٢٧٦) المسألة: الإجماعُ لا يختصُّ بالصحابةِ، ولا ينعقِدُ في زمَنِ النبيِّ ١
۲ ۰ ۸.	(٢٧٧) المسألة: اعتبارُ وِفاقِ التابعيِّ المجتهِدِ مع الصحابةِ
۲٦۲.	(٢٧٨) المسألة: الإجماعاتُ التي لا يُحتَـجُّ بها
۲٦٦.	(٢٧٩) المسألة: الإجمـاعُ المنقـولُ بـالآحـادِ
۸ ۲7	(٢٨٠) المسألة: عَــدَدُ التواتــرِ في الإجمــاعِ
۲۷۰.	
۲۷۲.	(٢٨١) المسألة: انقـراضُ العصـرِ في الإجمـاعِ
	المسألة: تمادي الزِمَنِ في الإجماع
	المسألة: اتفاقُ الأُمَمِ السابقةِ
۲۷۹	(٢٨٢) المسألة: الإجمَاعُ عن قياسٍ
	(٢٨٣) المسألة: الاتفاقُ بعد الخلِّلافِ

٠٨٥	(٢٨٤) المسألة: أقَــلُّ مـا قِيــلَ
	(٢٨٥) المسألة: الإجماعُ السُّكوتيُّ
	المسألة: الإجماعُ السكوتيُّ (٢)
	المسألـة: الإجمـاعُ السكـوتيُّ (٣)
	(٢٨٦) المسألة: ما يُستدَلُّ فيه بالإجماعِ
	(٢٨٧) المسألة: لا يُشترَطُ في الإجماعِ معَصومٌ
٣٠٣	
٣•٦	
٣•٩	
٣١١	(٢٩١) المسألة: إحداثُ قـولٍ ثـَالثِ
٣١٦	(٢٩٢) المسألة: إحداثُ الدليلِ، أو التأويلِ، أو العلَّةِ
٣١٩	(٢٩٣) المسألة: ما يجوزُ وما يَمتنِعُ علىٰ الأُمَّةِ
۳۲۲	(٢٩٤) المسألة: الإجمـاعُ لا يضـادُّ إجمـاعًا
٣ 7٤	(٢٩٥) المسألة: الإجماعُ لا يعارِضُهُ دليلٌ
۳۲۷	(٢٩٦) المسألة: موافَقةُ الإجمـاعِ خـبَرًا
٣٣٠	(٢٩٧) المسألة: خُكْمُ جاحدِ المُّجمَعِ عليه
***	(٢٩٨) المسألة: القيــاسُ
٣٣٦	(٢٩٩) المسألة: حُجِّيةُ القياسِ
٣٤٣	(٣٠٠) المسألة: النصُّ علىٰ العلَّةِ ليس أمرًا بالقياسِ
٣٤٦	(٣٠١) المسألة: أركانُ القياسِ
	المسألة: لا يُشترَطُ في الأصلِ دالُّ على جوازِ القياسِ علي
	(٣٠٢) المسألة: شـروطُ حُكْمِ الأصـلِ
	(٣٠٣) المسألة: حُكْمُ الأصلِ (٢)
	(٣٠٤) المسألة: مُسركَّبُ الأصــَلِ، ومُسركَّبُ الـوصـفِ
٣٦١	(٣٠٥) المسألة: إن لم يتَّفِقِ الخَصْمانِ على الأصلِ

٣٦٤	(٣٠٦) المسألة: ما لا يُشترَطُ في حُكْمِ الأصلِ
٣٦٧	(٣٠٧) المسألة: الفرغُ
٣٧٠	(٣٠٨) المسألة: القياسُ القَطْعيُّ والظنِّيُّ
٣٧٣	(٣٠٩) المسألة: معارَضةُ الفرع بالضدِّ أو النقيضِ أو الخلافِ
٣٧٧	(٣١٠) المسألة: دَفْعُ المعارَضةِ فِي الفرعِ بالترجيع
	(٣١١) المسألة: يُشترَطُ في الفرع أن لا يخُالِفَ قاطعًا ولا آحادًا،
۳۸•	ولا حُكْمُــةُ حُكْمَ الأصل فيمـا يُقصَدُ
قٍ للقياس ٣٨٤	(٣١٢) المسألة: يُشترَطُ أن لا يكونَ الفرعُ منصوصًا عليه بموافِ
	(٣١٣) المسألة: ما لا يُشترَطُ في الفرع
	(٣١٤) المسألة: الركنُ الرابعُ العلَّةُ
٣٩٣	(٣١٥) المسألة: أنسواعُ العلَّةِ
٣٩٦	(٣١٦) المسألة: أنـواعُ العـلَّـةِ باعتبـارِ ذاتِهـا
٤٠٠	(٣١٧) المسألة: شـروطُ العلَّـةِ
٤٠٣	(٣١٨) المسألة: مانعُ العلَّةِ
٤٠٦	(٣١٩) المسألـة: شــروطُ العلَّـةِ (٣)
٤٠٩	(٣٢٠) المسألة: شروط العلَّةِ (٤)
٤١٢	(٣٢١) المسألة: الوصفُ الإضافيُّ
٤١٥	(٣٢٢) المسألة: التعليلُ بما لا يُطَّلَعُ عليه
٤١٨	
٤٢١	(٣٢٤) المسألة: لا تعـدِّيَ للعلَّةِ عند كونِها محَـلَّ الحُكْمِ
٤٢٤	(٣٢٥) المسألة: التعليلُ باللِقَبِ
٤٢٧	(٣٢٦) المسألة: التعليلُ بعلَّ تَيْنِ
٤٣٠	(٣٢٧) المسألة: تعليلُ الحُكْ مَيْنِ بعلَّةٍ
٤٣٣	(٣٢٨) المسألة: شــروطُ العلَّةِ (٥)
540	(٣٢٩) المسألية في مأياماً يتراث

٤٣٩	(٣٣٠) المسألة: شـروطُ العلَّـةِ (٧)
٤٤٢	(٣٣١) المسألة: شروطُ العلَّةِ (٨)
٤٤٥	(٣٣٢) المسألة: شروطُ العلَّةِ (٩)
٤٤٧	(٣٣٣) المسألة: شروطُ العلَّةِ (١٠)
દદ૧	(٣٣٤) المسألة: التعليلُ بالوصفِ المقدَّرِ
٤٥١	(٣٣٥) المسألة: شروطُ العلَّةِ (١١)
૧૦ ૧	(٣٣٦) المسألة: ما لا يُشترَطُ في العلَّةِ
ኒ ০አ	(٣٣٧) المسألة: تعريفُ المُعارِضِ
٤٦١	(٣٣٨) المسألة: لا يَلزَمُ المعترِضَ نَفْيُ الوصفِ، ولا إبداءُ أصل
٤٦٤	(٣٣٩) المسألة: طُـرُقُ دَفْع المَعارَضةِ
٤٦٨	(٣٤٠) المسألة: لا يكفي أن يُقولَ: ثَبَتَ الحُكْمُ مع انتفاءِ وصفِك
٤٧١	(٣٤١) المسألة: تعـدُّدُ الـوَضْع
٤٧٦	(٣٤٢) المسألة: يكفي رُجْحانُ وصفِ المستدِلِّ
٤٧٩	المسألة: الاعتراضُ باختلافِ جنسِ المصلحةِ وجوابُه
٤٨٢	(٣٤٣) المسألة: كونُ العلَّةِ وجودَ مانع
٤٨٥	(٣٤٤) المسألة: مسالكُ العلَّةِ
٤٨٩	(٣٤٥) المسألة: مَسلَكُ الإيماءِ
٤٩٢	المسألة: أقسامُ الإيماءِ
٤٩٦	(٣٤٦) المسألة: مناسَبة الوصفِ المُومَىٰ إليه في الحُكْمِ
٤٩٩	(٣٤٧) المسألة: السَّبْرُ والتقسيمُ
۰۰۲	(٣٤٨) المسألة: إثباتُ حَصْرِ الأوصافِ
	(٣٤٩) المسألة: الحصرُ والإبطالُ القَطْعيُّ والظنيُّ
	(٣٥٠) المسألة: إبداءُ المعترِضِ وصفًا ذائدًا
	المسألة: اتفاقُ الخَصْمَيْنِ علَىٰ إبطالِ ما عدا وصفَيْنِ
٥١٣	(٣٥١) المسألة: طُـرُقُ إبطـال عِليَّـةِ الـوصفِ

۰۱٦	المسألة: طُـرُقُ إبطالِ عِلْيَّةِ الوصفِ (٢)
	(٣٥٢) المسألة: المناسَبةُ والإخالةُ
٠٢٢	المسألة: المناسبة والإخالة (٢)
۰۲٤	(٣٥٣) المسألة: المناسِبُ
۰۲۷۷	(٣٥٤) المسألة: أقسامُ المناسِبِ باعتبارِ حصولِ المقصودِ
	المسألة: أقسامُ المناسِبِ باعتبارِ المقصودِ (٢)
	(٣٥٥) المسألة: أقسامُ المناسِبِ باعتبارِ نفسِ المقصودِ
	(٣٥٦) المسألة: أقسامُ المناسِبِ باعتبارِ الشَارع لـ
	(٣٥٧) المسألة: انخرامُ المصلحَةِ
	فهـرس المحتويــاتفهـرس المحتويــات

تم -بحمد الله- الجزء الثالث ويليه -بإذن الله تعالى- الجزء الرابع